البنك الوطني الفلاحي

التقرير السنوي 2009

سندكم في النجاح

الفهرس

تقديم عام للبنك الوطني الفلاحي 6

مجلس الإدارة 7

هيكلة رأس المال وحقوق التصويت 8

شروط الحضور بالجلسات 9

الظرف الإقتصادي العالمي و الوطني 12

الظرف الإقتصادي العالمي 12

الظرف الإقتصادي الوطني 13

نشاط البنك الوطني الفلاحي 18

الموارد 20

الاستعمالات 25

وضع البنك في السوق النقدية والسّيولة البنكية. 32

العمليات مع الخارج 32

النتيجة 33

سياسة الإتصال والتسويق 38

التنظيم والنظام المعلوماتي 39

الموارد البشرية 40

طرق تسيير المؤسسة وتطوير الرقابة الداخلية 42

تطوّر أسهم البنك الوطني الفلاحي بالبورصة 43

الآفاق 45

القوائم الماليّة المنفردة 47

إيضاحات حول القوائم الماليّة المنفردة 53

التقرير العّام لمراقبي الحسابات 74

التقرير الخّاص لمراقبي الحسابات 76

قرارات الجلسة العامة العادية 80

نشاط تجمّع البنك الوطني الفلاحي 85

الوضعية المالية المجمّعة 86

مجال التجميع 94

القوائم الماليّة المجمّعة 95

إيضاحات حول القوائم الماليّة المجمّعة 99

تقرير مراقبي الحسابات المتعلّق بالقوائم الماليّة المجمّعة 122

ZINE EL ABIDINE BEN ALI
BNA
Colloque

تقديم عام للبنك الوطني الفلاحي

تقديم عام للبنك الوطني الفلاحي 6

مجلس الإدارة 7

هيكلة رأس المال وحقوق التصويت 8

شروط الحضور بالجلسات 9

6

تقديم عام للبنك الوطني الفلاحي

التّسمية :	البنك الوطني الفلاحي
الشّكل القانوني :	شركة خفيّة الاسم ذات مجلس إدارة وإدارة عامة
الجنسيّة :	شركة تونسية
المقرّ الإجتماعي :	نهج الهادي نويرة 1001 تونس
الهاتف :	(00 216) 71 831 200 / (00 216) 71 831 000
التلكس :	NABATTU 14 130 / BANATU 15 436 / DIRBNA 13 220
العنوان	BNTETNTT: SWIFT
الموقع واب :	www.bna.com.tn
تاريخ التأسيس :	01 جوان 1959
مدة الشّركة :	99 سنة
السّجل التجاري :	B142431996 TUNIS
المعرّف الجبائي :	000123 LAM 000
رأس المال :	160.000.000 دينار
السنة المحاسبيّة :	من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر من كل سنة
الموضوع الإجتماعي :	الأنشطة البنكية
النّظام الجبائي :	القانون العام

مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

الرئيس : السّيد منصف الدخلي

الأعضاء:

- **وزارة المالية**

ممثلة من طرف السيد ماهر الزواري والسيد إسماعيل الهمادي.

- **وزارة التنمية والتعاون الدولي**

ممثلة من طرف السيد لطفي الفرادي.

- **وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري**

ممثلة من طرف السيد علي العايدي.

- **ديوان الحبوب**

ممثل من طرف السيد يوسف ناجي

- **الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي** ممثل من طرف السيد خليل بلهوان.
- **الديوان التونسي للتجارة** ممثل من طرف السيد صلاح الدين مخلوف.
- **الصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي**

ممثل من طرف السيد منصور النصري.

- السّيد **الصحبي محجوب**.
- السّيد **علي الحليوي**.
- السّيد **مصطفى لحمر**.

مراقب الدولة

السّيد محمود منتصر منصور.

مراقبي الحسابات

مكتب " **العامة للتدقيق والإستشارة** " ممثل من طرف السيد شهاب الغانمي.

مكتب " **تدقيق، تصرّف، إستشارة** " ممثل من طرف السيد شريف بن زينة.

هيكلة رأس المال وحقوق التصويت

هيكلة رأس المال وحقوق التصويت

يتوزّع رأس مال البنك الوطني الفلاحي وحقوق التصويت في 2009.12.31 كما يلي :

	عدد الأسهم	المبلغ بالدينار	%
الدولة	7.517.319	37.586.595	23.49
منشآت عمومية	8.509.484	42.547.420	26.59
منشآت شبه عمومية	5.143.467	25.717.335	16.08
مساهمين آخرين	10.829.730	54.148.650	33.84
المجموع	32.000.000	160.000.000	100.00

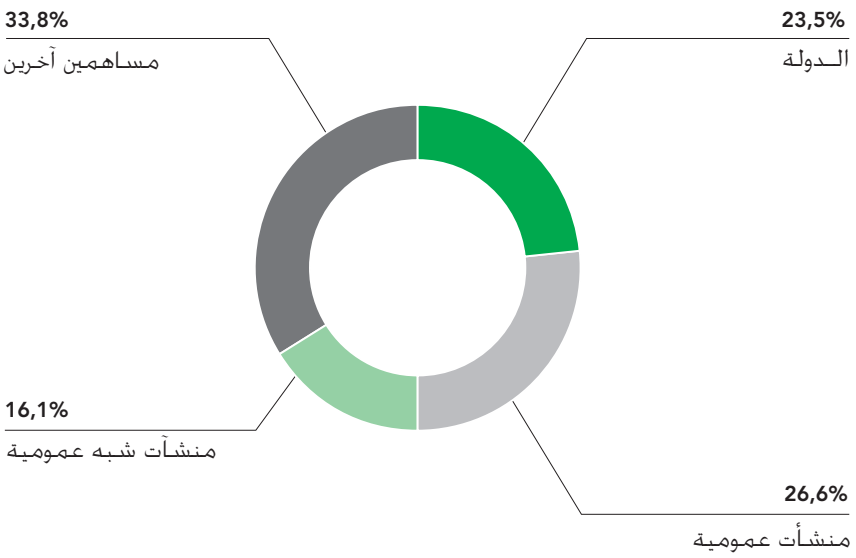

شروط الحضور بالجلسات

شروط الحضور بالجلسات

طبقا للفصل 40 من العقد التأسيسي، يخوّل للمساهمين المالكين لعشرة أسهم محررة على الأقل الحضور بالجلسة بمجرد التعريف بهويتهم.

ويمكن للمساهمين الذين يملكون أقل من عشرة أسهم أن يجتمعوا لتكوين هذا العدد المطلوب ويجري تمثيلهم عن طريق واحد من بينهم، بموجب تفويض قانوني يتمّ تقديمه للوكيل أو إيداعه بالمقر الإجتماعي للبنك قبل خمسة أيام على الأقل من تاريخ إجتماع الجلسة.

11

الظرف الإقتصادي العالمي و الوطني

الظرف الإقتصادي العالمي و الوطني 12

الظرف الإقتصادي العالمي 12

الظرف الإقتصادي الوطني 13

12

الظرف الإقتصادي العالمي و الوطني

الظرف الإقتصادي العالمي والوطني

I / الظرف الإقتصادي العالمي

على الصعيد العالمي، إتسم الوضع الإقتصادي خلال سنة 2009 بإستمرار الإضطرابات المالية، مما أدى إلى تقلص مستوى الإنتاج وإنهيار المبادلات العالمية.

فقد أثر إنكماش حجم القروض والإنخفاض الحاد لأسعار الأصول بالإضافة إلى فقدان الثقة من جانب المستهلكين والمستثمرين على معظم البلدان عبر دخول إقتصاديات البلدان المصنعة في حالة ركود وتباطؤ النمو في البلدان النامية والصاعدة.

بداية من الربع الثالث من سنة 2009، تمكن الإقتصاد العالمي من الخروج من حالة الركود وشهد إنتعاشة إقتصادية بفضل تحسن الأوضاع المالية وتنسيق التدخلات النقدية والمالية.

فقد إعتمدت الحكومات والسلطات النقدية إستراتيجيات متنوعة شملت سياسات نقدية توسعية مثل توفير السيولة والتخفيض في نسبها المديرية إلى مستويات لم تشهدها من قبل وكذلك برامج دفع مالي التي وإن كانت تهدف إلى معاضدة نسق النشاط الإقتصادي فقد أدت إلى إثقال المديونية العمومية وتفاقم عجز الميزانية.

وفي هذا الإطار، تقلص الناتج الداخلي الخام الحقيقي العالمي بـ 0.6 % في 2009 مقابل نسبة نمو بـ 3.4 % في 2008.

في الولايات المتحدة الأمريكية، أدى إشتداد تقلص القروض وإنخفاض قيمة الاصول المالية بالإضافة إلى فقدان الثقة من جانب المستهلك إلى دخول الإقتصاد في حالة ركود عميق غير مشهود منذ أزمة الثلاثينات.

وبالرغم من ذلك، وبفضل تحسن الوضعية الإقتصادية و إنتعاش النشاط خلال سنة 2009، لم ينخفض الناتج الداخلي الخام الحقيقي إلا بنسبة 2.4 % مقابل نمو بـ 1.3 % في 2008.

وفي منطقة الأورو، سجل الناتج الداخلي الخام إنخفاضا قدره 4.1 % في 2009 مقابل نسبة نمو بـ 0.7% بعنوان سنة 2008. فقد تأثر النشاط الإقتصادي بالصدمة التي تلقتها الأنظمة المالية، وإنهيار الثقة إثرالإنخفاض الهام للإنفاق الإستهلاكي للأسر والإستثماري للمؤسسات إضافة إلى الآثار السلبية المنجرة عن تعرض الجهاز البنكي للأصول المالية الأمريكية.

في اليابان، إنتعش النشاط الإقتصادي بداية من الربع الثالث من سنة 2009، خاصة إثر تحسن الطلب المحلي

والصادرات الصافية وذلك بالرغم من تفاقم مشاكل قطاع الصادرات خلال النصف الأول من السنة نتيجة إرتفاع قيمة اليان من جهة وإنكماش القروض من جهة أخرى.

من جهتها، لم تكن البلدان النامية والصاعدة بمنأى عن تراجع النشاط الإقتصادي. فالإنتعاش الإقتصادي لم يتأكد إلا بداية من النصف الثاني من سنة 2009 بفضل إجراءات الدفع المالي والسياسات النقدية التوسعية، إضافة إلى عودة تدفق رؤوس الأموال فضلا عن التطورات المواتية لأسواق الأصول والعقارات.

وقد سجلت الصين على وجه الخصوص نموا إقتصاديا بلغ 8.7 % في 2009 مقابل 9 % قبل سنة بفضل التدابير المتخذة لإنعاش الطلب المحلي.

وفي هذا الإطار، فقد أدى تقلص النشاط الإقتصادي إلى تدهور ملحوظ لوضعية الشغل حيث بلغت نسبة البطالة في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو 10 % في 2009 مقابل 5.8 % و 8.2 % تباعا في 2008. في اليابان، إرتفعت هذه النسبة إلى 5.1 % في 2009 مقابل 4.3 % السنة المنقضية.

من جهة أخرى، وبعد فترة طويلة من إنخفاض حدة التضخم، إرتفعت أسعار الإستهلاك من جديد في أهم البلدان الصناعية بداية من شهر نوفمبر 2009. فقد بلغت نسبة التضخم – 0.4 % في الولايات المتحدة الأمريكية و0.3 % في منطقة الأورو و– 1.4 % في اليابان مقابل تباعا 3.8 % و 3.3 % و 1.4 % في 2008.

في أسواق الصرف الدوليّة، أقفل الأورو بقيمة 1.4326 دولار في 2009، مسجلا بذلك إرتفاعا بـ 2.5 % مقارنة بنهاية سنة 2008 خاصة إثر تفاؤل المستثمرين بشأن الإنتعاش الإقتصادي إضافة إلى الفارق في نسب الفائدة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الأورو. من جانبها، إنخفضت قيمة اليان في 2009 بـ 2.5 % مقارنة بالدولار.

وفيما يخص أهمّ مؤشرات البورصة، فقد شهدت نموا ملحوظا في نهاية 2009، خاصة على مستوى أسواق البورصة الأوروبية وذلك بعد أن بلغت أدنى مستوياتها خلال شهر مارس.

هكذا، وبفضل الإنتعاش الإقتصادي و تحسن الطلب الدولي الناتج عن تجديد الثقة وتفاؤل المستثمرين، فقد بلغ إرتفاع مؤشرات البورصة 19 % بالنسبة لمؤشري "داوجونز" و "نيكاي"، و22 % لمؤشر "كاك 40" و 44 % لمؤشر "نازداك".

II / الظرف الإقتصادي الوطني

على الصعيد الوطني، وبالرغم من تداعيات الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية على مستوى الإنتاج والمبادلات التجارية مع الخارج وعلى تطور قطاعي السياحة والنقل الجوي، فقد تواصل نمو الإقتصاد التونسي خاصة بفضل تحسن مستوى الإنتاج الفلاحي والنمو المطرد لأنشطة الخدمات.

وقد ساهمت الإجراءات الهيكلية المستمرة الرامية إلى مساندة المؤسسات التي تواجه صعوبات والإعتماد على سياسة نقدية ملائمة في الحفاظ على التوازنات العامة والتحكم في مستوى التضخم المالي، مما سمح للإقتصاد التونسي بتحقيق نسبة نمو بـ 3.1 % خلال سنة 2009.

1 - الفلاحة والصيد البحري

خلال الموسم الفلاحي (2008-2009)، شهدت صابة الحبوب مستوى قياسيا بلغ 25.3 مليون قنطار مقابل 11.9 مليون قنطار خلال الموسم المنقضي، مسجلة بذلك نموا بنسبة 113 %.

وقد بلغت الكميات المستوردة لجميع أصناف الحبوب 2.314 ألف طن بقيمة 828 مليون دينارفي سنة 2009، أي بإنخفاض بلغ 23.9 % في الكمية و44.2 % في القيمة مقارنة بالسنة الفارطة.

وفيما يخص الاشجار المثمرة، فقد تراجعت صابة زيت الزيتون إلى 160 ألف طن خلال الموسم الفلاحي (2008-2009) مقابل 200 ألف طن خلال الموسم الفارط. فإنعكس هذا التراجع على صادرات زيت الزيتون حيث بلغت 142 ألف طن بقيمة 533 مليون دينار مقابل 169 ألف طن و759 مليون دينار بعنوان الموسم الفارط. من جهتها، إرتفعت صابة التمور إلى 162 ألف طن خلال موسم (2008-2009) مقابل 145 ألف طن خلال الموسم المنقضي، أي بإرتفاع بنسبة 11.7 % إنعكس بدوره على نمو كمية وقيمة الصادرات.

أما فيما يخص القوارص، فقد تراجع الإنتاج إلى 297 ألف طن خلال موسم (2008-2009) مقابل 300 ألف طن خلال الموسم الفارط بسبب إنخفاض إنتاج البرتقال المالطي بـ 27 ألف طن.

وفي ميدان الإنتاج الحيواني، فقد إرتفع إنتاج الحليب الطازج بنسبة 3.7 % ليبلغ 1.048 ألف طن في 2009 مقابل 1.010 ألف طن قبل سنة.

في مجال الصيد البحري وتربية الأسماك، بلغ الإنتاج 90 ألف طن في 2009 مقابل 100.3 ألف طن في 2008، مسجلا إنخفاضا بنسبة 10.3 %. هكذا، سجلت صادرات منتوجات البحر في سنة 2009 تراجعا في الكمية بنسبة 18.5 % وفي القيمة بـ 23.4 % لتبلغ تباعا 16.3 ألف طن وحوالي 182 مليون دينار.

2 - النشاط الصناعي

سجّل المؤشر العامّ للإنتاج الصناعي إنخفاضا بنسبة 4.9 % في 2009 مقابل إرتفاع بـ 3.2 % خلال السنة الفارطة. وقد شمل هذا التراجع أساسا قطاعي الصناعات الميكانيكية والإلكترونية (19.6%) وكذلك النسيج (12.4 %).

كما سجّلت صادرات قطاعي الطاقة والمناجم تباعا إنخفاضا بنسبة 35.3 % و 56 % في 2009 مقابل نمو بلغ تباعا 30 % و127 % في 2008.

من جهتها، سجلت واردات المواد الأولية ونصف المصنعة تراجعا بنسبة 21 % في 2009 مقابل إرتفاع بـ 30.2 % السنة المنقضية .

3 - السياحة

شهد القطاع السياحي تباطؤا طفيفا يعود أساسا إلى تراجع المؤشرات الخاصة بعدد السياح الاجانب والبيتات السياحية.

فقد تراجع عدد السياح الاجانب إلى 6.9 مليون سائح في 2009 مقابل أكثر من 7 ملايين سائح السنة المنقضية، مسجلا بذلك إنخفاضا بنسبة 2.1 %.

وقد إنعكس هذا التراجع على العدد الجملي للبيتات السياحية الذي سجل إنخفاضا بنسبة 8.2 % في 2009 مقابل إرتفاع بـ 2 % السنة الفارطة.

أما فيما يخص المقابيض السياحية بالعملة الصعبة، فقد إرتفعت بنسبة 2.1 % في 2009 مقابل 10.2 % في 2008 لتبلغ بذلك حوالي 3.460 مليون دينار.

4 - التضخّم المالي

فيما يتعلق بتطور الأسعار، وبالرغم من ظهور بعض الضغوطات خلال الأشهر الأخيرة على أسعار بعض المنتجات خاصة منها الغذائية، فقد بلغت نسبة التضخّم المالي 3.7 % في 2009 مقابل 5 % السنة الفارطة.

5 - المدفوعات الخارجية

أفرز الميزان العامّ للمدفوعات خلال سنة 2009 فائضا قدره 2.204 مليون دينار، أي بزيادة بلغت 151 مليون دينار مردها تقلص عجزميزان العمليات الجارية بـ 596 مليون دينار وتراجع فائض ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية بـ 305 مليون دينار.

كما أدى تراجع الصادرات (17.6 %) بنسق أسرع من الواردات (15 %) إلى إنخفاض نسبة التغطية بـ 2.4 نقطة مئوية لتبلغ 75.8 % في 2009.

وفيما يتعلق بمقابيض مداخيل الشغل التي حوّلها التونسيون المقيمون بالخارج، فقد إرتفعت بنسبة 8 % (+ 195 مليون دينار) لتبلغ 2.631 مليون دينار في 2009.

6 - التوازن النقدي والمالي

تميّزت وضعية الجهاز المالي خلال سنة 2009 بتباطؤ نسق نمو المستحقات الصافية على الخارج والمساعدات للإقتصاد وذلك بالرغم من تدعيم المستحقات الصافية على الدولة.

وقد إنعكست هذه الوضعية على تطوّر الكتلات النقدية التي شهدت أيضا تباطؤا في نسق نموها. هكذا، إرتفعت الكتلة النقدية (ن2) بنسبة 11.9 % في 2009 مقابل 14.5 % في 2008، خاصة نتيجة تباطؤ نسق نمو شبه النقد من جهة وتسارع نسق الموجودات النقدية من جهة أخرى.

كما إرتفعت المستحقات الصافية على الخارج في سنة 2009 بـ 1.574 مليون دينار مقابل 1.584 مليون دينار قبل سنة وذلك إثر زيادة الموجودات الصافية من العملة الأجنبية بـ1.697 مليون دينار. من جهة أخرى، سجلت مساعدات الجهاز المالي للإقتصاد نموا بنسبة 10.5 % في 2009 مقابل 14 % السنة المنقضية نتيجة تباطؤ قائم القروض الممنوحة على الموارد العادية و تواصل تقلص قائمي القروض الممنوحة على الموارد الخصوصية وسندات الخزينة.

وقد تدعمت المستحقات الصافية على الدولة بـ 775 مليون دينار في 2009 مقابل 108 مليون دينار في 2008 إثر إنتعاشة قائم رقاع الخزينة لدى البنوك.

وفيما يخصّ معدّل نسبة تطوّر الصّرف للدينار خلال سنة 2009، فقد سجّل مقارنة بـ 2008 إنخفاضا في القيمة بالنّسبة لليان الياباني (17.2 %) والدولار الأمريكي (8.8 %) والأورو (3.9 %).

نشاط البنك الوطني الفلاحي

نشاط البنك الوطني الفلاحي	**18**
الموارد	20
الاستعمالات	25
وضع البنك في السوق النقدية والسّيولة البنكية.	32
العمليات مع الخارج	32
النتيجة	33
سياسة الإتصال والتسويق	38
التنظيم والنظام المعلوماتي	39
الموارد البشرية	40
طرق تسيير المؤسسة وتطوير الرقابة الداخلية	42
تطوّر أسهم البنك الوطني الفلاحي بالبورصة	43
الآفاق	45

نشاط البنك الوطني الفلاحي

تزامنا مع الإحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس مؤسستنا، تطور نشاط البنك الوطني الفلاحي خلال سنة 2009 وفقا للخيارات الإستراتيجية المرسومة في إطار العقد البرنامج 2009 - 2013 الرامية، خصوصا، لتدعيم نمو حجم المعاملات ومضاعفة المردودية المالية، وذلك على الرغم من تقلّص نسب الفائدة والتغيرات التي شهدها سلوك بعض المؤسسات الكبرى الحريفة، خصوصا، على مستوى حاجيات التمويل.

فبرغم تأثّر الإستثمار والتجارة الخارجية بالظرف الإقتصادي الصعب، تركّزت سياسة القرض على متابعة الجهود الهادفة لتحسين جودة المستحقات وعلى تدعيم منابات البنك في السوق، وخصوصا، على مستوى شرائح الحرفاء الخواص والمؤسسات الصغرى والمتوسّطة، وذلك لمجابهة تراجع تعهدات مؤسسات تخزين المنتوجات الفلاحية الأساسية.

فيما يتعلّق بتعبئة موارد الحرفاء، تركزت جهود البنك على تنمية الودائع تحت الطلب، وخصوصا لدى الحرفاء الخواص. ويتمثّل توجّه البنك في توخّي سياسة أسعار حذرة وعدم مسايرة المزايدات الوخيمة النتائج على كلفة الموارد.

على صعيد آخر، شهدت السنة المالية 2009 تحقيق الزيادة في رأس مال البنك وإصدار قرض رقاعي مشروط. وتبعا لذلك، سجّلت مؤشرات الملاءة وتوزيع المخاطر تحسّنا هاما، بما يتيح للبنك إمكانات إضافية لتنمية نشاطاته مع مراعاة قواعد التصرف الحذر الصادرة عن سلطات الإشراف النقدي والمالي.

وقد إنعكس هذا التطوّر لنشاط البنك إيجابيا على مستوى الناتج البنكي الصافي، حيث سجّل نموّا يسمح برصد مخصّصات مدّخرات تتماشى مع الأهداف الوطنية في مجال تغطية المخاطر، وبتأمين زيادة في الربح الصافي وبتدعيم مؤشرات ربحيّة وملاءة البنك.

على مستوى التنظيم ووظائف الإسناد، تميّزت سنة 2009، خصوصا، بمراجعة الهيكل التنظيمي للبنك، وتدعيم اللامركزية، وتحسين منظومة الرقابة الداخلية، وتعميم الإستغلال لمنظومتي الفروع والتصرّف في القروض التي تمّ صياغتهما بالإعتماد على الطاقات البشرية الذاتية، وإبرام عقد صفقة لإقتناء نواة النظام المعلوماتي الجديد.

في ما يهمّ الموارد البشرية، تميّزت السنة المالية 2009،أساسا، بتشبيب رصيد الموارد البشرية، وبملاءمة أنشطة التكوين مع تطوّر المهن البنكية، وبتطوير حركة النقل الداخلية وفق حاجيات مصالح البنك مع الأخذ بعين الإعتبار، خاصّة، لمغادرة الأعوان المرتقبة، في إطار التقاعد، ولبرنامج توسيع شبكة الفروع.

(الوحدة : 1000 دينار)

	2005	2006	2007	2008	2009
تركيبة المرازنة					
مجموع الموازنة	4 176 423	4 509 522	5 050 653	5 577 447	5 648 461
موارد الحرفاء	3 276 323	3 520 110	3 821 367	4 306 281	4 473 105
الأموال الذاتية قبل تخصيص الأرباح	352 110	365 851	386 856	441 248	492 924
المدّخرات	202 750	215 819	284 095	344 760	403 504
التعهدات الصافية	4 083 793	4 518 020	5 249 766	5 632 037	5 424 479
التعهدات بالسحب	3 108 207	3 335 197	3 881 073	4 543 380	4 357 967
التعهدات بموجب الإمضاء	975 586	1 182 823	1 368 693	1 088 657	1 066 512
الإستغلال					
رقم المعاملات	269 826	307 188	340 524	391 739	396 409
أعباء الإستغلال البنكي	121 207	130 413	149 293	174 089	154 859
الناتج البنكي الصافي	148 619	176 775	191 231	217 650	241 549
أعباء التسيير	91 534	95 566	99 551	102 754	120 192
نتيجة الإستغلال	6 652	19 239	27 849	39 050	48 851
النتيجة الصافية	8 065	16 323	28 106	31 763	40 299
الإنتاجية والنجّاعة العملياتية					
أعباء التسيير / الناتج البنكي الصافي	% 61,59	% 54,06	% 52,06	% 47,21	% 49,76
الناتج البنكي الصافي / عدد الأعوان	53,7	65,8	71,8	81,5	90,2
الناتج البنكي الصافي / عدد الفروع	1 032,1	1 210,8	1 309,8	1 470,6	1 538,5
النتيجة الصافية / عدد الأعوان	2,9	6,1	10,5	11,9	15,1
النتيجة الصافية / عدد الفروع	56,0	111,8	192,5	214,6	256,7
الربحية المالية					
النتيجة الصافية / معدّل الأموال الذاتية	% 3,83	% 7,64	% 12,71	% 13,45	% 14,24
النتيجة الصافية / معدّل الأصول	% 0,20	% 0,38	% 0,59	% 0,60	% 0,72
نسبة كفاية رأس المال	% 10,42	% 9,73	% 8,98	% 8,16	% 11,43
ينسوب السّيولة	% 131,04	% 142,92	% 114,64	% 115,10	% 133,36
نسبة عدم الوفاء بالدين	% 17,52	% 15,77	% 13,60	% 12,06	% 13,07
مردودية القروض	% 6,21	% 6,54	% 6,73	% 6,77	% 6,42
كلفة موارد الحرفاء	% 3,37	% 3,35	% 3,57	% 3,70	% 3,12
القوة التجارية					
عدد الأعوان	2 767	2 687	2 665	2 672	2 677
عدد الفروع	144	146	146	148	157

نشاط البنك الوطني الفلاحي

الموارد

1 - موارد الحرفاء

سجّل مجموع الموارد المعبأة لدى الحرفاء نموا بنسبة 3.9 %، ليبلغ 4.473 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 4.306 مليون دينار في نهاية السنة السابقة، أي بزيادة بمبلغ 167 مليون دينار مقابل 485 مليون دينار بين سنتي 2007 و 2008. وقد نتج هذ التطوّر عن ارتفاع بقيمة 206 مليون دينار لجملة الودائع وإنخفاض بمبلغ 39 مليون دينار لأدوات التوظيف النقدي والمالي.

تطوّر موارد الحرفاء (م.د)

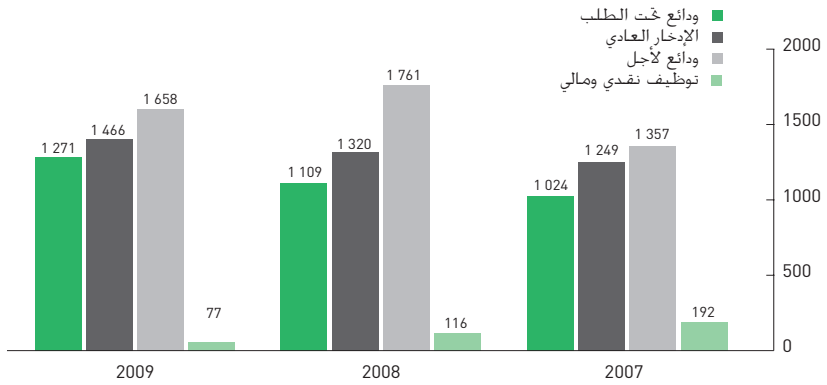

وتجدر الإشارة إلى أنّ الزيادة المسجّلة في حجم موارد الحرفاء خلال سنة 2009، ولئن كانت دون الزيادة الحاصلة في سنة 2008، فإنّها تتماشى مع خيارات البنك المتمثلة في تركيز سياسته التجارية على تنمية الودائع ذات الكلفة الدنيا وعلى ترشيد التصرف في موارد وإستعمالات الخزينة على المدى القصير حسب حاجيات التمويل الخاصة بتسويق صابة الحبوب، بحيث إقتصر التقلّص المذكور، حصريّا، على الودائع لأجل لبعض المؤسسات الكبرى الحريفة.

(الوحدة : 1000 دينار)

	إنجازات في 2008.12.31	تقديرات في 2009.12.31	إنجازات في 2009.12.31	نسبة الإنجاز (%)	حجم الفارق
الودائع	**4 162 632**	**4 576 000**	**4 374 873**	**95,6**	**-201 128**
ودائع تحت الطلب	942 576	1 056 000	1 107 236	104,9	51 236
إدّخـــار	1 320 179	1 465 000	1 466 067	100,1	1 067
ودائع لأجل ومنتوجات مالية أخرى	1 761 208	1 930 001	1 658 352	85,9	-271 649
أموال أخرى مستحقة للحرفاء	138 670	125 000	143 218	114,6	18 218
موارد أخرى	**115 900**	**74 000**	**77 188**	**104,3**	**3 188**
رقاع الخزينة	5 000	24 000	12 238	51	-11 762
سندات الخزينة	110 900	50 000	64 950	129,9	14 950
مجموع الموارد (دون إعتبار الديون المرتبطة)	**4 278 532**	**4 650 000**	**4 452 061**	**95,7**	**-197 940**

فقد بلغت نسبة إنجاز تقديرات الميزانية السنوية لموارد الحرفاء 95.7 % في 2009.12.31. وكان بالإمكان تحقيق نسبة إنجاز أفضل من ذلك بكثير لولا توخّي البنك سياسة أسعار حذرة في تعاملها مع المؤسسات الحريفة، وخصوصا خلال الفترة الأخيرة من سنة 2009.

وتجلّى ذلك، أيضا، في إرتفاع معدّل رصيد ودائع الحرفاء بنسبة 12.3 %، أي بزيادة بمبلغ 482 مليون دينار في سنة 2009 مقابل 445 مليون دينار في موفى سنة 2008.

تطور الموارد سنة 2009 (م.د)

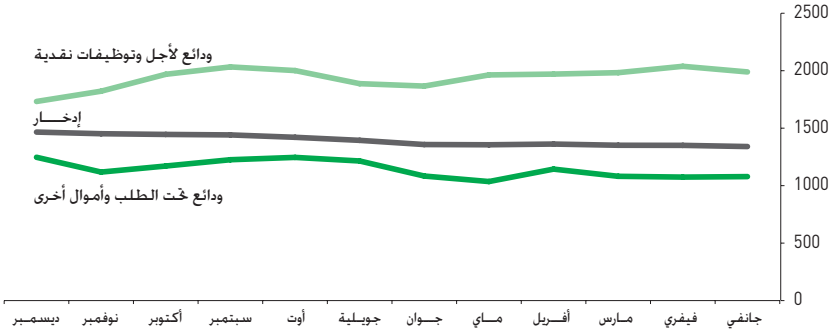

1.1 - الودائع

بلغت جملة ودائع الحرفاء 4.396 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 4.190 مليون دينار في موفى سنة 2008، مسجّلة بذلك نموّا بنسبة 4.9 %، أي بزيادة مبلغ 206 مليون دينار.

ونتج هذا التطوّر عن :

- إرتفاع بنسبة 15.6 % لجملة الودائع تحت الطلب والأموال الأخرى لتبلغ 1.250 مليون دينار في موفى سنة 2009 مقابل 1.081 مليون دينار في 2008.12.31، أي بزيادة مبلغ 169 مليون دينار مقابل 87 مليون دينار مسجّلة في سنة 2008.

يشار، في هذا الإطار، إلى أنّ جملة الودائع تحت الطلب بالدينار سجلّت زيادة بمبلغ 177 مليون دينار في سنة 2009 مقابل 40 مليون دينار خلال سنة 2008.

- نموّ جملة ودائع الإدّخار بنسبة 11.1 % (+ 146 مليون دينار)، حيث بلغت 1.466 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 1.320 مليون دينار في 2008.12.31، أي ما يعادل ضعف الزيادة المسجّلة خلال سنة 2008.

نشاط البنك الوطني الفلاحي

ويعكس التوزيع الجغرافي للزيادة الحاصلة في مجموع ودائع الإدّخار الجهود التي بذلتها المصالح التجارية للبنك في كل الجهات، وخاصة منها، ذات الصّبغة الفلاحية.

	المساهمة في مجهود 2009	الحصة في سنة 2008	الحصة في سنة 2009
تونس الكبرى	15%	18%	18%
المنستير	10%	11%	11%
صفاقس	9%	8%	8%
نابل	8%	12%	11%
باجة	8%	5%	5%
سوسة	7%	8%	8%
جندوبة	7%	7%	7%
القصرين	6%	5%	5%
سليانة	5%	3%	4%
مدنين	5%	4%	4%
الكاف	5%	3%	4%
القيروان	5%	5%	5%
بنزرت	4%	7%	7%
قابس	2%	2%	2%
قفصة	2%	2%	2%
المجموع	**100%**	**100%**	**100%**

- وتراجع حجم الودائع لأجل والمنتوجات المالية الأخرى من 1.761 مليون دينار في 2008.12.31 إلى 1.658 مليون دينار في موفى سنة 2009، أي بإنخفاض بنسبة 5.8 % (– 103 مليون دينار) مقابل زيادة بنسبة 29.8 % (+ 404 مليون دينار) خلال السنة السابقة. وقد نتج هذا التطوّر، خصوصا، عن تراجع التوظيفات لأجل بالدينار لبعض المؤسسات الكبرى الحريفة بسبب عدم مسأيرة البنك لعمليات المزايدة على نسب الفائدة.

هكذا، ووفقا للأهداف التجارية والمالية المبرمجة في إطار العقد – البرنامج للبنك، تميّز تطوّر تركيبة الودائع بتحسّن حصّة الودائع تحت الطلب وودائع الإدّخار في جملة الودائع، تباعا، بـ 2.4 وبـ 1.9 نقاط مئوية. وإنعكس هذا التطوّر على معدّل كلفة الودائع، حيث إقتصر على نسبة 3.06 % في 2009.12.31.

	2007.12.31	2008.12.31	2009.12.31
ودائع تحت الطلب	% 28,2 *التغيّر +1,2 ن م*	% 26,5 *-1,7 ن م*	% 28,9 *-2,4 ن م*
ودائع الإدّخار	% 34,4 *التغيّر -1,5 ن م*	31,5 *-2,9 ن م*	33,4 *+1,9 ن م*
ودائع لأجل	% 37,4 *التغيّر +0,3 ن م*	% 42 *+4,6 ن م*	% 37,7 *-4,3 ن م*
المجموع	**100%**	**100%**	**100%**

1.2 - أدوات التوظيف النقدي والمالي

سجّل مجموع توظيفات الحرفاء في الوسائل النقدية والمالية إنخفاضا بنسبة 33.4 %، حيث تراجع من 116 مليون دينار في 2008.12.31 إلى 77 مليون دينار في موفى سنة 2009، أي بنقص بمبلغ 39 مليون دينار. ونتج هذا التراجع عن إنخفاض التوظيفات في سندات الخزينة بمبلغ 46 مليون دينار وزيادة في رقاع الخزينة بمبلغ 7 مليون دينار.

2 - الاقتراضات والموارد الخصوصية

تراجع الحجم الجاري الصافي للإقتراضات والموارد الخصوصية إلى 567.8 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 576.5 مليون دينار في 2008.12.31 ، مسجّلا إنخفاضا بنسبة 1.5 %، أي بنقص قدره 8.7 مليون دينار.

ونتج هذا التطوّر عن :

- تسديد مبلغ 21.6 مليون دينار بعنوان خلاص القسطين الأخيرين من القرض لدى تجمّع بنكي.
- تراجع القائم الجاري لموارد الإقتراض الخارجي بقيمة 47 مليون دينار، وذلك بسبب خلاص مبلغ يناهز 56 مليون دينار بعنوان أصل الدين وسحب مبلغ 8.4 مليون دينار على الإعتمادات الخارجية.
- إصدار القسط الأول من القرض الرقاعي المشروط بمبلغ 50 مليون دينار، وقد ساعد هذا الإصدار على تدعيم الأموال الذاتية الصافية الإضافية بما يمكّن من الزيادة في ملاءة البنك وقدراته على تمويل الإقتصاد الوطني.
- وزيادة القائم الجاري لموارد الميزانية العمومية بمبلغ 10.1 مليون دينار.

(الوحدة : 1000 دينار)

	2007.12.31	2008.12.31	2009.12.31	تغيّر 2008/2007 الحجم	تغيّر 2008/2007 (%)	تغيّر 2009/2008 الحجم	تغيّر 2009/2008 (%)
إقتراضات رقاعية ولدى تجمّعات بنكية	43 548	21 970	50 392	21 578-	49,6-	28 422	129,4
إقتراضات خارجية	390 580	368 017	320 855	22 563-	5,8-	47 161-	12,8-
موارد الميزانية العمومية	168 416	179 713	189 771	11 297	6,7	10 059	5,6
المجموع أولي	**602 544**	**569 699**	**561 018**	**32 844-**	**5,5-**	**8 681-**	**1,5-**
ديون مرتبطة	7 180	6 771	6 789	408-	5,7-	18	0,3
المجموع	**609 723**	**576 471**	**567 808**	**33 253-**	**5,5-**	**8 663-**	**1,5-**

نشاط البنك الوطني الفلاحي

3 - الأموال الذاتية والمدّخرات

طبقا لقرارات الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة في 14 مارس 2009، تمّ الترفيع في رأس مال البنك من 100 مليون دينار إلى 160 مليون دينار، وقد تمّ، خلال سنة 2009، تحرير كامل منحة الإصدار (20 مليون دينار)، ومنح أسهم مجانية (10 مليون دينار) بإقتطاع المبلغ من الاحتياطيّات الخارقة للعادة وتحرير القسط الأول من الأسهم الجديدة المكتتبة (25 مليون دينار).

ووفقا لقرارات الجلسة العامة العادية المنعقدة في 15 ماي 2009، تمّ دمج مبالغ 13.6 مليون دينار و9.8 مليون دينار مقتطعة من مرابيح سنة 2008، تباعا، ضمن الاحتياطي الخاص بإعادة الاستثمارات المعفاة من الأداءات والاحتياطيّات الخارقة للعادة.

هكذا، بلغ مجموع الأموال الذاتية للبنك، قبل توزيع النتيجة، 493 مليون دينار في موفى سنة 2009 مقابل 411 مليون دينار في 2008.12.31، مسجّلا زيادة بنسبة 19.9 % مقابل 6.3 % خلال السنة السابقة.

ويشار في هذا الإطار إلى أنّ البنك قام، خلال سنة 2009، بالتفويت في أسهمه الذاتية المقتناة سابقا، أي 318.424 سهما، وذلك طبقا للقانون عدد 117 لسنة 1994 الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 1994. وقد تمّ تحميل النقص في القيمة الناتج عن عمليات التفويت، والمقدّر بمبلغ 124.4 ألف دينار، على حساب " الإحتياطيات الخارقة للعادة ". وتمّ، كذلك، إدراج الأرباح المقبوضة على الأسهم الذاتية، والمقدّرة بمبلغ 82.5 ألف دينار، ضمن حساب " رصيد مؤجّل ".

على صعيد آخر، وبإعتبار إصدار القسط الأوّل من القرض الرقاعي المشروط والترفيع في رأس مال البنك وتخصيص الربح السنوي الصافي، سجّل مجموع الأموال الذاتية الصافية للبنك نموّا بنسبة 31.5 % ليبلغ 531 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 403 مليون دينار في موفى سنة 2008.

لذلك، إنتقلت نسبة كفاية رأس المال من 8.16 % في 2008.12.31 إلى 11.43 % في موفى 2009، بحيث يتيح للبنك إمكانات جديدة لتنمية نشاطاته مع مواصلة إحترام التشريعات المتعلّقة بالتصرّف الحذر.

فيما يتعلّق بالمدّخرات، بلغ مجموعها 404 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 345 مليون دينار في 2008.12.31، مسجّلا زيادة بقيمة 59 مليون دينار.

وقد نتج هذا التطوّر، خاصّة، عن :

- رصد مبلغ 109.2 مليون دينار بعنوان المخصّصات الخام للمدخرات لسنة 2009 مقابل 91.2 مليون دينار في سنة 2008.
- وإسترداد مدّخرات بقيمة 50.4 مليون دينار خلال سنة 2009 مقابل 30.6 مليون دينار في سنة 2008.

الاستعمالات

1 - التعهدات

(الوحدة : 1000 دينار)

	2007.12.31	2008.12.31	2009.12.31	تغيّر 2008/2007 الحجم	(%)	تغيّر 2009/2008 الحجم	(%)
التعهدات بالسحب الصافية	3 881 073	4 543 380	4 357 967	662 307	17,1	-185 413	4,1-
التعهدات بموجب الإمضاء	1 368 693	1 088 657	1 066 512	-280 037	20,5-	-22 144	2-
مجموع التعهدات الصافية	**5 249 766**	**5 632 037**	**5 424 479**	**382 270**	**7,3**	**-207 558**	**3,7-**
ديون مرتبطة	-316 261	-342 395	-362 829	-26 133	8,3	-20 434	6
مدخرات وعلاوات محتفظ بها	593 352	672 024	739 603	78 671	13,3	67 579	10,1
مجموع التعهدات الخام	**5 526 857**	**5 961 665**	**5 801 253**	**434 808**	**7,9**	**-160 413**	**2,7-**

سجّل القائم الجملي للتعهدات الصّافية إنخفاضا بنسبة 3.7 %، متراجعا من 5.632 مليون دينار في 2008.12.31 إلى 5.424 مليون دينار في موفّى سنة 2009، أي بنقص بمبلغ 208 مليون دينار.

وقد نتج هذا التطور عن تراجع بقيمة 185 مليون دينار (- 4.1 %) لمجموع التعهدات بالسحب، حيث بلغ 4.358 مليون دينار في موفّى سنة 2009 مقابل 4.543 مليون دينار في 2008.12.31، وبمبلغ 22 مليون دينار (- 2.0 %) لجملة التعهدات بموجب الإمضاء، لتتراجع من 1.089 مليون دينار عند ختم السنة المالية 2008 إلى 1.067 مليون دينار في موفى سنة 2009.

هكذا، بلغ القائم الجملي للتعهدات الخام 5.801 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 5.962 مليون دينار عند نهاية السنة السابقة، مسجّلا إنخفاض بنسبة 2.7 % مقابل زيادة بنسبة 7.9 % في سنة 2008.

ويشار، أيضا، إلى أنّ الجهود المبذولة لتدعيم متابعة وإستخلاص المستحقّات على الحرفاء مكّنت البنك من تحسين مؤشّرات جودة ومردودية القروض حيث تجلّى ذلك، خاصة، في تقلّص حجم القروض المصنّفة.

نشاط البنك الوطني الفلاحي

1.1 - سياسة القرض وتركيبة التعهّدات.

على الرغم من الظرف الإقتصادي الصعب، توخّى البنك الوطني الفلاحي سياسة قرض موجّهة، خصوصا، نحو القطاعات الأقلّ تضرّرا بنتائج الأزمة الإقتصادية والمالية مع مواصلة مساندة الشركات الحريفة المصدّرة في مجابهة الصعوبات الظرفية المذكورة.

وقد تمكّن البنك، بفضل هذه الجهود، من تحقيق تمركز إستراتيجي أفضل في معاملاته مع شريحة الخواص وشريحة المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة. إلاّ أنّ حدّة النّقص المسجّل في حاجيات التمويل بالنسبة لديوان الحبوب، خاصّة خلال الأشهر الأخيرة من السنة المالية 2009، أدّى لتراجع الحجم الجملي للتعهدات الخام.

(الوحدة : 1000 دينار)

				تغيّر 2008/2007		تغيّر 2009/2008	
	2007.12.31	2008.12.31	2009.12.31	الحجم	(%)	الحجم	(%)
قروض الإنتاج الفلاحي	**632 591**	**664 582**	**674 980**	**31 992**	**5,1**	**10 398**	**1,6**
التعهدات بالسحب	622 614	652 697	657 987	30 083	4,8	5 290	0,8
التعهدات بموجب الإمضاء	9 977	11 885	16 993	1 909	19,1	5 108	43
قروض تسويق المنتوجات الفلاحية الأساسية	**852 056**	**919 098**	**279 095**	**67 042**	**7,9**	**-640 004**	**-69,6**
التعهدات بالسحب	503 201	695 323	197 646	192 122	38,2	-497 677	-71,6
التعهدات بموجب الإمضاء	348 856	223 776	81 449	-125 080	-35,9	-142 327	-63,6
قروض التجارية والصناعية	**4 042 210**	**4 377 985**	**4 847 178**	**335 774**	**8,3**	**469 194**	**10,7**
التعهدات بالسحب	3 032 349	3 524 989	3 879 108	492 640	16,2	354 119	10
التعهدات بموجب الإمضاء	1 009 861	852 995	968 070	-156 865	-15,5	115 075	13,5
مجموع التعهدات الخام	**5 526 857**	**5 961 665**	**5 801 253**	**434 808**	**7,9**	**-160 413**	**-2,7**

أ - قروض الإنتاج الفلاحي

وفقا للخيارات الوطنية في مجال تنمية القطاع الفلاحي، تمتّع أكثر من 5.500 فلاّح بقروض قصيرة المدى لتمويل الموسم الفلاحي، خلال سنة 2009، بمبلغ 67 مليون دينار مقابل 55 مليون دينار في سنة 2008.

أمّا القروض المتوسطة وطويلة المدى، خلال سنة 2009، فقد شملت ما يزيد عن 1.500 ملفّ بمبلغ 44 مليون دينار.

هكذا، بلغت جملة قروض الإنتاج الفلاحي المفرجة 111 مليون دينار، خلال سنة 2009، مقابل 102 مليون دينار في سنة 2008، أي بزيادة بنسبة 10 %.

التوزيع الجهوي لإفراجات القروض الفلاحية

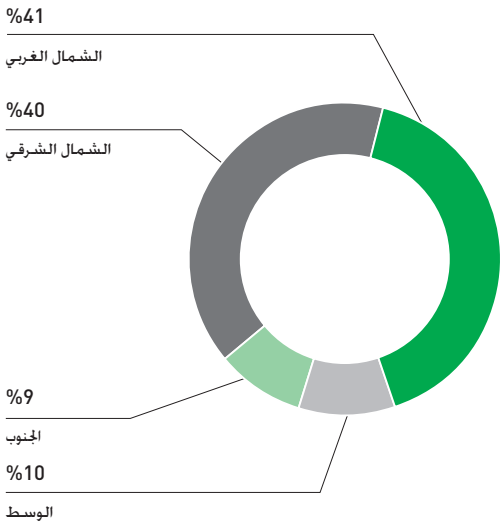

التوزيع القطاعي لإفراجات القروض الفلاحية

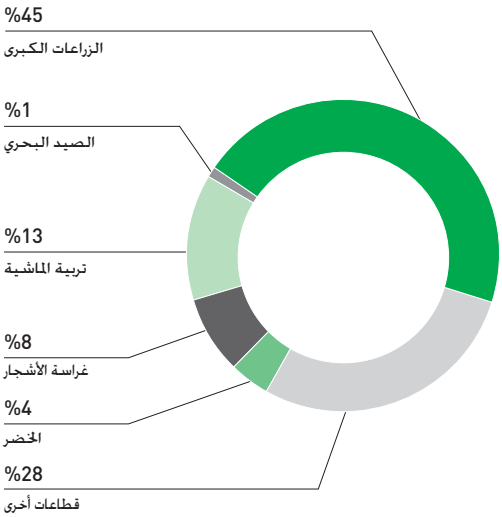

على صعيد آخر، تجدر الإشارة إلى أنّ التوزيع الجهوي والقطاعي للتمويلات الممنوحة يعكس مجهودات البنك الرامية للإسهام، بشكل فعّال، في تجسيد الخيارات الوطنية في مجال التنمية الجهوية، مع الحرص على توزيع المخاطر الجارية بحسب ملاءة ومردودية كافّة قطاعات الإختصاص الفلاحي.

ب - قروض تسويق المنتوجات الفلاحية الأساسيّة

سجّل القائم الجاري للقروض المسندة لتسويق المنتوجات الفلاحية الأساسية إنخفاضا بنسبة 69.6 % ليتراجع من 919 مليون دينار في 2008.12.31 إلى 279 مليون دينار في موفّى سنة 2009.

وقد نتج هذا التراجع، أساسا، عن تقلّص تعهّدات ديوان الحبوب بمبلغ 633 مليون دينار بين شهري ديسمبر 2008 وديسمبر 2009.

(الوحدة : 1000 دينار)

	2007.12.31	2008.12.31	2009.12.31	تغيّر 2008/2007 الحجم	تغيّر 2008/2007 (%)	تغيّر 2009/2008 الحجم	تغيّر 2009/2008 (%)
الحبوب	788 533	843 490	223 562	54 957	7	619 928-	73,5-
الكروم	28 151	34 723	31 218	6 572	23,3	3 505-	10,1-
زيت الزيتون	35 372	40 886	24 315	5 513	15,6	16 570-	40,5-
المجموع	**852 056**	**919 098**	**279 095**	**67 042**	**7,9**	**640 004-**	**69,6-**

ج - القروض التجارية والصناعية

تركّزت جهود البنك الوطني الفلاحي على تنمية مناباتها بالسوق في تعاملاتها مع شريحة المؤسسات الصغرى والمتوسّطة وشريحة الخواصّ وأصحاب المهن الحرّة، مع الحرص على تأمين ديمومة المداخيل المالية المستقبلية من خلال النهوض بالقروض المتوسّطة وطويلة المدى.

هكذا، بلغ القائم الجاري للقروض المسندة للخواص وأصحاب المهن الحرّة 882 مليون دينار في 2009.12.31، مسجّلا زيادة بقيمة 134 مليون دينار مقارنة بسنة 2008. وقد بلغت جملة القروض المفرجة 417 مليون دينار، خلال سنة 2009، وخصّت ما يزيد عن 40.000 عقد قرض جديد.

أمّا بالنسبة لتمويل الشركات، فقد بلغ حجم القروض المتوسطة وطويلة المدى المفرجة 147 مليون دينار لتمويل الإستثمارات في قطاع الصناعة، و 120 مليون دينار لتمويل الإستثمارات في قطاع التنمية العقارية و 86 مليون دينار لفائدة الإستثمار في قطاع الخدمات. هكذا، بلغت جملة القروض المفرجة 353 مليون دينار، خلال سنة 2009، مقابل 205 مليون دينار في سنة 2008، أي بزيادة بنسبة 72 %.

بالتالي، بلغ القائم الجاري للقروض التجارية والصناعية 4.847 مليون دينار في 2009.12.31، مسجّلا نموّا بنسبة 10.7 % (+ 469 مليون دينار) مقابل 8.3 % (+ 336 مليون دينار) في نهاية السنة المالية 2008.

2.1 - متابعة المخاطر والمردوديّة.

وفقا للأهداف الوطنية والخيارات الإستراتيجية للبنك في مجال تحسين نسب القروض المصنّفة وتغطية المخاطر بالمدخرات، إتّبع البنك الوطني الفلاحي، خلال سنة 2009، سياسة إستخلاص وإسناد تقوم على المتابعة الدقيقة للشركات التي تواجه صعوبات إقتصادية ظرفية، مع توخّي توجّه أكثر حذر في ما يتعلّق بتقييم المخاطر وتحديد المدخرات المستوجبة.

وقد مكّنت الجهود المبذولة من الرّفع في نسب إستخلاص القروض، وتحسين جودة ومردودية محفظة قروض البنك. إضافة لذلك، قام البنك بتحسين إجراءات تقييم الضمانات والرّهنيّات المعتمدة في تحديد المدّخرات المستوجبة مع الأخذ بالإعتبار، خاصة، لأقدميّة وتصنيف المخاطر وذلك بهدف تأمين ديمومة المداخيل والمردودية المالية المستقبلية لمحفظة القروض.

أ - الإستخلاصات ومردودية القروض

بلغ حجم إستخلاص المستحقّات (أصل الدين والفوائد) 2.326 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 2.109 مليون دينار في موفى سنة 2008، أي بزيادة 10.3 %. هكذا، تحسّنت نسبة إستخلاص أصل الدين بنقطتين مئوية لتبلغ 68.8 % في 2009.12.31 مقابل 66.8 % في سنة 2008 و 62.6 % قبل سنة.

وقد نتج هذا التحسّن في أداء وظيفة الإستخلاصات بفضل الجهود التي تمّ بذلها، خاصة، فيما يتعلّق بالمتابعة الدقيقة للشركات التي تأثّرت سلبا بإنعكاسات الأزمة الإقتصادية العالمية، حيث تمّ إستخلاص 99.1 % من القروض الصناعية والتجارية التي حلّت آجالها سنة 2009.

أما بالنسبة للقروض المسندة لتمويل الإنتاج الفلاحي، فقد إرتقى حجم الإستخلاصات (دون إعتبار المستحقات في طور النزاع) إلى 112.5 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 84.8 مليون دينار في موفى سنة 2008. ويشار، في هذا الإطار، إلى أنّ قطاع الزراعات الكبرى حقّق أفضل النتائج، حيث تمّ إستخلاص مبلغ 56.7 مليون دينار في سنة 2009 مقابل 32.7 مليون دينار في 2008.12.31.

فيما يتعلّق بالمستحقّات في طور النّزاع، إنتقل حجم الإستخلاصات من 23.7 مليون دينار خلال سنة 2008 إلى 28.7 مليون دينار في موفى سنة 2009، مسجّلا زيادة بنسبة 20.9 %.

على الرغم من ذلك، وبإعتبار الإنخفاض الحادّ المسجّل في تعهدات مؤسّسات تجميع وترويج صابة الحبوب، إرتفعت نسبة عدم الوفاء بالدين بنقطة مئوية لتبلغ 13.1 % في 2009.12.31 مقابل 12.1 % عند ختم السنة المالية 2008.

أمّا بالنسبة لمردودية القروض المسندة على الأموال الذاتية والإقتراضات الخارجية، فقد تمّ تحقيق نسبة مردودية بلغت 6.42 % في 2009.12.31 مقابل 6.77 % في موفى سنة 2008، بالرغم من تراجع نسبة الفائدة في السوق النقدية بنقطة مئوية بين شهري ديسمبر 2008 وديسمبر 2009.

ب - جودة محفظة القروض ومعايير التصرّف الحذر

بفضل مجهودات البنك المتعلّقة بمتابعة وإستخلاص القروض، تقلّص حجم القروض المصنّفة بمبلغ 20.6 مليون دينار، متراجعا إلى 687.7 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 708.3 مليون دينار في سنة 2008 و 733.8 مليون دينار في سنة 2007. وقد نتج هذا التطوّر، خاصة، عن تحسّن جودة القروض المبوّبة في صنف 2، حيث سجّلت إنخفاضا بمبلغ 27.5 مليون دينار.

(الوحدة : 1000 دينار)

	2005	2006	2007	2008	2009
مجموع القروض	**4 255 718**	**4 622 202**	**5 551 298**	**5 961 138**	**5 780 128**
قروض غير مصنّفة	**3 490 943**	**3 903 422**	**4 817 533**	**5 252 847**	**5 092 454**
قروض مصنّفة	**764 775**	**718 780**	**733 765**	**708 291**	**687 674**
صنف 2	176 410	97 934	75 489	44 060	16 596
صنف 3	70 304	87 749	109 141	49 817	51 589
صنف 4	105 005	119 490	148 977	166 203	156 816
قروض محلّ النّزاع	413 057	413 607	400 158	448 211	462 673
تطور مجموع القروض	162 886	366 484	929 096	409 840	181 010
تطور القروض المصنّفة	102 677-	45 995-	14 985	25 474-	20 617-
نسبة القروض المصنّفة	%17,97	%15,55	%13,22	%11,88	%11,89

إلاّ أنّ هذه النتائج الجيّدة لم تترجم في تخفيض نسبة القروض المصنّفة، حيث إستقرّت في حدود النسبة المسجّلة خلال سنة 2008، وذلك بسبب تراجع القائم الجملي الجاري للمستحقّات على الحرفاء بمبلغ 181 مليون دينار. فلولا تراجع تعهدات ديوان الحبوب بمبلغ 633 مليون دينار بين شهري ديسمبر 2008 وديسمبر 2009، لسجّلت نسبة القروض المصنّفة تراجعا هامّا.

على صعيد آخر، تمكّن البنك من تدعيم وضعه بالنظر لمعايير التصرّف الحذر المتعلّقة بتوزيع المخاطر المستحقّة على جميع حرفائه، وذلك بفضل تنفيذ قرارات تدعيم الأموال الذاتية.

2 – محفظة الأوراق التجارية وسندات الإستثمار

سجّل القائم الجملي الصافي لمحفظة الأوراق التجارية، المكوّنة شبه كليّا من رقاع الخزينة، إنخفاضا بنسبة 10.6 %، متراجعا من 349.9 مليون دينار في 2008.12.31 إلى 312.7 مليون دينار في 2009.12.31.

من جهته، بلغ القائم الجملي الصافي لمحفظة الاستثمار 309.6 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 319.7 مليون دينار في موفّى سنة 2008، أي بإنخفاض بقيمة 10.0 مليون دينار.

وقد نتج هذا التطوّر خصوصا عن:

- تراجع القائم الجاري للمستحقات على الشركات العمومية التي تكفّلت بها الدولة بمبلغ 10.9 مليون دينار إثر تسديد الدولة للمستحقات التي حلّ أجلها في سنة 2009.

- تحرير مساهمة البنك في رأس مال 5 شركات بمبلغ 4.1 مليون دينار والتفويت في مساهمات ذات قيمة محاسبية قدرها 3.7 مليون دينار منها 2.9 مليون دينار تهمّ مساهمة البنك في رأس مال مؤسسة " إتحاد البنوك التونسية".
- زيادة القائم الجاري للسندات الرقاعية بقيمة 1.2 مليون دينار، إثر إكتتاب البنك في قرض رقاعي بمبلغ 5 مليون دينار وتحصيل مبلغ 3.8 مليون دينار بعنوان إستخلاص رقاع يمسكها البنك.
- وإرتفاع القائم الجاري لصناديق التصرّف لدى شركات الإستثمار تنمية بمبلغ 7.5 مليون دينار، خصوصا، نتيجة لرصد مخصّص جديد بمبلغ 8.5 مليون دينار مقابل إستخلاصات بقيمة 3.7 مليون دينار.

هذا ويشار إلى أنّ البنك قام بالتفويت في كامل مساهمته في رأس مال مؤسسة " إتحاد البنوك التونسية"، وذلك في إطار القرارات التي إتخذتها لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية المنعقدة بتاريخ 28 ماي 2009. وقد بلغ فائض القيمة الناتج عن عملية التفويت 4.1 مليون دينار، إضافة لتحصيل أرباح صرف بقيمة 3.5 مليون دينار.
هكذا، وبإعتبار فائض القيمة المذكور، خصوصا، بلغت نسبة مردودية محفظة المساهمات 15.1 % في موفّى سنة 2009 مقابل 7.4 % مسجّلة في سنة 2008.
على صعيد آخر، تجدر الإشارة إلى أنّ محفظة المساهمات، التي تشمل أكثر من 78 شركة منها 12 شركة مدرجة بالبورصة، تبرز فائض قيمة محتمل بقيمة 118 مليون دينار مقابل سعر إقتناء بقيمة 101 مليون دينار.
هذا ويلاحظ، أيضا، أنّ التركيبة القطاعية لمحفظة المساهمات تتوافق مع خيارات البنك المتمثّلة في محورة مساهماتها حول قطاع الخدمات المالية وقطاع الصناعات الغذائية، حيث يمثّلا، تباعا، 37.5 % و 28 % من مجموع المساهمات.

3 - الأصول الثابتة

سجّلت جملة الأصول الثابتة الصافية من الاهتلاكات نموّا بنسبة 11.5 %، منتقلة من 48.1 مليون دينار في 2008.12.31 إلى 53.6 مليون دينار في موفّى سنة 2009، أي بزيادة مبلغ 5.5 مليون دينار. فقد بلغت جملة الإستثمارات الخاصّة بالبناءات 4.0 مليون دينار منها 1.7 مليون دينار تمّ سدادها لشراء محلاّت طبقا لبرنامج تعزيز شبكة فروع البنك.

فيما يهمّ الإستثمارات في مجال الإعلامية، فقد بلغت جملة المصاريف 2.3 مليون دينار منها 1.1 مليون دينار لإقتناء برمجيات إعلامية ومثله لتجديد التجهيزات الإعلامية.

أمّا بالنسبة للإهتلاكات، فقد إنتقل مجموعها من 64.9 مليون دينار في موفّى سنة 2008 إلى 68.9 مليون دينار في 2009.12.31، وذلك إثر رصد مخصّصات للإهتلاكات بمبلغ 4.1 مليون دينار خلال سنة 2009.

وضع البنك في السوق النقدية والسّيولة البنكية

نظرا للتطور الحاصل على مستوى الموارد والإستعمالات، تميّز وضع البنك في السوق النقدية بتوظيف صافي بمبلغ 466 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل مديونية صافية بقيمة 32 مليون دينار في 2008.12.31.

من جهته، بلغ مؤشّر السيولة 133.36 % في 2009.12.31 مقابل 115.10 % في موفّى سنة 2008.

العمليات مع الخارج

أثّرت الأزمة المالية والإقتصادية التي إندلعت منذ الربع الأخير من سنة 2008، بشكل سلبي على المبادلات التجارية مع الخارج سواء على المستوى الوطني أو الدولي، حيث تراجعت أسعار المواد الأولية وتقلّص الطلب من دول الإتحاد الأوروبي، أهمّ شريك في التجارة الخارجية بالنسبة للإقتصاد التونسي.

فقد إنعكس هذا الظرف الصعب على تطوّر حجم العمليات البنكية مع الخارج المعالجة لدى شبابيك البنك، حيث سجّل تراجعا يناهز الثّلث لينتقل من 33.101 مليون دينار خلال سنة 2008 إلى 22.220 مليون دينار في موفى سنة 2009.

ويشار، في هذا الإطار، إلى أنّ التراجع المسجّل في حجم العمليات البنكية مع الخارج لبعض الشركات الحريفة الكبرى تمّ تعويضه، وإن بشكل جزئي، بفضل الجهود التجارية التي بذلها البنك لإستقطاب حرفاء جدد، حيث سجّلت سندات التجارة الخارجية والدفوعات مع الخارج زيادة في عدد الملفات المعالجة.

1 - سندات التوريد والتصدير المعيّن مقر دفعها.

بلغ مجموع سندات التوريد والتصدير المعيّن مقرّ دفعها لدى شبابيك البنك 9.527 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 10.997 مليون دينار في موفى سنة 2008، مسجّلا إنخفاضا بنسبة 13.4 %.

هـذا وقد إرتفـع عـدد السنـدات المعـالجـة بنسبة 2.16 % ليبـلـغ حـوالـي 29.000 ملـف خـلال سنـة 2009. فقـد تراجع حجـم سنـدات التـوريد إلى 8.280 مليـون دينـار فـي موفّـى سنة 2009 مقـابل 9.326 مليـون دينـار فـي سنة 2008، أي بنقـص بنسبـة % 11.2. إلا أنّ عـدد الـسنـدات المعـالـجة سجّـل نمـوا بنسبة 5.4 % ليفـوق 20.000، ممّـا سـاهـم في الحـدّ من تـأثيـر تـراجـع أسعـار المـواد الأوليـة المـوّردة وكـذلك النقـص المسجّـل بحـوالي 3.000 مليـون دينـار لتعـامـلات إحـدى الشـركـات الكبـرى الحـريفـة في إطار تـوسيـع نشـاطها خـلال سنة 2008.

أمّـا سنـدات التصـديـر، فقد سجّـلت تـراجعـا بنسبـة 25.4 %، منتقـلـة مـن 1.671 مليـون دينـار خلال سنـة 2008 إلى 1.247 مليـون دينار خـلال سنـة 2009.

2 - الـدفـوعـات مع الخـارج.

بلـغ الحجـم الجمـلي للـدفـوعات مع الخـارج التي أنجـزها البنك الـوطني الفـلاحي 12.693 مليـون دينـار فـي 2009.12.31 مقـابـل 22.104 مليـون دينـار فـي موفـى سنـة 2008، مسجّـلا إنخفـاضـا بنسبـة 42.6 %.

فقـد بلغـت جملـة الـدفـوعـات المتـأتية من الخـارج 4.873 مليـون دينـار خـلال سنة 2009 مقـابـل 15.005 مليـون دينار خلال السنـة السـابقـة، أي بنقص بقيمة 7.185 مليـون دينـار منهـا 6.768 مليـون دينـار على مستوى التحـويـلات من الخارج.

من جهتـه، سجّـل حـجـم الـدفـوعـات نحـو الخـارج إنخفـاضـا بنسبـة 31.4 %، متـراجعـا مـن 7.100 مليـون دينار خـلال سنة 2008 إلـى 4.873 مليـون دينار فـي 2009.12.31..

3 - عمليـات الصـرف اليـدوي

بلـغ رقـم معـامـلات البنك في ميـدان الصّـرف اليـدوي 412 مليـون دينـار في 2009.12.31 مقـابل 407 مليـون دينـار خـلال سنة 2008، مسجّـلا نموّا بنسبـة 1.2 %. وقـد نتـج هذا التطـوّر عن نمـو بنسبـة 2.0 % لعمليـات شـراء العمـلات الأجنبيـة وتراجع بنسبـة 3.0 % لعمليـات البيـع.

النتيجـة

تميّـزت السيـاسة النقـدية خـلال سنة 2009، خصـوصـا، بـإنخفـاض معـدّل نسبـة الفـائـدة فـي السـوق النقـدية بنقـطة مئـوية ليتـراجـع مـن 5.19 % خـلال شهـر ديـسمبـر 2008 إلـى 4.18 % فـي ديـسمبـر 2009. وقـد إنعكـس هـذا التطـوّر عـلى أداء الفـوائـد الـدائنة والمـدينـة. رغـم ذلك، تمكّـن البنـك مـن تحـقيـق نـاتـج بنـكـي يتـوافـق مـع تقـديـرات الـميـزانيـة لـسنة 2009.

نشاط البنك الوطني الفلاحي

1 - إيرادات الاستغلال البنكي

بلغت جملة إيرادات الاستغلال البنكي 396.4 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 391.7 مليون دينار خلال سنة 2008. مسجّلة نموّا بنسبة 1.2 % (+ 4.7 مليون دينار) مقابل 15.0 % (+ 51.2 مليون دينار) في سنة 2008.

وقد نتج هذا النمو أساسا عن :

- زيادة بمبلغ 7.5 مليون دينار (+ 2.7 %) على مستوى الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة على العمليات مع الحرفاء، خاصة، بفضل الأداء الجيّد للفوائد المقبوضة على المستحقات المشكوك في إستخلاصها ومحلّ النّزاع (دون إعتبار القروض المسندة على موارد ميزانية الدولة). حيث سجّلت نموّا بنسبة 24.8 % (+ 2.4 مليون دينار) لتبلغ 12.1 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 9.7 مليون دينار خلال سنة 2008.

ويلاحظ في هذا الصدد أنّ التطوّر المسجّل في حجم الفوائد الدائنة على القروض يفسّر، لحدّ كبير، بإنخفاض معدّل نسبة الفائدة في السوق النقدية وبتراجع حاجيات التمويل في بعض القطاعات الإقتصادية التي تأثّرت بالرّكود الإقتصادي بدول الإتحاد الأوروبي. فقد إقتصر تقلّص نسبة مردودية القروض المسندة على الموارد الذاتية والخارجية على 0.35 % بالرغم من أنّ تراجع نسبة الفائدة في السوق النقدية بلغ 1.0 %.

- ونموّ مداخيل محفظة سندات الإستثمار بقيمة 0.8 مليون دينار.
- وإنخفاض جملة الفوائد الدائنة على العمليات البنكية بمبلغ 1.6 مليون دينار.
- وتقلّص مداخيل محفظة رقاع الخزينة بقيمة 2.1 مليون دينار.

2 - أعباء الاستغلال البنكي

سجّلت أعباء الاستغلال البنكي تراجعا بنسبة 11.0 %، منتقلة من 174.1 مليون دينار في 2008.12.31 إلى 154.9 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2009، أي بنقص قدره 19.2 مليون دينار مقابل زيادة بقيمة 24.8 مليون دينار في سنة 2008.

وقد نتج هذا التطور خاصة عن:

- تراجع حجم الفوائد المدينة على عمليات الخزينة بقيمة 10.8 مليون دينار(- 84.9 %).
- وإنخفاض جملة الفوائد المدينة على ودائع الحرفاء بقيمة 6.4 مليون دينار.
- وتقلّص جملة الفوائد والعمولات المدينة على موارد الاقتراض الخارجي والرّقاعي بمبلغ 2.1 مليون دينار.

3 - الناتج البنكي الصافي

بلغ الناتج البنكي الصافي 241.5 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 217.6 مليون دينار خلال السنة السابقة، مسجّلا نموا بنسبة 11.0 % (+ 23.9 مليون دينار) مقابل 13.8 % (+ 26.4 مليون دينار) في سنة 2008.

(الوحدة : 1000 دينار)

	2007.12.31	2008.12.31	2009.12.31
هامش الربح الصافي على الفائدة	113.198	133.730	159.908
المساهمة في الناتج البنكي الصافي	%59	%61	%66
هامش الربح الصافي على العمولات	39.154	43.653	43.704
المساهمة في الناتج البنكي الصافي	%20	%20	%18
المداخيل الصافية لمحفظة الأوراق التجارية	30.102	30.573	27.433
المساهمة في الناتج البنكي الصافي	%16	%14	%11
المداخيل الصافية لمحفظة الإستثمار	8.776	9.694	10.504
المساهمة في الناتج البنكي الصافي	%5	%4	%4
الناتج البنكي الصافي	**191.231**	**217.650**	**241.549**

هذا ويلاحظ أنّ هامش الربح الصافي على الفائدة، الذي يساهم بنسبة 66 % من مجموع الناتج البنكي الصافي، سجّل نموا بنسبة 20 % ليبلغ 159.9 مليون دينار في 2009.12.31، أي بزيادة بقيمة 26.2 مليون دينار. وقد نتج هذا التطوّر، خاصة، عن تحسّن هامش الربح الصافي على عمليات الخزينة بقيمة 9.2 مليون دينار بين سنتي 2008 و2009.

أمّا مساهمة المداخيل الصافية لمحفظة الأوراق التجارية، فقد تقلّصت بثلاث نقاط مئوية لتتراجع إلى 11 % في 2009.12.31، وذلك بسبب إنخفاض كلّ من معدّل القائم الجاري لرقاع الخزينة ومعدّل نسبة الفائدة في السوق النقدية.

تركيبة الناتج البنكي الصافي في 2009.12.31

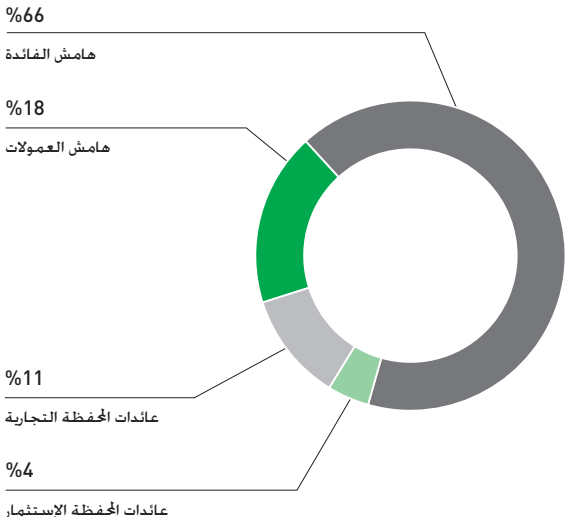

نشاط البنك الوطني الفلاحي

4 - أعباء التسيير ومؤشرات النجاعة العمليّاتيّة

بلغت أعباء التّسيير 120.2 مليون دينار خلال سنة 2009، مقابل 102.7 مليون دينار في 2008.12.31، مسجلة نموا بنسبة 17.0 % (+ 17.4 مليون دينار).

فقد نتج هذا التطوّر عن :

- إرتفاع مصاريف الأعوان بمبلغ 14.5 مليون دينار (+ 17.9 %) مقابل 2.3 مليون دينار (+ 3.0 %) في سنة 2008. ويعود النموّ المسجّلة إلى الزيادات في الأجور المقرّرة في إطار مراجعة الإتفاقية القطاعية المشتركة للبنوك، ولكلفة الترقيات، ولإرساء منحة الوقود على غرار البنوك العمومية الأخرى، ولصرف منحة للأعوان في إطار الذكرى الخمسين لتأسيس البنك.
- وزيادة أعباء الإستغلال العامة بمبلغ 2.9 مليون دينار (+ 13.4 %) في سنة 2009 مقابل 0.9 مليون دينار (+ 4.1 %) خلال السنة السابقة.

هكذا، وبإعتبار التطوّر المسجّل للناتج البنكي الصافي، إنتقل مؤشّر الإستغلال (أعباء التسيير على الناتج البنكي الصافي) من 47.2 % في 2008.12.31 إلى 49.8 % في موفى سنة 2009.

من جهته، سجّل مؤشّر إنتاجية الأعوان (الناتج البنكي الصافي /عدد الأعوان) نموّا بنسبة 10.8 % ليبلغ 90.231 دينار في 2009.12.31 مقابل 81.456 دينار خلال سنة 2008.

مؤشّرات الإنتاجيّة

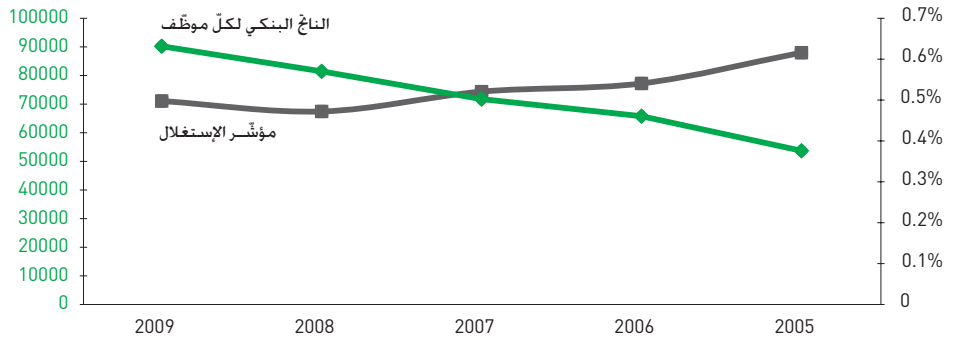

5 - مخصصات المدخرات.

طبقا للهدف الوطني الرّامي لتأمين تغطية القروض المصنّفة بالمدّخرات بما لا يقلّ عن 70 %، واصل البنك الوطني الفلاحي مجهوداته في هذا المجال، حيث تمّ رصد مبلغ 109.2 مليون دينار بعنوان

المخـصّصـات الخـام للمـدخـرات خلال سنة 2009 مقـابل 91،2 مليـون دينـار في سنة 2008، وذلك على الـرغم من إنخفـاض حجـم القـروض الـمصنّفـة وإرتفـاع مبلـغ إسـترداد المـدخـرات عـلى القـروض.
ويـلاحظ، في هـذا الإطار، أنّ البنك الـوطني الفـلاحي قـام بـرصـد مبلـغ 3،5 مليون دينار بعنـوان مخصّصـات المدخـرات لتغـطيـة المخـاطـر العمليـاتية، وذلك إستعـداد لـدخـول معـاييـر التصـرّف الحـذر " بـال 2 " حيـز التـطبيـق.

وبإعتبـار النقص أو فائـض القيمـة وتصحيـح قيمـة المستحقّـات ومحفظـة الإستثمـار ومنهـا 7،5 مليـون دينار بعنـوان فـائض القيمة والـربح على أسعـار الصّـرف النـاتج على التفـويت في مسـاهمة البنك في رأس مال مـؤسسـة " إتحـاد البنـوك التـونسية "، بلغ الحجم الصافي لمخصّصـات المـدّخـرات 68،8 مليـون دينـار في موفّى سنة 2009 مقـابـل 71،4 مليـون دينار في سنة 2008، أي بإنخفـاض بنسبة 4 % مقـابـل زيـادة بنسبـة 20 % في 2008.12.31.
هكـذا، سجّـلت نسبة إقـتـطاع مخصّصـات المـدّخـرات من النـاتج البنـكي الصـافي لتغـطية المخـاطـر تحسّنـا جـديـدا، حيث تـراجعـت نسبـة المخـصصـات الصـافية للمـدخـرات مـن الناتـج البنـكي الصـافي إلى 24 % في 2009.12.31 مقابـل 28 % في موفّـى سنة 2008 و 36 % في سنة 2007.
هـذا وتجـدر الإشـارة إلـى أنّ السيـاسة المتّبعـة في مجـال تـدعيـم المدخـرات مكّـنت البنـك مـن التـرفيـع فـي نسبـة تغطـية القـروض الـمصنّفـة بالمـدخـرات إلـى 68،61 % في 2009.12.31. بـالتـالي، ينتظـر أن يحقّـق البنـك، بـداية من سنـة 2010، الهـدف الـوطني الـرّامي لتـأمين تغـطية القـروض المصنّفـة بالمـدّخـرات بمـا لا يقـلّ عـن 70 %.

6 - النتيجة

نظـرا للتطـوّر الإيجابي لإيـرادات الاستغـلال البنكي، بلغـت نتيجـة الاستغـلال 48،9 مليـون دينـار فـي 2009.12.31 مقـابـل 39،1 مليـون دينـار في مـوفى سنة 2008، أي بـزيـادة نسبـة 25،1 %.

أمّـا الربـح الصافـي، فقـد سجّـل نمـوا بنسبـة 26،9 % لينتقـل مـن 31،763 مليـون دينـار في 2008.12.31 إلـى 40،299 مليـون دينـار في سنـة 2009.
هكـذا، إرتفعـت نسبـة مـردوديـة الأمـوال الـذاتيـة إلـى 14،24 % فـي 2009.12.31 مقـابـل 13،45 % و 12،71 %، تبـاعـا، خـلال سنتـي 2008 و 2007.

نشاط البنك الوطني الفلاحي

سياسة الإتصال والتسويق.

واصل البنك، خلال سنة 2009، سياسته الإتصالية المركّزة على تنمية السمعة التجارية للمؤسسة، من جهة، وملاءمة تقنيات وطرق تسويق المنتوجات والخدمات المقدّمة للحرفاء، من جهة أخرى.

فبالتزامن مع إحتفال البنك بالذكرى 50 لتأسيسه، تميّزت سنة 2009 بتنفيذ برنامج إتصال وإعلام ثريّ شمل عدّة تظاهرات علمية وثقافيّة حول تاريخ ومكاسب البنك منذ إنبعاثه. وقد مثّل تنظيم لقاءات جهوية على شرف الحرفاء ورؤساء الشركات، خصوصا في إطار تدشين الفروع الجديدة، وملتقى دولي بمشاركة شخصيّات علميّة ومهنيّة هامّة، لحظات هامة ساهمت في تعزيز السّمعة التجارية التي يحظى بها البنك الوطني الفلاحي.

وقد أثمرت الجهود الرامية للرّفع من إشعاع وسمعة البنك، أيضا، حصول البنك الوطني الفلاحي على جائزة رئيس الجمهورية لجودة الخدمات البنكية لسنة 2009.

على صعيد آخر، ساهمت الحملات الإشهارية الموسمية المرتكزة على مفاهيم "المنتوج" و"الخدمات البنكية عبر الشبكة الإفتراضية للإنترنات" في تحقيق تقدّم ملموس على مستوى تسويق المنتوجات ذات القيمة الإضافية العالية مع تأمين خدمات ذات جدوى عالية. هكذا، وإضافة للتحسينات المدخلة على خصائص وطرق تسويق بعض منتوجات الإدّخار والتمويل، بلغ قطب " البنك عن بعد " مراحل تقدّم جديدة، خلال سنة 2009، تمثّلت، خاصة، في إنخراط حوالي 6.000 مشترك في خدمة " BNAnet "، وأكثر من 250.000 زائر لموقع البنك على شبكة الإنترنات و42.500 إتّصال، شهريّا، بخدمة " BNAphone ".

ويشار، كذلك، إلى أنّ البنك قام بتسويق منتوج جديد يتمثّل في خدمة شحن إلكتروني للهاتف "الرّحّال" بالتنسيق مع شركة محلّية للإتصالات، حيث ينتظر أن تخلق هذه الخدمة الجديدة تفاعلا إيجابيا مع بقية المنتوجات والخدمات، وبالتالي الرّفع في نسق نمو رقم معاملات البنك.

من جهة أخرى، وطبقا للخيارات المحدّدة في مجال تقريب خدمات البنك من الحرفاء، تمّ تعزيز شبكة الفروع بفتح 7 فروع جديدة، و 2 مكاتب تجهيز 6 فروع بموزّعات سحب آلي جديدة، ليرتفع رصيد البنك إلى 124 شبّاك و 157 فرع بنكي.

التنظيم والنظام المعلوماتي

إندرجت سياسة البنك في مجال التنظيم، خلال سنة 2009، ضمن متابعة التغيّرات الحاصلة في المهن البنكية ومناهج معالجة وتخزين ونقل المعلومة، وذلك في إطار وضع النظام المعلوماتي الجديد حيز الإستغلال.

هكذا، وبعد تبنّي مجلس إدارة البنك مشروع الهيكل التنظيمي الجديد للبنك، تمّ عرض المشروع على سلطات الإشراف للمصادقة عليه. وينتظر أن تساهم بداية العمل، قريبا، بالهيكل التنظيمي الجديد في الرّفع في تفاعلية البنك وفي تكامل هياكله، ممّا يمكّنه من التفاعل بشكل أفضل مع تطوّر المخاطر وإمكانات وفرص النموّ المرتبطة بتغيّر تقنيّات وأشكال المنافسة البنكيّة، من جهة، والإنتقال للنظام المعلوماتي الجديد الذي يستند على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال ويتميّز بمنظومة محاسبية ممركزة، من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة، أيضا، إلى أنّ البنك واصل، خلال سنة 2009، التمشّي الذي إعتمده لدعم اللامركزية، وذلك بإدخال تعديلات جديدة على الإجراءات الخاصة بتطوير دور ومسؤوليات الهياكل الجهوية، وخصوصا، في مجال منح ومتابعة وإستخلاص القروض، والتصرّف في الضمانات والرقابة الداخلية.

أما بالنسبة للمشروع المحوري المتعلّق بإقتناء الهندسة التقنية لنواة النظام المعلوماتي الجديد، قام البنك خلال سنة 2009 بعقد صفقة مع مزوّد محلّي، وذلك في إطار وحدة مصالح مع بنوك وطنية أخرى. ويلاحظ أنّ نجاح البنك في تعميم الإستغلال الفعلي لبعض مكوّنات كل من منظومة الإعلامية للفروع والمنظومة الإعلامية المتعلقة بالتصرّف في القروض، يؤشّر على قدرة البنك في قيادة هذا المشروع في الآجال المحدّدة وبالحرفية المثلى.

هكذا، تمّ تشكيل ورشات عمل، تميّزت بمشاركة فاعلة للمصالح المركزية ولإطارات الفروع، لتحديد وإنجاز الإعدادات الوظيفية والتقنية الأولية اللازمة لملاءمة الهندسة التقنية الجديدة مع حاجيّات وطموحات البنك في إطار وضع نواة النظام المعلوماتي الجديد حيز الإستغلال الفعلي.

نشاط البنك الوطني الفلاحي

على صعيد آخر، تمّ الشروع في الأشغال التحضيرية لوضع المنظومة المحاسبية الجديدة حيز الإستغلال، وذلك بالإعتماد على خبرات خارجية، حيث ينتظر أن تتوّج بإندماج كامل وسليم للمنظومة المحاسبية الجديدة مع كافة المكوّنات الأخرى للنظام المعلوماتي الجديد للبنك.

وتجدر الإشارة، أيضا، إلى أنّ البنك الوطني الفلاحي قام بإقتناء برمجيات إعلامية خاصة ببعض المشاريع التقنية، ومن ضمنها، مقاومة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتصرّف في الإعتمادات المستندية، وسلامة الإرساليّات الإلكترونية " سويفت" والتّصرف في عمليات الخزينة بالعملة الصعبة.

الموارد البشرية

بإعتبار الخيارات الإستراتيجية للبنك، وخاصّة منها المتعلّقة بتعزيز شبكة الفروع وتعميم إستعمال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والإتصال، تركزّت سياسة التصرف في الموارد البشرية التي توخّاها البنك خلال سنة 2009 على تدعيم عدد الأعوان، وذلك بإنتداب كفاءات جديدة، والرّفع من رصيد الخبرة والحرفية للأعوان من خلال التكوين وحركة النقل الداخلية.

في هذا الإطار، وبالإضافة إلى عمليات إعادة الإلحاق لأعوان البنك، نتج عن تنفيذ برنامج تدعيم الموارد البشرية بإنتداب 54 عونا جديدا تمّ تعيين جلّهم بمصالح الفروع، وذلك وفقا لبرنامج توسيع شبكة الفروع ولتغطية الشغورات الناجمة عن المغادرات المسجّلة بالفروع.

عدد الأعوان 2005-2009

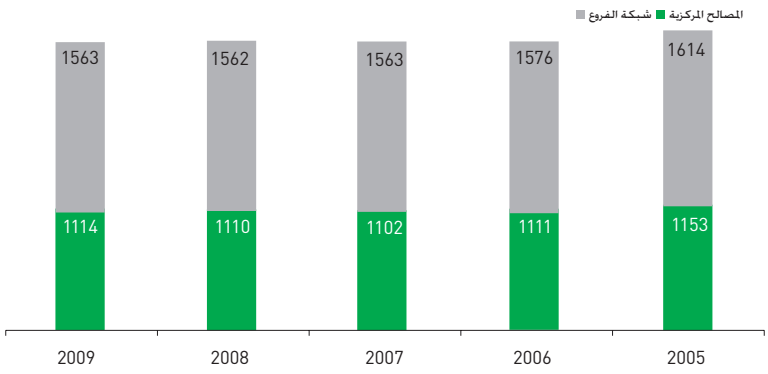

وبإعتبار عدد الاعوان الذين غادروا مصالح البنك خلال السنوات الفارطة، تمكّن البنك بفضل سياسة الإنتدابات المتّبعة من تحقيق مكاسب جديدة في مجال تشبيب موارده البشرية. بالتالي، سجّل سلّم الهرم العمري للأعوان تغيّرا بحوالي نقطتين مئوية لصالح الشريحة العمرية التي لم تتجاوز سنّ 35 سنة لتمثّل 9.9 % من مجموع الأعوان خلال سنة 2009.
وتجدر الإشارة، كذلك، إلى أنّ جملة المغادرات النهائية المسجّلة خلال سنة 2009 شملت 41 عونا منهم 31 عونا في إطار التقاعد العادي. هكذا، وبإعتبار وضع 14 عونا في إطار الحركة الإنتقالية (إلحاق، رخص المرض طويلة المدى، عدم المباشرة لأغراض شخصية...إلخ)، إنتقل المجموع الفعلي لعدد الأعوان من 2.672 عونا في 2008.12.31 إلى 2.677 عونا في موفّى سنة 2009.

إلاّ أنّه، وبالنظر لأهداف البنك المرتبطة بتعزيز شبكة فروعه ولإحالة 722 عونا، أي 27 % من مجموع أعوان البنك، على التقاعد خلال العشرية القادمة، يتوجّب على البنك مواصلة جهوده في مجال الإنتدابات لتعزيز موارده البشرية.

الشريحة العمرية	2007	2008	2009	العدد الفعلي للأعوان في 2009.12.31
أقل أو يساوي 25 سنة	%0,10	%0,20	%0,70	20
من 26 سنة إلى 35 سنة	%8,30	%7,80	%9,20	245
من 36 سنة إلى 50 سنة	%65,00	%62,80	%63,10	1690
من 51 سنة إلى 60 سنة	%26,60	%29,20	%27,00	722
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**	**2677**

بالنسبة للتكوين والرسكلة، إستفاد أكثر من 2.100 موظّف، أي 80 % من مجموع الأعوان، بدورات تكوينية بكلفة تناهز 0.4 % من رقم معاملات البنك، خلال سنة 2009. وتجدر الإشارة إلى أنّ الدّورات التكوينية التي نظّمها مركز التكوين المندمج التابع للبنك شملت حوالي ثلثي الأعوان الذين تمتّعوا بحلقات تكوينية.

على صعيد آخر، تابع البنك خلال سنة 2009 سياسة الإنفتاح على المحيط الجامعي والمهني من خلال إستيعاب 1.000 متربّصا في دورات تدريبية بالبنك، حيث إستفاد ما يزيد عن 200 منهم بمنحة تربّص.

نشاط البنك الوطني الفلاحي

طرق تسيير المؤسسة وتطوير الرقابة الداخلية

تركّزت جهود البنك، خلال سنة 2009، على ترشيد مناهج وآليات الرقابة والتصرّف الحذر وذلك بتدعيم الهياكل التابعة لمجلس إدارة البنك وملاءمة مهام وأهداف مصالح الرّقابة الداخلية، وفقا للأهداف الوطنية في مجال تجسيد المعايير الجديدة للتصرّف الحذر التي تسنّها سلطات الإشراف النقدي والمالي.

فبالإضافة للمهام التي تؤمّنها هياكل الرقابة الخارجية (مراقبي الحسابات، دائرة مراقبة الحسابات، ...إلخ)، قامت اللجنة الدائمة للرقابة الداخلية، بشكل دوري، بمراجعة ومراقبة تطوّر الوضعية المالية للبنك ومراعاة مختلف مصالح لسياسات والإجراءات الداخلية. وقد قام البنك بمتابعة دقيقة لكافّة إستنتاجات وتوصيات هذه الهياكل، بعد عرضها على أنظار مجلس الإدارة، بهدف تسوية الإخلالات والنقائص المسجّلة.

من جهة أخرى، تابع البنك الأهداف المرسومة في مجال التنسيق والتكامل في أدوار إدارة التدقيق وإدارة التفقّد، وذلك بهدف تأمين مراعاة التشريعات الجارية والحفاظ على مصالح البنك سواء على مستوى الهياكل المركزية أو الجهوية. في هذا الصدد، مكّنت إعادة توزيع المهام الموكلة لكل إدارة من إنجاز، خلال سنة 2009، حوالي مائة مهمّة تدقيق أو تفقّد، إضافة لمهمّات متابعة وتقييم.

من جهتها، عقدت اللجنة التنفيذية للقرض، خلال سنة 2009، أكثر من 12 جلسة حيث قامت بدراسة والبتّ في كافّة ملفّات القروض التي عرضت على أنظارها مع الحرص على متابعة المخاطر وعلى سير سياسة البنك للقرض، أخذا بعين الإعتبار لتطوّر لأموال الذاتية المتاحة وللظرف الإقتصادي والمالي.

بالنسبة لمراقبة الإمتثال ومقاومة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وإضافة للمتابعة المتواصلة لمختلف هياكل البنك، تمّت دعوة المسؤولين على أكثر من مائة فرع لتلقّي حلقات

تكوينية وتحسيسيّة حول نشر ثقافة الإمتثال للأعراف السليمة ولقواعد حسن سير المهن البنكية طبقا لسياسة البنك في هذا المجال.
كذلك، ومتابعة لتنفيذ الإجراءات الأولية لبدء العمل بالمعايير الجديدة للتصرّف الحذر بال 2، تمّ إعداد والمصادقة على كرّاسات الشروط لإقتناء برمجيات إعلامية متخصّصة في التصرف في المخاطر العملياتية والتصرّف في الأصول والخصوم. وينتظر أن يتسارع إنجاز هذه الإجراءات الأولية مع خلق هياكل متخصصة في هذه المهن، وذلك في إطار الهيكل التنظيمي الجديد للبنك المزمع بداية العمل به قريبا.

على مستوى الإتصال بالمساهمين وشفافية المعلومة المالية، وإضافة لنشر مؤشّرات النشاط الثلاثي والقوائم المالية في الآجال والمعايير القانونية، نظّم البنك الوطني الفلاحي، خلال شهر نوفمبر 2009، ندوة صحفية تمّت دعوة المساهمين ووسائل الإعلام لحضورها. وقد كان هذا الحدث، تزامنا مع الإحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس البنك، فرصة لإطلاع الحضور على مكاسب ودور البنك الوطني الفلاحي في الإقتصاد الوطني والآفاق المستقبلية لتطوّر نشاط ونتائج البنك على المدى القريب والبعيد.

تطوّر أسهم البنك الوطني الفلاحي بالبورصة

تمّ تداول أسهم البنك بالبورصة في 247 يوما، خلال سنة 2009، بمعدّل يومي للمبادلات تجاوز 24.000 سهما. هكذا، بلغت المبادلات الجملية لأسهم البنك 5.950.895 سهما بقيمة إجماليّة قدرها 62.719.219 دينار.

تطوّر أسهم البنك خلال سنة 2009

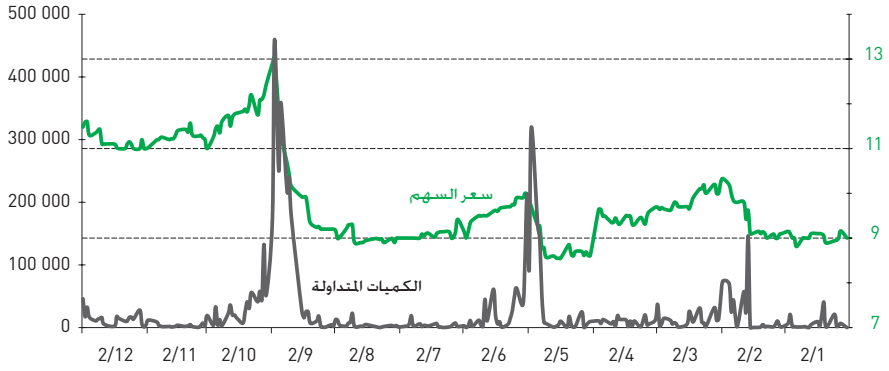

نشاط البنك الوطني الفلاحي

وقد تراوح سعر أسهم البنك عند الإقفال، خلال سنة 2009، بين سعر أدنى بقيمة 8.550 دينار في 2009.05.18 وسعر أقصى بلغ 13.020 دينار في 2009.10.01.

من جهتها، بلغت رسملة أسهم البنك 309.960 مليون دينار ومؤشر الأسعار للأرباح 7.69 في 2009.12.31 مقابل 179.8 مليون دينار و 5.66، تباعا، في موفّى سنة 2008.

هذا ويشار إلى أنّ السنة المالية تميّزت بنجاح الإكتتاب في عملية الترفيع في رأس مال البنك من 100 مليون دينار إلى 160 مليون دينار، حيث تمّ تحرير كامل منحة الإصدار والنصف الأوّل من القيمة الإسمية للأسهم التي تمّ إصدارها. وننتهز هذه الفرصة لتجديد شكرنا للسادة المساهمين على ثقتهم المتجدّدة في أسهم البنك الوطني الفلاحي.

	2006	*2007	2008	2009
رأس المال الاجتماعي (بآلاف الدنانير)	100.000	100.000	100.000	160.000
رأس المال الاجتماعي المحرّر	100.000	100.000	100.000	135.000
القيمة الاسمية للسهم (بالدينار)	10	5	5	5
عدد الأسهم (بالآلاف)	10.000	20.000	20.000	32.000
عدد الأسهم المدرجة (بالآلاف)	10.000	20.000	20.000	27.000
الأموال المعالجة (بالدينار)	20.764.702	22.111.988	23.781.008	62.719.219
عدد الأسهم المعالجة	1.443.159	1.583.109	2.711.195	5.950.895
سعر الإقفال الأقصى (بالدينار)	18,200	10,850	9,540	13,020
سعر الإقفال الأدنى (بالدينار)	8,550	7,940	7,700	8,550
الأرباح الموزّعة عن كل سهم (بالدينار)	0,800	0,400	0,400	0,450
تاريخ توزيع الأرباح	2007/06/11	2008/06/16	2009/06/02	2010/06/07
نسبة الأسعار للأرباح	10,54	6,37	5,66	7,69
الرسملة بالبورصة (بآلاف الدنانير)	172.000	179.000	179.800	309.960

* تمّت معالجة الأرقام الخاصة بسنة 2007 باعتبار التخفيض في القيمة الإسمية لأسهم البنك بداية من يوم 22 جوان 2007.

الآفـاق

وفـقـا للتوجهـات المعلـنـة في إطار البـرنـامج الـرئـاسـي وللأهـداف الإسـتـراتيـجـية للبنـك للـفـتـرة 2009 – 2013، تتمـحـور جـهـود البنـك الـوطـنـي الـفـلاحي بالنسبـة لسنـة 2010 حـول الأهـداف الرئيسيـة التـاليـة:

- تـدعـيم المـردوديـة المـالية والإقتصـادية للبنـك وأصـوله، مـع متـابعـة مجـهـود تكـويـن المـدخّـرات وتـعـزيـز الأمـوال الـذاتية للبنـك.
- مـواصلة الجهـود التجـارية الـرامـية لتنـمية مـوارد الحـرفـاء، وخـاصة، بتـوسـيع شبـكـة الـفـروع وإثـراء منتـوجـات وخـدمـات البنـك.
- تـوخّـي سيـاسة قـرض تقـوم عـلى تنـوّع المخـاطـر وتحـسيـن جـودتـهـا وتغـطيـتهـا بالمـدّخـرات، مـع الحـرص عـلى المسـاهـمة الفـاعـلة فـي تحقـيق الأهـداف الإقتصـادية الـوطنية.
- ووضـع الإجـراءات والآلـيّـات التنـظيـمية واللـوجسـتيـة المثـلـى حيـز التـطـبيـق، وذلك في إطار إنجـاز مـشـروع تعـصيـر النـظام المعـلـومـاتـي للبنـك.

هكـذا، ينتظـر أن يفـرز النشـاط المتوقّـع للبنك نمـو القـائـم الجـاري للتعهـدات الخـام للبنـك ولنسبـة تغـطـيـة القـروض المصنفة بـالمـدّخـرات فـي موفى سنة 2010.

مـن جهـتهـا، ينتظـر أن تسجّـل جمـلة مـوارد الحرفـاء نمـوا مع الحفاظ على النّـزعـة الـتـنـازلـيّة لمـعـدّل كـلـفـة الـودائـع.

هـذا ويشـار كـذلك إلـى أنّ البنـك يعـتـزم، خـلال سنـة 2010، تـحـريـر الـنّـصـف الثـانـي مـن الـزيـادة فـي رأسمـالـه وإصـدار الجزء الـثـانـي مـن الـقـرض المـشـروط وذلك لـتـدعيـم أسسـه المـاليـة.

عـلـى مسـتـوى الإستغـلال، يُنتـظـر أن ينـعـكـس الـتـطـوّر المـرتقـب لنـشـاط البنـك إيجـابيّـا عـلى أداء مـؤشـرات الإسـتـغـلال، وهـو مـا يـؤدّي لـتـحـقـيق مسـتـوى ربـحـية إقتـصـاديـة ومـاليـة أفـضـل مـن تـقـديـرات الـعـقـد الـبـرنـامـج للـفـتـرة 2009 – 2013.

القوائم المالية المنفردة
المختومة في 2009.12.31

القوائم الماليّة المنفردة	47
إيضاحات حول القوائم الماليّة المنفردة	53
التقرير العّام لمراقبي الحسابات	74
التقرير الخّاص لمراقبي الحسابات	76
قرارات الجلسة العامة العادية	80

القوائم المالية المنفردة في 2009.12.31

الموازنة قبل توزيع الأرباح

(الوحدة : ألف دينار)

	إيضاحات	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008	التغير الحجم	التغير (%)
الأصول					
أصول 1 – خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	**1.1.4**	**427 593**	**168 318**	**259 275**	**154,0**
أصول 2 – مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	**2.1.4**	**113 198**	**72 828**	**40 370**	**55,4**
أصول 3 – مستحقات على الحرفاء	**3.1.4**	**4 357 967**	**4 543 380**	**185 413-**	**4,1-**
أ – حسابات عادية مدينة		498 119	618 878	120 759-	19,5-
ب – مساعدات أخرى للحرفاء		3 342 963	3 363 254	20 291-	0,6-
ت – قروض على موارد خصوصية		489 440	532 601	43 161-	8,1-
ث – مستحقات فلاحية على الدولة		27 445	28 647	1 202-	4,2-
أصول 4 – محفظة السندات التجارية	**4.1.4**	**312 728**	**349 918**	**37 190-**	**10,6-**
أصول 5 – محفظة الاستثمار	**5.1.4**	**309 628**	**319 665**	**10 037-**	**3,1-**
أصول 6 – أصول ثابتة بعد الاستهلاكات	**6.1.4**	**53 593**	**48 084**	**5 509**	**11,5**
أصول 7 –أصول أخرى	**7.1.4**	**73 753**	**75 254**	**1 501-**	**2,0-**
أ – حسابات في انتظار التسوية		34 076	37 492	3 416-	9,1-
ب – غير ذلك		39 677	37 762	1 915	5,1
مجموع الأصول		**5 648 460**	**5 577 447**	**71 013**	**1,3**
الخصوم					
خصوم 1 – البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية		**1**	**8**	**7-**	**87,5-**
خصوم 2 – ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	**8.1.4**	**15 696**	**210 964**	**195 268-**	**92,6-**
خصوم 3 – ودائع وأموال الحرفاء	**9.1.4**	**4 395 917**	**4 190 380**	**205 537**	**4,9**
أ – تحت الطلب		1 108 078	943 506	164 572	17,4
ب – ودائع وأموال أخرى		3 287 839	3 246 874	40 965	1,3
خصوم 4 – اقتراضات وموارد خصوصية	**10.1.4**	**567 808**	**576 471**	**8 663-**	**1,5-**
أ – اقتراضات مجسدة		52 576	22 164	30 412	137,2
ت – موارد خصوصية		515 232	554 307	39 075-	7,0-
خصوم 5 – خصوم أخرى	**11.1.4**	**176 114**	**188 376**	**12 262-**	**6,5-**
أ – مدخرات على الخصوم والأعباء		7 833	5 842	1 991	34,1
ب – حسابات في انتظار التسوية		131 953	142 684	10 731-	7,5-
ت – غير ذلك		36 328	39 850	3 522-	8,8-
مجموع الخصوم		**5 155 536**	**5 166 199**	**10 663-**	**0,2-**
الأموال الذاتية					
أمـ ذ. 1أ – رأس المال	**12.1.4**	**160 000**	**100 000**	**60 000**	**60,0**
أمـ ذ. 1ب – المساهمون : أسهم غير محرّرة	**12.1.4**	**25 000-**		**25 000-**	
أمـ ذ. 2 – احتياطيات	**12.1.4**	**184 478**	**149 965**	**34 513**	**23,0**
أمـ ذ. 3 – أسهم ذاتية	**13.1.4**	**3-**	**3 678-**	**3 675**	**99,9-**
أمـ ذ. 4 – أموال ذاتية أخرى	**12.1.4**	**133 000**	**133 000**	**0**	**0,0**
أمـ ذ. 5 – نتائج مؤجلة	**12.1.4**	**150**	**198**	**48-**	**24,2-**
أمـ ذ. 6 – نتيجة السنة المحاسبية	**12.1.4**	**40 299**	**31 763**	**8 536**	**26,9**
مجموع الأموال الذاتية		**492 924**	**411 248**	**81 676**	**19,9**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		**5 648 460**	**5 577 447**	**71 013**	**1,3**

القوائم المالية المنفردة في 2009.12.31

جدول التعهدات خارج الموازنة

(الوحدة : ألف دينار)

	إيضاحات	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008	التغير	
				الحجم	(%)
الخصوم المحتملة					
ضمانات وكفالات مقدمة	1.2.4	**714 665**	**703 447**	**11 218**	**1,6**
أ – لفائدة المؤسسات البنكية والمالية		100 641	75 466	25 175	33,4
ب – لفائدة الحرفاء		454 024	467 981	13 957-	3,0-
ت – لفائدة الدولة		160 000	160 000	0	
اعتمادات مستندية		**324 711**	**409 103**	**84 392-**	**20,6-**
مدينون بموجب اعتمادات مستندية للتصدير بالعملة الصعبة		28 207	46 784	18 577-	39,7-
مدينون بموجب اعتمادات مستندية للتوريد بالعملة الصعبة		296 504	362 319	65 815-	18,2-
أصول مقدمة في شكل ضمانات					
مجموع الخصوم المحتملة		**1 039 376**	**1 112 550**	**73 174-**	**6,6-**
التعهدات المقدمة					
تعهدات التمويل المقدمة		**287 776**	**211 571**	**76 205**	**36,0**
تعهدات تمويل مبرمة وغير مسرّحة		287 776	211 571	76 205	36,0
تعهدات على السندات		**8 795**	**5 530**	**3 265**	**59,0**
أ – مساهمات غير محررة		5 216	2 820	2 396	85,0
ب – غير ذلك		3 579	2 710	869	32,1
مجموع التعهدات المقدمة		**296 571**	**217 101**	**79 470**	**36,6**
التعهدات المقبولة					
تعهدات التمويل المقبولة		**0**	**114**	**114-**	**100,0-**
ضمانات مقبولة	2.2.4	**468 873**	**489 256**	**20 383-**	**4,2-**

القوائم المالية المنفردة في 2009.12.31

قائمة النتائج

(الوحدة : ألف دينار)

	إيضاحات	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008	التغير الحجم	التغير (%)
إيراد 1 – فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	**1.3.4**	**313 711**	**306 775**	**6 936**	**2,3**
أ – عمليات مع البنوك والمؤسسات المالية		10 283	11 863	1 580-	13,3-
ب– عمليات مع الحرفاء		290 727	283 179	7 548	2,7
ت – فوائد ومداخيل مماثلة		12 701	11 733	968	8,3
إيراد 2 – عمولات دائنة	**2.3.4**	**44 760**	**44 697**	**63**	**0,1**
إيراد 3 – مرابيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	**3.3.4**	**27 433**	**30 573**	**3 140-**	**10,3-**
إيراد 4 – مداخيل محفظة الاستثمار	**4.3.4**	**10 504**	**9 694**	**810**	**8,4**
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي		**396 408**	**391 739**	**4 669**	**1,2**
عبء 1 – فوائد مدينة وأعباء مماثلة	**5.3.4**	**153 803**	**173 045**	**19 242-**	**11,1-**
أ – عمليات مع البنوك والمؤسسات المالية		1 904	12 654	10 750-	85,0-
ب– عمليات مع الحرفاء		134 214	140 630	6 416-	4,6-
ت – اقتراضات وموارد خصوصية		14 170	15 524	1 354-	8,7-
ث – فوائد وأعباء مماثلة		3 515	4 237	722-	17,0-
عبء 2 – عمولات مدينة		**1 056**	**1 044**	**12**	**1,1**
مجموع أعباء الاستغلال البنكي		**154 859**	**174 089**	**19 230-**	**11,0-**
الناتج البنكي الصافي		**241 549**	**217 650**	**23 899**	**11,0**
إيراد 5 \ عبء 4 – مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم (-)	**6.3.4**	**68 263-**	**69 597-**	**1 334**	**1,9-**
إيراد 6 \ عبء 5 – مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار (-)	**7.3.4**	**633-**	**1 751-**	**1 118**	**63,8-**
إيراد 7 – إيرادات استغلال أخرى (+)		**532**	**444**	**88**	**19,8**
عبء 6 – مصاريف الأعوان (-)	**8.3.4**	**95 465**	**80 942**	**14 523**	**17,9**
عبء 7 – أعباء الاستغلال العامة (-)		**24 727**	**21 812**	**2 915**	**13,4**
عبء 8 – مخصصات المدخرات والإهتلاكات على الأصول الثابتة (-)		**4 141**	**4 942**	**801-**	**16,2-**
نتيجة الاستغلال		**48 852**	**39 050**	**9 802**	**25,1**
إيراد 8 \ عبء 9 – رصيد ربح \ خسارة متأتية من عناصر عادية		**53**	**576**	**523-**	**90,8-**
عبء 11 – الأداء على الشركات (-)		**8 606**	**7 863**	**743**	**9,4**
نتيجة الأنشطة العادية		**40 299**	**31 763**	**8 536**	**26,9**
إيراد 9 \ عبء 10 – رصيد ربح \ خسارة متأتية من العناصر الطارئة					
النتيجة الصافية للسنة المحاسبية		**40 299**	**31 763**	**8 536**	**26,9**

القوائم المالية المنفردة في 2009.12.31

جدول التدفقات النقدية

(الوحدة : ألف دينار)

	إيضاحات	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
أنشطة الاستغلال			
1 – إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة		384 030	373 940
2 – أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة		161 451-	177 105-
3 – إيداع \ سحب ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية		7 781	18 604
4 – قروض وتسبقات \ خلاص القروض والتسبقات الممنوحة للحرفاء		122 955	721 890-
5 – إيداع \ سحب ودائع الحرفاء		212 243	563 292
6 – سندات توظيف في السوق المالية		715-	120
7 – أموال أخرى لفائدة الأعوان ومدينين آخرين		88 672-	80 601-
8 – تدفقات أخرى للخزينة متأتية من أنشطة الاستغلال		37 616-	61 705
9 – أداء على الشركات		13 542-	0
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال		**425 013**	**38 065**
أنشطة الاستثمار			
1 – فوائد وعائدات مقبوضة على محفظة الاستثمار		11 010	9 607
2 – شراءات \ تفويت في محفظة الاستثمار		1 417	14 919-
3 – شراءات \ تفويت في الأصول الثابتة		9 587-	4 392-
4 – أرباح صرف وفائض القيمة على محفظة المساهمات		7 547	490
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار		**10 387**	**9 214-**
أنشطة التمويل			
1أ – إعادة شراء أسهم ذاتية		3 551	233-
1ب – إصدار أسهم		45 000	
2 – إصدار إقتراضات		50 000	0
3 – خلاص موارد اقتراض		21 578-	21 578-
4 – زيادة \ نقصان في الموارد الخصوصية		37 103-	11 267-
5 – أرباح موزعة		7 914-	7 886-
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل		**31 956**	**40 964-**
التغير الصافي في السيولة وما يعادلها خلال السنة		467 356	12 113-
السيولة وما يعادل السيولة في بداية السنة المحاسبية		320 735	332 848
السيولة وما يعادل السيولة في نهاية السنة المحاسبية	**1.4.4**	**788 091**	**320 735**

القوائم المالية المنفردة في 2009.12.31

الموازنة بعد توزيع الأرباح

(الوحدة : ألف دينار)

	إيضاحات	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008	التغير الحجم	التغير (%)
الأصول					
أصول 1 – خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	1.1.4	427 593	168 318	259 275	154,0
أصول 2 – مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	2.1.4	113 198	72 828	40 370	55,4
أصول 3 – مستحقات على الحرفاء	3.1.4	4 357 967	4 543 380	-185 413	-4,1
أ – حسابات عادية مدينة		498 119	618 878	-120 759	-19,5
ب – مساعدات أخرى للحرفاء		3 342 963	3 363 254	-20 291	-0,6
ت – قروض على موارد خصوصية		489 440	532 601	-43 161	-8,1
ث – مستحقات فلاحية على الدولة		27 445	28 647	-1 202	-4,2
أصول 4 – محفظة السندات التجارية	4.1.4	312 728	349 918	-37 190	-10,6
أصول 5 – محفظة الاستثمار	5.1.4	309 628	319 665	-10 037	-3,1
أصول 6 – أصول ثابتة بعد الاستهلاكات	6.1.4	53 593	48 084	5 509	11,5
أصول 7 –أصول أخرى	7.1.6	73 753	75 254	-1 501	-2,0
أ – حسابات في انتظار التسوية		34 076	37 492	-3 416	-9,1
ب – غير ذلك		39 677	37 762	1 915	5,1
مجموع الأصول		**5 648 460**	**5 577 447**	**71 013**	**1,3**
الخصوم					
خصوم 1 – البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية		1	8	-7	-87,5
خصوم 2 – ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	8.1.4	15 696	210 964	-195 268	-92,6
خصوم 3 – ودائع وأموال الحرفاء	9.1.4	4 395 917	4 190 380	205 537	4,9
أ – تحت الطلب		1 108 078	943 506	164 572	17,4
ب – ودائع وأموال أخرى		3 287 839	3 246 874	40 965	1,3
خصوم 4 – اقتراضات وموارد خصوصية	10.1.4	567 808	576 471	-8 663	-1,5
أ – اقتراضات مجسدة		52 576	22 164	30 412	137,2
ب – موارد خصوصية		515 232	554 307	-39 075	-7,0
خصوم 5 – خصوم أخرى	11.1.4	188 264	196 376	-8 112	-4,1
أ – مدخرات على الخصوم والأعباء		7 833	5 842	1 991	34,1
ب – حسابات في انتظار التسوية		131 953	142 684	-10 731	-7,5
ت – غير ذلك		48 478	47 850	628	1,3
مجموع الخصوم		**5 167 686**	**5 174 199**	**-6 513**	**-0,1**
الأموال الذاتية					
أمـ ذ. 1أ – رأس المال	12.1.4	160 000	100 000	60 000	60,0
أمـ ذ. 1ب – المساهمون : أسهم غير محرّرة	12.1.4	-25 000		-25 000	
أمـ ذ. 2 – احتياطيات	12.1.4	212 749	173 859	38 890	22,4
أمـ ذ. 3 – أسهم ذاتية	13.1.4	-3	-3 678	3 675	-99,9
أمـ ذ. 4 – أموال ذاتية أخرى	12.1.4	133 000	133 000	0	0,0
أمـ ذ. 5 – نتائج مؤجلة	12.1.4	28	67	-39	-58,2
مجموع الأموال الذاتية		**480 774**	**403 248**	**77 526**	**19,2**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		**5 648 460**	**5 577 447**	**71 013**	**1,3**

إيضاحات حول القوائم المالية المنفردة للسنة المحاسبية المختومة في 2009.12.31

تقديم البنك الوطني الفلاحي

البنك الوطني الفلاحي هي شركة خفية الإسم يبلغ رأسمالها 160 مليون دينار، ينقسم إلى 32.000.000 سهم بقيمة إسمية قدرها 5 دنانير للسهم الواحد، مدرجة ببورصة تونس للأوراق المالية.

قرّرت الجلسة العّامة الخارقة للعادة المنعقدة في 14 مارس 2009 الترفيع في رأس مال البنك بمبلغ 60 مليون دينار (10 مليون دينار بإدماج الإحتياطيّات و 50 مليون دينار في شكل مساهمة نقدا) لينتقل رأس مال البنك من 100 مليون دينار الى 160 مليون دينار. الجزء الأوّل من عمليّة الترفيع في رأس مال البنك بالمساهمة نقدا بلغ 25 مليون دينار و تمّ ختمه يوم 6 جويلية 2009 في حين تمّ ختم الجزء الثاني بنفس المبلغ أي 25 مليون دينار يوم 9 مارس 2010. هكذا و بإعتبار منحة الإصدار التّي بلغت 20 مليون دينار، إرتفع المبلغ الإجمالي المعبأ بعنوان الترفيع في رأس المال 70 مليون دينار.

يقع المقر الإجتماعي للبنك بنهج الهادي نويرة – تونس. يسيّر البنك مجلس إدارة.

تتكوّن الشبكة التجارية للبنك من 15 إدارة جهوية، 3 فروع رئيسية و 152 فرع.

يموّل البنك، إضافة الى تدخّله في تمويل مختلف القطاعات الإقتصادية، أغلب حاجيات القاع الفلاحي من القروض.

يخضع البنك للقانون الجبائي العام.

مرجعية إعداد القوائم المالية

ضبطت القوائم المالية للبنك الوطني الفلاحي طبقا لنص القانون عدد 112 لسنة 1996 بتاريخ 1996.12.30 الخاص بنظام المحاسبة للشركات، وطبقا لنص الأمر عدد 2459 لسنة 1996 بتاريخ 1996.12.30 المتعلق بالمصادقة على الإطار النظري للمحاسبة والمعايير المحاسبية التونسية القطاعية المحدّدة ضمن قرارات وزير المالية المتعلقة بتطبيق القانون عدد 112 لسنة 1996 بتاريخ 1996.12.30، وخاصة منها المعايير المحاسبية القطاعية من عدد 21 إلى عدد 25 مثلما وردت في قرار وزير المالية بتاريخ 25 مارس 1999.

قواعد الإحتساب والمبادئ المحاسبية المطبّقة

أعدّت القوائم المالية طبقا للمبادئ والإتفاقيّات المحاسبية المنصوص عليها في الأمر عدد 2459 لسنة 1996 بتاريخ 1996.12.30 والمتعلّق بالمصادقة على الإطار النظري للمحاسبة والمبادئ المحاسبية الواردة ضمن المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات البنكية.

إيضاحات حول القوائم المالية المنفردة للسنة المحاسبية المختومة في 2009.12.31

وتتلخّص أهمّ المبادئ المحاسبية فيما يلي:

1.3. احتساب التعهدات والإيرادات المتعلقة بها

3 .1.1. التعهدات خارج الموازنة

تدرج تعهدات التمويل المتعلّقة بالقروض المتوسطة وطويلة المدى خارج الموازنة عند إبرامها وتحوّل إلى الموازنة حسب التسريحات بقيمتها الاسميّة.

3. 1. 2. المستحقات على الحرفاء

تدرج القروض والتسبقات ضمن الأصول بحسب المبلغ الموضوع على ذمة الحريف.

تدرج القروض المسقطة الخصم بقيمتها الإسمية (أي المبالغ الموضوعة على ذمة الحريف والفوائد المخصومة مسبقا).

تدرج المستحقات على الحرفاء (قروض مفرجة وحسابات جارية مدينة) ضمن الأصول وذلك بخصم المدخرات المتعلقة بها، والفوائد والعلاوات المحتفظ بها، والفوائد المقبوضة مسبقا طالما أنها غير سارية.

يتمّ تقييم وتصنيف المستحقّات بشكل دوري وفقا للتراتيب الواردة في منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 بتاريخ 1991.12.17 والنصوص الموالية والمنقّحة له.

يتمّ تقييم التعهدات التي تفوق 50 ألف دينار بشكل منفرد، أي حالة بحالة. كما تحدّد المدخّرات المستوجبة على المستحقّات بإعتبار الضمانات المقدّمة والعلاوات والفوائد المحتفظ بها.

تجدر الإشارة أنّه، نظرا الى الصعوبات في تحصيل الضمانات القديمة و الإجراءات المطبّقة خلال المزايدات، تمّت عمليّة خفض في قيمة الضمانات العينيّة بنسبة 40% وذلك بالنسبة لملفّات القروض التي أحيلت لطور النزاعات لمدّة تتراوح بين 3 و 5 سنوات. بالنسبة لملفّات القروض التي أحيلت لطور النزاعات لمدّة فاقت الخمس سنوات فإنّ عمليّة الخفض في القيمة حدّدت بنسبة 100% .

يتمّ تكوين المدّخرات على المستحقّات المصنّفة كما يلي :

الصنف	نسبة التغطية بالمدخرات
0 و 1	% 0
2	% 20
3	% 50
4	% 100

يتمّ تقدير المدّخرات المستوجبة على التعهدات الأدنى من 50 ألف دينار والتي ليست محلّ نزاع وفقا لمؤشّر لتعميم المخاطر يستخلص، بدوره، من معدل نسب التغطية بالمدخرات المحتسبة على التعهدات التي وقع تقييمها بشكل منفرد، أي التي تفوق 50 ألف دينار.

بالنسبة للمدخّرات المستوجبة على الديون محلّ النزاعات الأدنى من 50 ألف دينار، وقع تقديرها بتطبيق نسبة مدخّرات تتراوح بين 30 % و 100 %، طبقا لأقدميّة الإحالة لطور النزاعات، على القائم الصافي للديون وذلك بعد طرح التعهّدات على موارد الميزانيّة العمومية، والتعهدات محلّ ضمان من قبل الصندوق الوطني للضمان والصندوق الوطني للتشغيل مع طرح الفوائد والعلاوات المحتفظ بها.

3.1.3. إحتساب المداخيل المتعلقة بالمستحقات على الحرفاء

تدرج ضمن قائمة النتائج جملة الفوائد، والإيرادات المماثلة والعمولات المقبوضة وكذلك الإيرادات السارية التي لم يحلّ أجلها وتعتبر حظوظ قبضها مضمونة بشكل كافي.

تدرج الفوائد والعلاوات تحت عنوان "فوائد وعلاوات محتفظ بها" ويقع طرحها من بند "مستحقات على الحرفاء" عندما لا تكون حظوظ قبضها مضمونة بشكل كافي. ويتمّ إدراجها ضمن قائمة النتائج للسنة التي يتمّ خلالها قبض هذه الفوائد والعلاوات فعليّا.

2.3. احتساب محفظة السندات والمداخيل المتعلّقة بها

تنقسم "محفظة السندات" التي يمتلكها البنك إلى قسمين: "محفظة السندات التجارية" و "محفظة سندات الإستثمار".

1.2.3. محفظة السندات التجارية والمداخيل المتعلّقة بها

تتضمّن "محفظة السندات التجارية" السندات التي يتمّ اقتنائها مع نية التفويت فيها في أجال قصيرة المدى. وتتكوّن من سندات المتاجرة وسندات التوظيف.

يتمّ تقييم سندات التوظيف عند ختم السنة المالية بالإعتماد على أسعارها في البورصة، ويقع رصد مخصصات المدخرات على النقص في القيمة المحتمل على هذه السندات. تقيّم رقاع الخزينة بحساب الكلفة الصافية من الإهتلاكات.

تدرج المداخيل المتعلقة بالسندات ذات المردود القار ضمن قائمة النتائج بحسب سريان آجالها.

2.2.3. محفظة سندات الإستثمار والمداخيل المتعلّقة بها

تدرج السندات المقتناة بنيّة استبقائها لغاية حلول آجالها والسندات التي يعتبر إمتلاكها لمدة طويلة مفيد لنشاط البنك ضمن "محفظة سندات الإستثمار".

إيضاحات حول القوائم المالية المنفردة للسنة المحاسبية المختومة في 2009.12.31

تتضمّن محفظة سندات الإستثمار:

- سندات المساهمة والحصص في رأس مال المؤسّسات الشريكة والشركات المرتبطة.
- السندات ذات المردود القار المقتناة بنيّة استبقائها لغاية حلول آجالها.
- ديون المؤسسات العمومية التي تكفّلت بها الدولة.
- والمبالغ الموظفة في صناديق التصرّف لدى "شركة الإستثمار ذات رأس مال تنمية - الإستثمار".

تسجّل الإكتتابات الغير محرّرة ضمن قائمة التعّهدات خارج الموازنة بسعر إصدارها.

تُدرج هذه السندات ضمن الموازنة بسعر الإقتناء دون إعتبار المصاريف والأعباء ما عدا مصاريف الدراسة والإستشارة التي يمكن أن يقوم بها البنك في إطار عملية الإقتناء. وتسجّل عمليات إقتناء هذه السندات والتفويت فيها بتاريخ نقل ملكيتها، أي بتاريخ تسجيل الصفقة في بورصة الأوراق المالية بتونس.

يتمّ إحتساب الأرباح المقبوضة على المساهمات، وفائض القيمة المسجّل عند التفويت في سندات الإستثمار، والمداخيل على صناديق التصرّف والسندات الرقاعية تحت بند "مداخيل محفظة الإستثمار" ضمن قائمة النتائج.

وتدرج، كذلك، ضمن بند "مداخيل محفظة الإستثمار"، الأرباح الغير مقبوضة على المساهمات طالما وقع إقرار توزيعها، والمداخيل على صناديق التصرّف والسندات الرقاعية حسب سريانها.

يتمّ تقييم محفظة سندات الإستثمار عند ختم السنة المالية وذلك بمقارنة قيمتها الإستعمالية بقيمتها المحاسبية. وبناء عليه، يتمّ تعديل المدّخرات المرتبطة بها.

تحدّد القيمة الإستعمالية للسندات بالإستناد الى :

- السعر بالبورصة بالنسبة للسندات المدرجة.
- القيمة الرياضية حسب آخر موازنة ممكنة بالنسبة للسندات الغير مدرجة.

تتكوّن صناديق التصرّف لدى "شركة الإستثمار ذات رأس مال تنمية - الإستثمار" من المساهمات التي تكون موضوع إتفاقية إعادة تفويت. ويتمّ تقييم هذه السندات، عند ختم السنة المالية، بالإستناد الى القيمة الرياضية للمساهمة في الأموال الذاتية للشركة المُصدِرة للسندات، وتغطية المخاطر بضمان الشركة التونسيّة للضمان SOTUGAR والصندوق الوطني للضمان FNG وبإعتبار حظوظ الإستخلاص.

3.3. احتساب ودائع الحرفاء والأعباء المتعلّقة بها

تتكوّن ودائع وأموال الحرفاء من :

- الودائع تحت الطلب وحسابات الإدخار التي يقع صرف الفوائد عليها وإدراجها ضمن الأعباء كل ثلاثة أشهر.
- التوظيفات لأجل، ويتمّ إدراج الفوائد عليها ضمن الأعباء بحسب سريان آجالها وذلك بغضّ النظر عن صرف هذه الفوائد قبليا أو بحلول آجال التوظيفات.

4.3. احتساب الإقتراضات الخارجية والأعباء المتعلّقة بها

تسجّل الإقتراضات الخارجية ضمن جدول خارج الموازنة عند إبرام الإتفاقية، ثمّ يتمّ تحويلها الى الخصوم وفقا لتاريخ السحب الفعلي للإعتمادات وبإعتبار أسعار الصرف في تاريخ كل سحب.
تسجّل الفوائد على الإقتراضات ضمن أعباء السنة حسب سريان آجالها. تتمّ تغطية خسائر الصّرف على الإقتراضات بواسطة عقد تأمين مبرم في الغرض بين البنك الوطني الفلاحي وشركة "تونس لإعادة التأمين".

5.3. إعادة شراء الأسهم الذاتية

طبقا للمعيار المحاسبي عدد 02 المتعلّق بالأموال الذاتية:

- تقدّم الأسهم الذاتية التي تمّت إعادة شرائها بطرحها من الأموال الذاتية. وتتمثّل الأسهم الذاتية في أسهم البنك التي وقع شراؤها مباشرة من طرف البنك أو من خلال صناديق التصرّف لدى "شركة الإستثمار ذات رأس مال تنمية – الإستثمار".
- يحتسب فائض أو نقص القيمة الناجم عن إعادة شراء الأسهم الذاتية ضمن الأموال الذاتية بشكل مباشر.
- تدرج الأرباح المقبوضة على الأسهم الذاتية ضمن بند " نتائج مؤجّلة".

إيضاحات حول القوائم المالية المنفردة للسنة المحاسبية المختومة في 2009.12.31

6.3. إعادة تبويب بعض بنود القوائم المالية

تمّت معالجة بعض بنود القوائم المالية للسنة المالية المختومة في 2008.12.31 وذلك للأخذ بعين الإعتبار لإعادة تبويب الحسابات التالية:

(الوحدة : ألف دينار)

	التصنيف السابق	التصنيف الجديد	الرصيد في 2008.12.31
أرباح على عمليّات التحكيم المتعلّق بالنقديات	إيرادات7	إيرادات8/ أعباء9	27
عمولات مقبوضة على عمليّات الصرف اليدوي	إيرادات2	إيرادات3	2.808
أرباح و خسائر على شيكات سفر	إيرادات2	إيرادات3	6-
قروض في السوق النقديّة بالعملة الصعبة (البنك المركزي)	أصول2	أصول1	82.223
فوائد مرتقبة على قروض في السوق النقديّة بالعملة الصعبة (البنك المركزي)	أصول2	أصول1	169
فوائد مرتقبة / حسابات شركات الإيجار المالي	أصول3أ	أصول2	5
فوائد للدفع / حسابات شركات الإيجار المالي	خصوم3أ	خصوم2	5
أوراق ماليّة بالعملة الصعبة	أصول1	خصوم3ب	1.240

إيضاحات حول عناصر القوائم المالية (ألف دينار)

1.4. إيضاحات حول عناصر الموازنة :

1.1.4. خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

بلغ مجموع الأموال في الخزينة ولدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزانة العامة للبلاد التونسية 427.593 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 168.318 ألف دينار في 2008.12.31، أي بإرتفاع بقيمة 259.275 ألف دينار ويفسر أساسا بإرتفاع القروض في السوق النقديّة بالدينار وتقلّص القروض في السوق النقدية بالعملة الصعبة.

وتتوزع مختلف العناصر المكونة لهذا البند كما يلي :

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
أموال في الخزانة بالدينار	31 579	29 189
أموال في الخزانة بالعملة الصعبة	8 469	13 913
أموال لدى البنك المركزي بالدينار	1 978	14 492
أموال لدى البنك المركزي بالعملة الصعبة	7 878	7 401
قروض في السوق النقدية بالدينار	329 000	
قروض في السوق النقدية بالعملة الصعبة	38 214	82 223
فوائد منتظرة	54	169
حركة أموال لدى شركة "IBS"	6 682	9 257
أموال لدى مركز الصكوك البريدية	570	1 177
أموال لدى الخزانة العامة للبلاد التونسية	3 169	10 497
المجموع	**427 593**	**168 318**

2.1.4. مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

إنتقلت المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية من 72.828 ألف دينار في 2008.12.31 الى 113.198 ألف دينار في 2009.12.31 مسجلة إرتفاعا بمبلغ 40.370 ألف دينار.

وتتوزع العناصر المكـوّنة لهذا البند كما يلى :

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
أ - مستحقات على المؤسسات البنكية	**110 256**	**72 823**
حسابات تحت الطلب	4 748	5 090
قروض في السوق النقدية بالدينار	105 170	39 752
قروض في السوق النقدية بالعملة الصعبة		27 092
فوائد منتظرة	338	889
ب - مستحقات على المؤسسات المالية	**2 942**	**5**
حسابات تحت الطلب	2 908	
فوائد منتظرة	34	5
المجموع	**113 198**	**72 828**

3.1.4. مستحقات على الحرفاء

بلغت المستحقات الصافية على الحرفاء 4.357.967 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 4.543.380 ألف دينار في 2008.12.31، مسّجلة إنخفاضا بقيمة 185.413 ألف دينار أي بنسبة تراجع بلغت 4.1 %.

وفى ما يلى تركيبة المستحقات بحسب طبيعة القروض :

	قائم القروض الإجمالي الخام	ديون مرتبطة	إيرادات مقبوضة مسبقا	مدخرات	فوائد وعلاوات محتفظ بها	القائم الصافي
التعهدات الفلاحية	632 010	299 464	1 697-		293 635-	636 142
حسابات مدينة	18 072					18 072
مساعدات أخرى للحرفاء	330 803	44 066	1 697-		39 278-	333 894
قروض على موارد خصوصية	283 135	255 398			254 357-	284 176
التعهدات التجارية والصناعية	4 074 607	74 201	10 585-		96 439-	4 041 784
حسابات مدينة	494 715	17 671			32 339-	480 047
مساعدات أخرى للحرفاء	3 376 467	44 661	10 585-		54 070-	3 356 473
قروض على موارد خصوصية	203 425	11 869			10 030-	205 264
حسابات جارية للشركاء	680					680
ديون فلاحية تكفلت بها الدولة	27 445					27 445
المدخرات				348 084-		348 084-
المجموع في 31 ديسمبر 2009	4 734 742	373 665	12 282-	348 084-	390 074-	4 357 967
المجموع في 31 ديسمبر 2008	4 873 008	359 716	17 322-	301 391-	370 631-	4 543 380

كما إرتفعت مخصصات المدخرات الخام على المستحقات بعنوان سنة 2009 إلى 95.990 ألف دينار مقابل 85.590 ألف دينار خلال سنة 2008.

إيضاحات حول القوائم المالية المنفردة للسنة المحاسبية المختومة في 2009.12.31

4.1.4. محفظة السندات التجارية

بلغ القائم الجملي لمحفظة الأوراق التجارية للبنك 312.728 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 349.918 ألف دينار قبل سنة، مسجلا إنخفاض بقيمة 37.190 ألف دينار. وقد نتج هذا الإنخفاض خصوصا عن تراجع رقاع الخزينة لدى البنك، حيث إنتقلت من 356.540 ألف دينار في 2008.12.31 الى 318.039 ألف دينار في 2009.12.31.

وتتوزع محفظة الأوراق التجارية للبنك كما يلي :

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
سندات ذات دخل متغير	**1 078**	**312**
سندات مدرجة في البورصة	1 092	377
مدخرات على السندات	14-	65-
سندات ذات دخل قار	**311 650**	**349 606**
رقاع الخزينة	318 039	356 540
مستحقات وديون مرتبطة	6 389-	6 934-
المجموع الصافي	**312 728**	**349 918**

5.1.4. محفظة الاستثمار

بلغ القائم الجملي لمحفظة الإستثمار 309.628 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 319.665 ألف دينار في 2008.12.31.

في ما يلي التغيرات الحاصلة في مختلف أصناف السندات والمدخرات المتعلقة بها :

	سندات مساهمة	سندات استثمار	صناديق التصرف	مستحقات على منشآت عمومية	مساهمات مع تعهد بإعادة الشراء	علاوات محتفظ بها على تحميل المساهمات	المجموع في 2009.12.31
القيمة المحاسبية في 31 ديسمبر 2009	**102 162**	**24 909**	**46 092**	**164 262**	**2 500**	**207-**	**339 718**
القيمة في 1 جانفي	101 149	23 750	38 553	175 176	3 300	273-	341 655
اقتناء / إكتتاب	4 075	5 000	8 500				17 575
إلغاء إعادة تبويب أسهم ذاتيّة/صناديق التصرّف			3 047				3 047
تفويت	2 905-				800-		3 705-
إسترداد إكتتاب	157-						157-
نقص القيمة على التفويت في أسهم ذاتيّة			295-				295-
إستخلاص		3 841-	3 713-	10 914-		66	18 402-
المستحقات المرتبطة	**54**	**194**	**1 709**	**63**			**2 020**
مدخرات في 31 ديسمبر 2009	**20 424-**		**10 883-**		**803-**		**32 110-**
مدخرات في 1جانفي	14 960-		8 495-		1 059-		24 514-
مخصصات السنة المحاسبية	5 788-		2 835-				8 623-
استرداد المدخرات	324		447		256		1 027
القيمة الصافية في 31 ديسمبر 2009	**81 792**	**25 103**	**36 918**	**164 325**	**1 697**	**207-**	**309 628**
القيمة الصافية في 31 ديسمبر 2008	**86 244**	**24 049**	**32 204**	**175 200**	**2 241**	**273-**	**319 665**

تتكون سندات الإستثمار الأخرى من الإكتتابات في سندات رقاعية بمبلغ 7.909 ألف دينار ومن الإكتتابات في صندوق التوظيف الجماعي OPTIMA بمبلغ 17.000 ألف دينار.

تتوزع سندات المساهمة للبنك والمتمثلة في سندات مدرجة في البورصة، وسندات غير مدرجة في البورصة ومساهمات في مؤسسات التوظيف الجماعي كما يلي :

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
سندات مدرجة في البورصة	34 925	36 925
سندات غير مدرجة في البورصة	66 638	63 625
مساهمات في مؤسسات التوظيف الجماعي	599	599
المجموع	**102 162**	**101 149**

كما إنتقلت المدخرات على سندات المساهمة من 14.960 ألف دينار في 2008.12.31 الى 20.424 ألف دينار في 2009.12.31 وذلك إثر رصد مخصصات مدخرات إضافية بقيمة 5.788 ألف دينار وإسترداد مدخرات بمبلغ 324 ألف دينار.

فيما يلي الصناديق المتصرف فيها لدى شركة الإستثمار ذات رأس مال تنمية - الإستثمار :

	تاريخ التخصيص	المبلغ الأصلي	إستخلاص	ناقص القيمة على التفويت في أسهم ذاتية	المجموع في 2009.12.31
صندوق 1	1997	4 500	1 914-	187-	2 399
صندوق 2	1997	2 057	874-	239-	944
صندوق 3	1998	5 550	3 329-	1 170-	1 051
صندوق 4	1999	7 350	2 674-		4 676
صندوق 5	2000	7 000	1 374-	12-	5 614
صندوق 6	2001	7 000	1 052-	70-	5 878
صندوق 7	2002	5 000	253-	156-	4 591
صندوق 8	2003	3 500			3 500
صندوق 9	2005	1 500			1 500
صندوق 10	2006	5 000			5 000
صندوق 11	2007	2 500			2 500
صندوق 12	2008	8 500			8 500
المجموع		**59 457**	**11 470-**	**1 834-**	**46 153**
نقص القيمة في إنتظار التسوية على صناديق التصرّف 8 و9				61-	61-
المجموع		**59 457**	**11 470-**	**1 895-**	**46 092**

كما تطور القائم الجاري للمدخرات على صناديق التصرف ليبلغ 10.883 ألف دينار في 2009.12.31، أي بزيادة صافية بقيمة 2.388 ألف دينار مقارنة بسنة 2008.

إيضاحات حول القوائم المالية المنفردة للسنة المحاسبية المختومة في 2009.12.31

6.1.4. الأصول الثابتة

تقدر قيمة الأصول الثابتة بكلفة الإقتناء بإعتبار كافة الضرائب والتكاليف الغير مسترجعة من قبل البنك.

فيما يلي طريقة ونسبة الإهتلاكات للأصول الثابتة :

طبيعة الأصول الثابتة	طبيعة الإهتلاكات	نسبة الإهتلاكات
برمجيات إعلامية	تساوي الأقساط	33%
تجهيزات إعلامية	تساوي الأقساط	15%
بناءات	تساوي الأقساط	2%
مصاريف التهيئة	تساوي الأقساط	10%
تجهيزات مكتبية	تساوي الأقساط	10%
وسائل نقل	تساوي الأقساط	20%
خزائن مصفحة	تساوي الأقساط	3%

فيما يلي القيمة الصافية للأصول المادية والغير مادية المسجلة في 2009.12.31 :

	31 ديسمبر 2008	اقتناءات \ مخصصات	تفويت \ استرجاع	تخصيص داخلي	31 ديسمبر 2009
أصول ثابتة غير مادية	**4 931**	**1 510**	**-**	**-**	**6 441**
* برمجيات معلوماتية	4 931	1 510	-	-	6 441
اهتلاكات	**-4 071**	**-498**	**-**	**-**	**-4 569**
* برمجيات معلوماتية	-4 071	-498	-	-	-4 569
المجموع الصافي 1	**860**	**1 012**	**-**	**-**	**1 872**
أصول ثابتة مادية	**108 028**	**17 086**	**-31**	**-8 978**	**116 105**
* أراض	5 008	135		-2 074	3 069
* بناءات	47 285	1 784	-31	-3 187	45 851
* عمليات تهيئة وإصلاح ووضع تجهيزات	21 629	1 836	-	-4	23 461
* وسائل نقل	1 463	552	-	-	2 015
* تجهيزات مكتبية	31 035	1 167	-	-	32 202
* أصول ثابتة في طور الإنجاز	1 093	2 812	-	-2 347	1 558
* تجهيزات مكتبية بالمخزن	318	1 584	-	-1 179	723
* تسبقة على شراء تجهيزات مكتبية	183	327	-	-42	468
* مصاريف الفروع الجديدة	14	132	-	-145	1
* أصول أخرى	-	6 757	-	-	6 757
اهتلاكات	**-60 804**	**-3 799**	**219**	**-**	**-64 384**
* بناءات	-17 972	-1 102	219	-	-18 855
* عمليات تهيئة وإصلاح ووضع تجهيزات	-17 504	-858	-	-	-18 362
* وسائل نقل	-1 301	-81	-	-	-1 382
* تجهيزات مكتبية	-24 027	-1 758	-	-	-25 785
المجموع الصافي 2	**47 224**	**13 287**	**188**	**-8 978**	**51 721**
المجموع العام	**48 084**	**14 299**	**188**	**-8 978**	**53 593**

7.1.4. أصـول أخـرى

بلغ مجموع الأصول الأخرى للبنك 73.753 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 75.254 ألف دينار في 2008.12.31.

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
حسابات للتسوية (أصول)	**34 076**	**37 492**
* مدينون مختلفون	5 199	6 005
* الدولة، أداءات وضرائب	7 069	1 389
* عمولات تصرف منتظرة	4 691	4 246
* تعديل العملة الأجنبية	281	219
* حسابات أخرى	16 836	25 633
أصول أخرى	**39 677**	**37 762**
* قروض للأعوان	31 769	32 466
* أعباء مؤجلة	16	53
* مخزون بطاقات السحب	404	189
* مخصصات الطوابع البريدية	25	24
* مخصصات الطوابع الجبائية	5	5
* مخصصات الطوابع الخاصة بالسفر	83	67
* إيداعات وضمانات	143	140
* حسابات أخرى	7 232	4 818
المجموع	**73 753**	**75 254**

8.1.4. ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

بلغت ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية 15.696 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 210.964 ألف دينار في 2008.12.31 مسجلة إنخفاض بقيمة 195.268 ألف دينار و قد نتج هذا التطوّر خصوصا عن تراجع حجم الإقتراضات في السوق النقدية بالدينارو إنخفاض حجم الحسابات تحت الطلب.

ويتوزع هذا البند كما يلي :

* تقسيم حسب طبيعة البند	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
ودائع وأموال المؤسسات البنكية	12 823	210 021
ودائع وأموال المؤسسات المالية	2 873	943
المجموع	**15 696**	**210 964**

* تقسيم حسب طبيعة الحساب	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
حسابات تحت الطلب	9 175	29 436
اقتراضات في السوق النقدية بالدينار	-	179 000
اقتراضات في السوق النقدية بالعملة الصعبة	6 486	2 248
فوائد للدفع	35	280
المجموع	**15 696**	**210 964**

9.1.4. ودائع وأموال الحرفاء

بلغت ودائع ومستحقات الحرفاء 4.395.917 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 4.190.380 ألف دينار في 2008.12.31، مسجلة إرتفاعا بقيمة 205.537 ألف دينار أي بنسبة نمّو بلغت 4.9 %.

تتوزع الودائع كما يلي :

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
ودائع بالدينار	**4 006 167**	**3 792 998**
ودائع تحت الطلب	917 965	745 658
حسابات الادخار	1 466 067	1 320 179
أذون لأجل	162 423	151 081
حسابات لأجل	219 939	210 608
حسابات خاصة للتوظيف	1 054 291	1 229 687
شهادات إيداع	51 500	6 500
أموال أخرى مستحقة للحرفاء	133 982	129 285
ودائع بالعملة الصعبة	**368 705**	**369 634**
ودائع تحت الطلب	189 271	196 918
أذون لأجل	9 020	8 714
حسابات لأجل	69 131	53 009
حسابات للتوظيف	92 048	101 608
أموال أخرى مستحقة للحرفاء	9 235	9 385
ديون مرتبطة	**21 045**	**27 748**
فوائد للدفع على الودائع تحت الطلب	842	930
فوائد للدفع على الودائع لأجل بالعملة الصعبة	23	519
فوائد للدفع على حسابات الإدخار، والأذون لأجل، والحسابات لأجل والمنتوجات المالية الأخرى.	29 418	35 675
فوائد مدفوعة مسبقا على الأذون لأجل والحسابات الخاصة للتوظيف	-9 238	-9 376
المجموع	**4 395 917**	**4 190 380**

10.1.4. اقتراضات وموارد خصوصية

بلغت قيمة الإقتراضات والموارد الخصوصية للبنك 567.808 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 576.471 ألف دينار في 2008.12.31 وتتوزع كما يلي :

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
اقتراضات رفاعية	52 576	586
إقتراض لدى المؤسسة المصرفية العربية – البحرين	-	21 578
موارد خصوصية	510 626	547 729
فوائد للدفع	4 606	6 578
المجموع	**567 808**	**576 471**

تجدر الإشارة أنّ البنك قد قام في الثلاثيّة الثانية من سنة 2009 بإصدار وختم قرض رقاعي مشروط بقيمة 50.000 ألف دينار.

11.1.4. خصوم أخرى

بلغت جملة الخصوم الأخرى 176.114 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 188.376 ألف دينار في 2008.12.31 وتتوزع كما يلي :

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
الدولة، أداءات وضرائب	11 194	7 864
الأداء على الشركات	8 606	7 863
مؤسسات عمومية	20 801	17 824
دائنون مختلفون	36 328	39 850
حسابات أخرى للتسوية (الخصوم)	88 899	108 528
حسابات لتعديل العملات الأجنبية	1 892	605
عمليات مقايضة العملة الصعبة	561	
مدخرات للمخاطر والأعباء	7 833	5 842
المجموع	**176 114**	**188 376**

12.1.4. أموال ذاتية

بلغت الأموال الذاتية الخام (قبل خصم الأسهم الذاتية) 492.927 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 414.926 ألف دينار في 2008.12.31. فيما يلي تفصيل التغيّرات الحاصلة في الأموال الذاتية خلال سنة 2009 :

إيضاحات حول القوائم المالية المنفردة للسنة المحاسبية المختومة في 2009.12.31

	الرصيد في 31 ديسمبر 2008	تخصيص مرابيح 2008	تغيرات أخرى	الرصيد في 31 ديسمبر 2009
رأس المال	100 000	-	60 000	160 000
المساهمون : أسهم غير محرّرة	0	-	25 000-	25 000-
مخصص الدولة	133 000	-	-	133 000
الاحتياطي القانوني	10 000	-	-	10 000
الاحتياطي الخارق للعادة	35 051	9 800	10 124-	34 727
احتياطي ذو نظام خصوصي	13 703	-	-	13 703
احتياطي لاعادة الاستثمار المعفى	25 230	13 594	-	38 824
منحة إصدار ومنحة الإدماج	35 077	-	20 000	55 077
احتياطي للصندوق الاجتماعي	30 904	500	743	32 147
نتائج مؤجلة قبل توزيع الأرباح	198	198-	-	-
نتائج مؤجلة بعد توزيع الأرباح	-	68	82	150
نتيجة السنة المحاسبية	31 763	31 763-	40 299	40 299
المجموع	**414 926**	**7 999-**	**86 000**	**492 927**

لا يسترجع مخصص الدولة المقدر بمبلغ 133.000 ألف دينار إلا بإستعادة البنك لتوازنه المالي، طبقا لما جاء في القانون عدد 30 لسنة 1994 المؤرخ في 21 فيفري 1994.

من ضمن التغيّرات الأخرى :

- بلغت القيمة الصافية بين فائض القيمة ونقص القيمة مبلغ -124 ألف دينار وذلك إثر التفويت في جزء من الأسهم الذّاتيّة للبنك (- 295 ألف دينار يمثّلون نقص القيمة الناتج عن التفويت في الأسهم الذّاتيّة للبنك لدى صناديق التصرّف و +171 ألف دينار يمثّلون فائض القيمة المسجّلة إثر التفويت في الأسهم الذّاتيّة التّي وقع شراؤها مباشرة من طرف البنك).
- الترفيع في رأس المال بمبلغ 60.000 ألف دينار بإدماج الإحتياطيات بقيمة 10.000 ألف دينار والمساهمة نقدا بقيمة 50.000 ألف دينار منها 25.000 ألف دينار تمّ تحريرها في بداية سنة 2010.
- الزيادة في قيمة منحة الإصدار بـ 20.000 ألف دينار إثر الترفيع في رأس مال البنك في سنة 2009.
- بلغت الفوائد المتأتّية من القروض المسندة على الصندوق الإجتماعي 743 ألف دينار.
- بلغت قيمة الأرباح على الأسهم الذّاتيّة للبنك المسجّلة ضمن النتائج المؤجّلة 82 ألف دينار.

13.1.4. الأسـهـم الذاتـيـة

بلغت الأسهم الذاتية التي يمتلكها البنك 3 آلاف دينار في 2009.12.31 مقابل 3.678 ألف دينار في 2008.12.31.
مسجّلة تراجعا بقيمة 3.675 ألف دينار بسبب :

- التفويت في الأسهم الذّاتيّة التّي يمسكها البنك والتّي بلغت قيمة إقتنائها 628 ألف دينار (حصّة أولى) و37 ألف دينار (حصّة ثانية) والتّي نتج عنها فائض قيمة بمبلغ 81 ألف دينار و89 ألف دينار، تباعا.
- إقتناء أسهم ذاتيّة وقع شراؤها مباشرة من طرف البنك في نهاية السنة بمبلغ ألف دينار.
- التفويت في الأسهم الذّاتيّة المقتناة من طرف صناديق التصرّف والتّي بلغت قيمة شراءها 3.048 ألف دينار والتيّ نتج عنها نقص قيمة بمبلغ 295 ألف دينار.

	الرصيد في 31 ديسمبر 2008	إقتناءات	تفويت	الرصيد في 31 ديسمبر 2009
أسهم ذاتية تمت إعادة إقتنائها مباشرة	-630	-38	665	-3
أسهم ذاتية تمت إعادة إقتنائها من خلال صناديق التصرف	-3 048	-	3 048	-
المجموع	**-3 678**	**-38**	**3 713**	**-3**

2.4. إيضاحات حول التعهدات خارج الموازنة

1.2.4. كفالات، ضمانات وتعهدات تمويل أخرى مقدّمة

بلغ مجموع هذا البند 714.665 ألف دينار فى 2009.12.31 مقابل 703.447 ألف دينار فى 2008.12.31 ويتوزع كالآتى:

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
أ - لفائدة المؤسسات المصرفية	**100 641**	**75 466**
مدينون بموجب تعهدات ضمان أذون لفائدة بنوك خارجية	100 641	75 466
ب - لفائدة الحرفاء	**454 024**	**467 981**
مدينون بموجب ضمانات وقبول	56 560	41 855
مدينون بموجب تعهدات ضمان	85 228	84 446
مدينون بموجب كفالات رقاعية	10 025	11 205
مدينون بموجب كفالات جبائية	49 545	52 846
مدينون بموجب كفالات على صفقات عمومية	179 422	156 740
مدينون بموجب ضمان على إصدار إقتراضات رقاعية	8 075	9 703
مدينون بموجب ضمان على إصدار سندات الخزينة	64 950	110 900
مدينون بموجب كفالات بنكية	219	286
ج - لفائدة الدولة	**160 000**	**160 000**
مستحقات على موارد الميزانية العمومية حوّلتها الدولة لفائدة البنك	160 000	160 000
المجموع	**714 665**	**703 447**

إيضاحات حول القوائم المالية المنفردة للسنة المحاسبية المختومة في 2009.12.31

2.2.4. ضمانات مقبولة

يحتوي بند "ضمانات مقبولة" على العناصر التالية :

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
* تعهدات مقبولة من البنوك و شركات التأمين	4 548	4 548
* تعهدات مقبولة من الدولة	206 012	209 770
* تعهدات مقبولة من الحرفاء	258 313	274 938
المجموع	**468 873**	**489 256**

3.4. إيضاحات حول قائمة النتائج

1.3.4. فوائد دائنة ومداخيل مماثلة

بلغ مجموع "الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة" 313.711 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 306.775 ألف دينار في 2008.12.31 مسجلا إرتفاعا بنسبة 2.3 %، ويتوزع كالآتي :

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
عمليات مع البنوك والمؤسسات المالية	**10 283**	**11 863**
* فوائد على قروض في السوق النقدية بالدينار	9 253	3 928
* فوائد على قروض في السوق النقدية بالعملة الصعبة	809	6 675
* فوائد على أموال أخرى لدى البنوك والمؤسسات المالية	101	540
* فوائد على عمليات مقايضة العملة الصعبة	120	720
عمليات مع الحرفاء	**290 727**	**283 179**
* علاوات على الحسابات المدينة للحرفاء	48 795	46 816
* فوائد على قروض الحرفاء	241 932	236 363
فوائد ومداخيل أخرى	**12 701**	**11 733**
المجموع	**313 711**	**306 775**

2.3.4. العمولات

بلغت العمولات المقبوضة من طرف البنك 44.760 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 44.697 ألف دينار في 2008.12.31، وتتوزع على النحو التالي :

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
* عمولات متعلقة بالعمليات على الصكوك والكمبيالات، التحويلات ومسك الحسابات	23 364	22 040
* عمولات متعلقة بعمليات النقد الإلكتروني	2 936	2 780
* عمولات متعلقة بعمليات الصرف	715	1 250
* عمولات متعلقة بعمليات التجارة الخارجية	2 092	1 794
* عمولات متعلقة بكراء الخزائن الحديدية	21	14
* عمولات للدراسة وإعداد التمويل والإرشاد والمساعدة	7 962	9 147
* عمولات للتصرف في موارد الميزانية والموارد الخارجية	2 057	1 850
* عمولات على ضمان سندات الخزينة	380	374
* عمولات مختلفة	5 233	5 448
المجموع	**44 760**	**44 697**

3.3.4. الأرباح والخسائر على المحفظة التجارية والعمليات المالية

بلغ مجموع بند "الأرباح والخسائر على المحفظة التجارية والعمليات المالية" 27.433 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 30.573 ألف دينار في 2008.12.31 . ويتوزّع كالآتي :

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
*** الربح (أو الخسارة) الصافي على سندات التوظيف**	**20 962**	**22 928**
فوائد صافية على رقاع الخزينة (+)	20 895	22 915
أرباح أسهم ومداخيل مشابهة (+)	16	21
إسترداد مدخرات لإنخفاض القيمة (+)	51	16
مخصص للمدخرات بسبب انخفاض القيمة (-)	-	24-
*** الربح (أو الخسارة) الصافي على عمليات الصرف**	**6 471**	**7 645**
نتيجة موجبة (أو سلبية) على عمليات الصرف	4 504	4 837
عمولات على الصوف اليدوي	1 967	2 808
المجموع	**27 433**	**30 573**

4.3.4. مداخيل محفظة الإستثمار

بلغت مداخيل محفظة الإستثمار 10.504 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 9.694 ألف دينار في 2008.12.31، أي بإرتفاع بنسبة 8.4 %. وتتوزع هذه المداخيل على النحو التالي :

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
مداخيل محفظة المساهمات	8 456	7 300
مداخيل السندات الرقاعية	339	346
مداخيل صناديق التصرف	1 709	2 048
المجموع	**10 504**	**9 694**

إيضاحات حول القوائم المالية المنفردة للسنة المحاسبية المختومة في 2009.12.31

5.3.4. فوائد مدينة وأعباء مماثلة

بلغ مجموع بند "فوائد مدينة وأعباء مماثلة" 153.803 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 173.045 ألف دينار في 2008.12.31، مسجلا تراجعا بنسبة 11.1 %. ويتوزع كالآتي :

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
عمليات مع البنوك والمؤسسات المالية	**1 904**	**12 654**
* فوائد على إقتراضات في السوق النقدية بالدينار	1 275	11 449
* فوائد على إقتراضات في السوق النقدية بالعملة الصعبة	25	109
* فوائد على أموال أخرى لصالح البنوك والمؤسسات المالية	459	1 069
* خفض أو ترفيع في القيمة على عمليّات مقايضة العملة الصعبة	145	27
عمليات مع الحرفاء	**134 214**	**140 630**
* فوائد على الحسابات تحت الطلب	4 559	7 254
* فوائد على حسابات الإدخار	38 726	48 085
* فوائد للدفع على الأذون لأجل، والحسابات لأجل والمنتوجات المالية الأخرى	90 929	85 291
إقتراضات	**14 170**	**15 524**
أعباء مماثلة أخرى	**3 515**	**4 237**
المجموع	**153 803**	**173 045**

6.3.4. مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيمة على الديون وعناصر خارج الموازنة والخصوم

بلغ مجموع هذا البند 68.263 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 69.597 ألف دينار في 2008.12.31، مسجلا إنخفاض بقيمة 1.334 ألف دينار، ويتوزع كالآتي :

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
* مخصصات للمدخرات على ديون مشكوك في تحصيلها	95 990-	85 590-
* ديون مقيدة في خسارة	17 065-	10 907-
* إسترداد مدخرات على ديون مشكوك في تحصيلها وتعهدات خارج الموازنة	49 297	29 275
* مخصصات للمدخرات على مخاطر مختلفة	4 569-	2 953-
* إسترداد مدخرات على مخاطر مختلفة	63	572
* مبالغ مستخلصة بعنوان ديون مقيدة في خسارة	1	6
المجموع	**68 263-**	**69 597-**

7.3.4. مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيمة على محفظة الاستثمار

بلغ مجموع هذا البند 633 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 1.751 ألف دينار في 2008.12.31 ويتوزع كالآتي :

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
* مخصصات للمدخرات لانخفاض قيمة محفظة الاستثمار	5 788-	835-
* مخصصات للمدخرات على صناديق التصرف	2 835-	1 833-
* فائض القيمة على التفويت في محفظة الاستثمار	4 094	490
* أرباح الصرف على محفظة الاستثمار	3 453	
* خسارة إستثنائية على محفظة الإستثمار	584-	280-
* استرداد مدخرات لانخفاض القيمة في محفظة الاستثمار	580	644
* استرداد مدخرات على صناديق التصرف	447	63
المجموع	**633-**	**1 751-**

8.3.4. مصاريف الأعوان

بلغت مصاريف الأعوان 95.465 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 80.942 ألف دينار في 2008.12.31 وتتوزع كالآتي :

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
* أجور	71 402	61 459
* أعباء إجتماعية وجبائية	19 355	16 125
* أعباء أخرى متعلقة بالأعوان	4 708	3 358
المجموع	**95 465**	**80 942**

4.4. إيضاح حول جدول التدفقات النقدية

1.4.4. السيولة وما يعادل السيولة

بلغ مجموع السيولة وما يعادل السيولة 788.091 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 320.735 ألف دينار في 2008.12.31، أي بإرتفاع بقيمة 467.356 ألف دينار.

وقد أفرزت أنشطة الإستغلال، وأنشطة الإستثمار وأنشطة التمويل، تباعا، تدفقا صافي إيجابي بقيمة 425.013 ألف دينار، و10.387 ألف دينار و31.956 ألف دينار.

ويتجلّى من تحليل هذه العناصر الثلاثة المكونة للسيولة وما يعادل السيولة الإستنتاجات التالية:

إيضاحات حول القوائم المالية المنفردة للسنة المحاسبية المختومة في 2009.12.31

1. التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الإستغلال

تتلخص أهمّ البنود المساهمة في إفراز التدفق الصافي الإيجابي بمبلغ 425.013 ألف دينار كالآتي:

- سجّلت ودائع الحرفاء زيادة صافية بمبلغ 212.243 ألف دينار بين شهري ديسمبر 2008 وديسمبر 2009.
- تراجع حجم القروض والتسبقات الصافية الممنوحة لفائدة الحرفاء بـ 122.955 ألف دينار بين شهري ديسمبر 2008 وديسمبر 2009.
- بلغت الأموال المفرجة الصافية لفائدة الأعوان والدائنين الآخرين 88.672 ألف دينار بين 2008.12.31 و2009.12.31.
- بلغ الفارق الإيجابي بين الإيرادات المقبوضة والأعباء المدفوعة 225.579 ألف دينار بين 2008.12.31 و2009.12.31.

2. التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الإستثمار

نتج التدفق النقدي الصافي الإيجابي عن أنشطة الإستثمار، والبالغ 10.387 ألف دينار بين ديسمبر 2008 وديسمبر 2009، خصوصا عن قبض أرباح وفوائد بقيمة 11.010 ألف دينار على محفظة سندات الإستثمار وزيادة صافية في محفظة سندات الإستثمار بمبلغ 1.417 ألف دينار وأرباح وفائض قيمة على التفويت في مساهمات بمبلغ 7.547 ألف دينار وعن إقتناء عقارات بمبلغ 9.587 ألف دينار.

3. التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل

نتج التدفق النقدي الصافي السلبي عن أنشطة التمويل، والبالغ 31.956 ألف دينار بين ديسمبر 2008 وديسمبر 2009، خصوصا عن إصدار أسهم بقيمة 45.000 ألف دينار (25.000 ألف دينار كقيمة إسمية و 20.000 ألف دينار في شكل منحة إصدار) وعن إصدار قرض مشروط بمبلغ 50.000 ألف دينار وعن تسديد الإقتراضات بقيمة 21.578 ألف دينار وعن انخفاض مواد الإقتراض الخارجي بمبلغ 37.103 ألف دينار وعن توزيع أرباح بقيمة 7.914 ألف دينار.

4. السيولة وما يعادل السيولة

تتكون السيولة وما يعادل السيولة من الأموال بالدينار وبالعملة الصعبة في الخزانة ولدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية، والرصيد الصافي للبنك لدى المؤسسات البنكية، والقروض والإقتراضات البنكية دون الثلاثة أشهر وقائم محفظة السندات التجارية.

وقد بلغ مجموع السيولة وما يعادل السيولة 788.091 ألف دينار في 2009.12.31 ويتوزع كالآتي :

السيولة وما يعادل السيولة في نهاية الفترة	**788 091**
السيولة بالدينار التونسي	**451 357**
* الخزانة بالدينار	31 579
* أموال بالدينار لدى البنك المركزي التونسي	1 978
* أموال لدى مركز الصكوك البريديّة	570
* حركة أموال لدى شركة نقل الأموال IBS	6 682
* صكوك للقبض على الخزينة العامّة للبلاد التونسيّة	3 169
* توضيفات بالدينار	407 500
* رصيد دائن لدى مؤسسّات بنكيّة مراسلة بالدينار	7 642
* رصيد مدين لدى مؤسسّات بنكيّة مراسلة بالدينار	-7 763
السيولة بالعملة الصعبة	**43 284**
* الخزانة بالعملة الصعبة	8 469
* أموال بالعملة الصعبة لدى البنك المركزي التونسي	7 877
* رصيد دائن لدى مؤسسّات بنكيّة بالعملة الصعبة	15
* رصيد مدين لدى مؤسسّات بنكيّة مراسلة بالعملة الصعبة	-1 413
* توضيفات بالعملة الصعبة	28 336
إقتراضات بالدينار	**-**
إقتراضات بالعملة الصعبة	**6 485**
توضيفات لمدّة تتجاوز ثلاثة أشهر *	**299 935**

* هذا ويشار الى أن التوظيفات في رقاع الخزينة المنظرة (BTA) وذات سند الخلاص الواحد (BTZC) الموجودين في محفظة السندات التجارية وقع إحتسابهم ضمن "ما يعادل السيولة".

التقرير العام لمراقبي الحسابات

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت إلينا من طرف الجمعية العامة العادية، نتقدم إليكم بتقريرنا حول مراقبة القوائم المالية "للبنك الوطني الفلاحي" للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2009 والمصاحبة لهذا التقرير وحول الفحوص الخاصّة كما ينص عليها القانون والمعايير المهنية.

الرأي حول القوائم الماليّة

لقد قمنا بتدقيق القوائم الماليّة "للبنك الوطني الفلاحي" للسنة المحاسبيّة المختومة في 31 ديسمبر 2009. تم إعداد هذه القوائم الماليّة تحت مسؤولية هياكل تسيير البنك وإدارته. تشمل هذه المسؤولية وضع ومتابعة نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد وتقديم قوائم مالية صادقة وخالية من إخلالات هامّة نسبيا سواءا كانت ناجّة عن غش أو عن أخطاء. كما تشمل كذلك إختيار وتطبيق طرق محاسبية ملائمة وتحديد تقديرات معقولة طبقا للظروف.

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي مستقل حول هاته القوائم المالية استنادا إلى أعمال التدقيق. لقد قمنا بتدقيق القوائم الماليّة وفقا للمعايير المهنية المتعارف عليها في البلاد التونسية وكذلك القواعد المرجعية لتدقيق الحسابات موضوع المذكرّة الموجهة للبنوك من قبل "البنك المركزي التونسي" عدد 93-23 بتاريخ 30 جويلية 1993. وتتطلب منا هذه المعايير الامتثال لقواعد أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأنّ القوائم المالية خالية من إخلالات هامّة نسبيا .

إنّ تدقيق القوائم المالية يستوجب القيام بإجراءات لغاية الحصول على الأدلة المؤيّدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية. يرتكز إختيار هذه الإجراءات وتقييم احتمال وجود إخلالات ناجّة عن غش أو عن أخطاء على تقييم مراقب الحسابات لنظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد وتقديم القوائم المالية ما يمكّنه من تحديد إجراءات التدقيق الملائمة للظروف دون أن يكون الهدف من ذلك إبداء رأي حول فاعليّة هذا النظام. كما تشتمل إجراءات التدقيق أيضا على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة وكذلك تقييم العرض الشامل للقوائم المالية ككلّ .

ونعتقد أنّ الإجراءات التي قمنا بها تمثل أساسا معقولا يمكننا من إبداء رأينا حول القوائم المالية.
تغطي هذه القوائم المالية الفترة المتراوحة بين غرّة جانفي و 31 ديسمبر 2009، وتبرز مجموعا صافيا للموازنة بقيمة 5 648.5 مليون دينار ونتيجة صافية قدرها 40.3 مليون دينار. هذا وقد تم تحديد هذه النتيجة بإعتبار :

- مخصصات المدخرات الصافية ونتيجة إعادة تقييم الأصول بمبلغ قدره 68.3 مليون دينار،
- الضريبة على الشركات بقيمة 8.6 مليون دينار،
- إيرادات التفويت في سندات مساهمة بقيمة 7.5 مليون دينار.

إعتمادا على أعمال التدقيق التي قمنا بها، فإن القوائم المالية "للبنك الوطني الفلاحي" والمصاحبة لهذا التقرير، عادلة وتعبر بصورة صادقة، لكل ما هو هام نسبيا، عن وضعيتها المالية وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها المالية بالنسبة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2009 طبقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية.

الفحوص الخاصّة

لقد قمنا بأعمال الفحوص الخاصّة كما ينص عليها القانون والمعايير المهنية المتعارف عليها في البلاد التونسية. وإعتمادا على فحوصنا، فإننا لم نعثر أو نعلم بأي تناقضات جوهرّية في المعلومات المحاسبية المضّمنة في تقرير مجلس الإدارة حول تصرف السنة المالية والتي يمكن أن تتعارض مع القوائم المالية "للبنك الوطني الفلاحي" المختومة في 31 ديسمبر 2009.

في إطار تدقيقنا وطبقا للفصل 3 (جديد) من القانون 117 – 94 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية والنصوص اللاحقة المنقّحة له، قمنا بفحص إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمعالجة المعلومة المحاسبية وإعداد القوائم المالية. ومن خلال هذا الفحص تمكنّا من كشف بعض االنقائص على مستوى النظام المعلوماتي والرقابة الداخلية للبنك.

ومن جهة أخرى، فإننا لم نعثر ولم نعلم بوجود عناصر تؤدي إلى إعتقادنا بأن مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن "البنك الوطني الفلاحي " لم يتم القيام به حسب مقتضيات الأمر عدد 2728–2001 والمؤرخ في 20 نوفمبر 2001 والمتعلق بضبط شروط ترسيم الأوراق المالية والوسطاء المرخص لهم في مسك حسابات الأوراق المالية.

تونس في، 26 أفريل 2010

مراقبي الحسابات

P/ GAC – CPA International	P/ CMC – DFK International
شهاب الغانمي	**شريف بن زينة**

التقرير الخاص
لمراقبي الحسابات

تطبيقا لأحكام الفصل 29 من القانون عدد 65 – 2001 بتاريخ 10 جويلية 2001 والمتعلق بمؤسسات القرض والفصل 200 و ما يليه وكذلك الفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، يشرفنا إعلامكم بالعمليات التي تدخل في إطار الفصول المذكورة أعلاه والمنجزة أوالتي تضل سارية المفعول خلال سنة 2009 .

أن مسؤوليتنا تكمن في التثبت من مدى احترام الإجراءات القانونية المتعلقة بالتراخيص و المصادقة على الاتفاقيات والعمليات المبرمة مع مسيري البنك وبالتالي إدراجها السليم صلب القوائم المالية. كما أنه ليس من صلاحياتنا البحث والتدقيق حول وجود تلك الاتفاقيات أو العمليات ولكن يقتصر واجبنا على مدكم، انطلاقا من المعلومات التي قدمت لنا والتي تحصلنا عليها انطلاقا من تدقيقنا، بنوعها و خاصياتها الأساسية دون أن نبت في جدواها و دعائمها. وموكول لكم تحديد المصلحة المتعلقة بإبرام هذه الاتفاقيات وإنجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

1. صناديق متصرف فيها عن طريق شركة سيكار أنفست " SICAR INVEST "

أبرم "البنك الوطني الفلاحي" مع الشركة المتفرعة عنه " SICAR INVEST" إتفاقيات تصرف بعنوان صناديق رأس مال تنمية. وتتلخص هذه الصناديق المتصرف فيها كالآتي :

الوحدة (ألف دينار)

البيانات	المبلغ	المبالغ الجارية في 2009/12/31
صندوق 1 البنك الوطني الفلاحي (1997)	4 500	2 399
صندوق 2 البنك الوطني الفلاحي (1998)	2 057	944
صندوق 3 البنك الوطني الفلاحي (1999)	5 550	1 051
صندوق 4 البنك الوطني الفلاحي (2000)	7 350	4 676
صندوق 5 البنك الوطني الفلاحي (2001/2000)	7 000	5 614
صندوق 6 البنك الوطني الفلاحي (2002)	7 000	5 878
صندوق 7 البنك الوطني الفلاحي (2003)	5 000	4 591
صندوق 8 البنك الوطني الفلاحي (2004)	3 500	3 500
صندوق 9 البنك الوطني الفلاحي (2006/2005)	1 500	1 500
صندوق 10 البنك الوطني الفلاحي (2007)	5 000	5 000
صندوق 11 البنك الوطني الفلاحي (2008)	2 500	2 500
صندوق 12 البنك الوطني الفلاحي (2009)	8 500	8 500
المجموع	**59 457**	**46 153**

وتتلخص عمولات شركة " SICAR INVEST " بعنوان التصرف في هذه الصناديق كالآتي :

- عمولة التصرف على المبالغ الجارية للصناديق المعهودة بنسبة 0.5 % مع حد أقصى قيمته 200 000 دينار في السنة.
- عمولة الإستخلاص بنسبة :
  - 0.75 % إذا كانت أقدمية الدين أقل من ثلاثة أشهر،
  - 1.50 % إذا كانت أقدمية الدين متراوحة بين ثلاثة أشهر وسنة ،
  - 2.50 % إذا كانت أقدمية الدين أكثر من سنة.
- عمولة بنسبة 3% على الإيرادات المقبوضة.

2. إتفاقيات مودّع للأسهم والأموال

بمقتضى إتفاقيات مبرمة مع شركة "SICAV PLACEMENT OBLIGATAIRE" وشركة "SICAV BNA" وشركة "BNA-CAPITAUX"، يقوم"البنك الوطني الفلاحي" بمهمة المودّع لديه للأسهم والأموال. يتقاضى البنك العمولات التالية :

- شركة "SICAV PLACEMENT OBLIGATAIRE" : نسبة 0.15 % سنويا بدون اعتبارالأداء تحتسب على قيمة الأصول الصافية،
- شركة "SICAV BNA" : 1 000 دينار سنويا بدون اعتبار الأداء،
- شركة "BNAC CONFIANCE FCP" : 0,1 % بإعتبار الأداء تحتسب على قيمة الأصول الصافية و تدفع كلّ ثلاثة أشهر.
- شركة "BNAC PROGRES FCP" : 0,1 % بإعتبار الأداء تحتسب على قيمة الأصول الصافية و تدفع كلّ ثلاثة أشهر.

3. إتفاقية مسك دفتر المساهمين والخدمات المتصلة بهم

خلال سنة 2007، قام "البنك الوطني الفلاحي" بتحيين الإتفاقية المبرمة مع شركة "BNA-CAPITAUX" كما يلي :

- إتفاقية مسك دفتر المساهمين والخدمات المتصلة بهم. في المقابل تتقاضى الشركة "BNA-CAPITAUX" عمولة جزافية قيمتها 50 000 دينار لسنة 2007. وتصبح قيمة المكافأة 40 000 دينار في سنة 2008 و 30 000 دينار في سنة 2009.

- إتفاقية تصرف في محفظة السندات لفائدة "البنك الوطني الفلاحي". في المقابل تتقاضى شركة"BNA-CAPITAUX" :
  - عمولة على المعاملات بالبورصة بنسبة 0.4 % على قيمة المعاملات ،
  - عمولة على قسائم للتحصيل بنسبة 0.2 % على قيمة القسائم،
  - أتعاب مسك الحسابات بنسبة 0.075 % على مبلغ محفظة القيم المنقولة مع حد أقصاه 2 500 دينار لكل سهم الواحدة.
- إتفاقية التصرف في محفظة السندات لفائدة حرفاء "البنك الوطني الفلاحي". في المقابل تتقاضى شركة "BNA-CAPITAUX" عمولة مطابقة للتسعيرة المتعامل بها مع العموم . أما بالنسبة للعمليات بالبورصة عبر شبكة "البنك الوطني الفلاحي"، تم الإتفاق على التقسيم بالتساوي للعمولات المتعلقة بالمعاملات الخاصّة بها بين "البنك الوطني الفلاحي" و شركة "BNA-CAPITAUX".

4. العمليات المنجزة مع شركة تيس "TUNISIE INFORMATIQUE SERVICES"

بلغت قيمة شراءات التجهيزات والمواد المستهلكة للإعلامية والخدمات من شركة تيس "TUNISIE INFORMATIQUE SERVICES" المتفرعة عن البنك ، بعنوان سنة 2009 مبلغ 170 037 1 دينار مقابل 367 225 2 دينار في سنة 2008.

5. عقد الكراء المنجز مع شركة "BNA-CAPITAUX "

خلال سنة 2009، قام "البنك الوطني الفلاحي" بكراء محل ذو صبغة تجارية لفائدة الفرع المصرفي بسوسة لشركة "BNA-CAPITAUX" .

يقع تجديد مدة التسويغ كل سنة بنفس الشروط ولكن بزيادة تقدر بنسبة 5 % من قيمة الكراء.

بداية من غرة أفريل 2009، وقع دفع معلوم الكراء الشهرى مسبقا بقية 420 دينار خالية من الأداء.

كما قام "البنك الوطني الفلاحي" خلال سنة 2009، بكراء محل ثاني ذو صبغة تجارية لفائدة شركة "BNA-CAPITAUX". ويمتد عقد الكراء على مدة سنة، قابلة للتجديد ضمنيا. ويبلغ الإيجار السنوي قيمة 4 630.500 دينار خالية من الأداء مع زيادة سنوية بنسبة 5 % إبتداء من 01 جويلية 2009.

6. أجور وإمتيازات مخصصة لفائدة المسيرين و أعضاء مجلس الإدارة

- بلغت الأجور الخام المدفوعة للسيد الرئيس المدير العام خلال سنة 2009 ما قيمته 420.400 66 دينار (بما في ذلك الامتيازات العينية).
- بلغت الأجور الخام المدفوعة للسيد المدير العام المساعد خلال سنة 2009 ما قيمته 601.970 60 دينار (بما في ذلك الامتيازات العينية).
- بلغت مكافآت الحضور الممنوحة إلى أعضاء مجلس الإدارة بعنوان سنة 2009 مبلغ خام قدره 187.500 57 دينار.

تونس في، 26 أفريل 2010

مراقبي الحسابات

P/ GAC – CPA International	P/ CMC – DFK International
شهاب الغانمي	**شريف بن زينة**

قـرارات الجلسة العامة العادية المنعقدة في 21 مـاي 2010

القـرار الأول

بعد إستماعها إلى تلاوة :

- تقارير مجلس الإدارة المتعلّقة بنشاط البنك والقوائم المالية المنفردة، وبنشاط تجمّع البنك والقوائم المالية المجمّعة، للسّنة المالية 2009.
- وتقارير مراقبي الحسابات المتعلّقة بالقوائم المالية المنفردة للبنك وبالقوائم المالية المجمّعة للسّنة المالية المختومة في 2009.12.31.

تسجّل الجلسة العامة العادية إطلاعها على ما جاء في تقارير مراقبي الحسابات وتصادق على تقارير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية المنفردة والمجمّعة للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2009 كما وقع عرضها عليها.

وبالتالي فهي تعطي إبراء تاما وشاملا لأعضاء مجلس الإدارة بخصوص تصرّفهم طيلة السنة المالية 2009.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع.

القـرار الثـاني

بعد إستماعها إلى تلاوة تقرير مراقبي الحسابات الخاص بالإتفاقيّات المنصوص عليها بالفصل 200 والفصول الموالية والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية والفصل 29 من القانون 65 - 2001 كما نقّح بالقانون 19 - 2006، تسجّل الجلسة العامة العادية إطلاعها على ما جاء فيه.

تمت المصادقة على هذا القرار بـالإجماع .

القـرار الثـالث

قـرّرت الجلسة العامة العادية، باقتراح من مجلس الإدارة، تقسيم الأرباح القابلة للتوزيع للسنة المحاسبية 2009 كما يلي :

النتيجة	**40.298.750.302 دينار**
رصيد مؤجل من سنة 2008	150.148.629 دينار
أرباح قابلة للتخصيص والتوزيع	**40.448.898.931 دينار**
إحتياطي قـانـونـي	2.022.444.947 دينار
إحتياطي لإعادة الاستثمار المعفى	21.350.000.000 دينار
إحتياطي ذو نظام خاص	4.098.336.660 دينار
إحتياطي خارق للعادة	300.000.000 دينار
الصندوق الاجتماعي	500.000.000 دينار
رصيد مؤجل	28.117.324 دينار
مجموع المخصصات	**28.298.898.931 دينار**
أرباح للتوزيع	**12.150.000.000 دينار**
عائدات الأسهم (9%)	12.150.000.000 دينار

حدّدت الأرباح الصافية للأسهم للسنة المحاسبية 2009 بـ 0.450 دينار عن كل سهم وسيتم صرفها بداية من يوم 7 جوان 2010 .

تمت المصادقة على هذا القرار بالأغلبيّة .

القرار الرابع

قرّرت الجلسة العامة العادية، باقتراح من مجلس الإدارة، إدراج الأرباح الخاصة بأسهم البنك التي تمّ إعادة شرائها وفقا للفصل 19 من القانون عدد 117 لسنة 94 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 ضمن حساب "رصيد مؤجّل"، أي بمبلغ 82.468.800 دينار.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الخامس

قرّرت الجلسة العامة العادية، باقتراح من مجلس الإدارة، إقتطاع مبلغ 124.375.393 دينار من الإحتياطي الخارق للعادة، وذلك لتسوية نقص القيمة الصافي الناتج عن التفويت في الأسهم الذاتية للبنك التي تمّ إقتناؤها وفقا للفصل 19 من القانون عدد 117 لسنة 94 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السادس

ترخّص الجلسة العامة العادية للبنك بإعادة شراء جزء من الأسهم المكوّنة لرأسماله قصد تعديل أسعارها في السوق وذلك وفقا لمقتضيات القانونين عدد 117 لسنة 94 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 وعدد 92 لسنة 99 المؤرخ في 17 أوت 1999 ولقرار وزير المالية الصادر في 17 نوفمبر 2000.

وتفوّض لمجلس الإدارة صلاحية تحديد السعر الأقصى للشراء والسعر الأدنى لإعادة البيع والعدد الأقصى للأسهم المزمع اقتناؤها والأجل الذي يتمّ فيه هذا الاقتناء وتخوّل له إستعمال الإحتياطيات الخارقة للعادة لتغطية النقص في القيمة الممكن تسجيله.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السابع

ترخص الجلسة العامة العادية في إصدار اقتراض أو عدة اقتراضات رقاعيّة من طرف البنك الوطني الفلاحي في حدود مبلغ 100 مليون دينار وذلك خلال الفترة ما بين انعقاد الجلسة العامة الحالية والجلسة العامة التي ستنظر في حسابات السنة المحاسبية القادمة.

ويرخّص لمجلس الإدارة بتحديد قيمة كل إصدار وشروطه وأساليبه.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

قـرارات الجلسة العامة العادية المنعقدة في 21 مـاي 2010

القرار الثّامن

حدّدت الجلسة العامة العادية منحة حضور أعضاء مجلس الإدارة بخمسة آلاف دينار صافية (5.000 دينار) لكل عضو بعنوان سنة 2009.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار التّاسع

تسجل الجلسة العامة العادية تعيين السيد يوسف ناجي بصفة متصرّف ممثّل لديوان الحبوب، عوضا عن السيد محمّد فاضل الزرلّي.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار العاشر

تعيّن الجلسة العامة العادية للبنك مكتب "العامّة للمراجعة و التصرّف" ممثل في شخص السيّد عبد الرزّاق القابسي و"مكتب سمير العبيدي" ممثل في شخص السيّد سمير العبيدي بصفة مراقبي حسابات للقوائم المالية المنفردة والمجمّعة للبنك الوطني الفلاحي للسنوات المحاسبية 2010 – 2011 و2012.

وتنتهي مهمّتهما خلال الجلسة العامة العادية التي تنظر في حسابات السنة المحاسبية 2012.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الحادي عشرة

تعيّن الجلسة العامة العادية للبنك، للسنوات المحاسبية 2010 – 2011 و2012، أعضاء مجلس الإدارة الآتي ذكرهم :

- السيد منصف الدخلي، ممثل للدولة التونسية.
- وزارة المالية، ويمثّلها عضوين.
- وزارة التنمية والتعاون الدولي، ويمثّلها عضو.
- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، ويمثّلها عضو.
- ديوان الحبوب، ويمثّله عضو.
- الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، ويمثّله عضو.
- الديوان التونسي للتجارة، ويمثّله عضو.

- الصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي، ويمثّله عضو.
- السيد الصحبي محجوب.
- السيد علي الحليوي.
- السيد مصطفى لحمر.

وتنتهي مهامهم خلال الجلسة العامة العادية التي تنظر في حسابات السنة المحاسبية 2012.

تمت المصادقة على هذا القرار بالأغلبيّة.

القرار الثّاني عشرة

تخوّل الجلسة العامة العادية كل الصّلاحيات لمن يحمل نسخة من هذا المحضر أو مضمونا منه للقيام بكل إيداع أو نشر كلّما اقتضى الأمر ذلك.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

نشاط تجمع
البنك الوطني الفلاحي

نشاط تجمّع البنك الوطني الفلاحي	**85**
الوضعية المالية المجمّعة	86
مجال التجميع	94
القوائم الماليّة المجمّعة	95
إيضاحات حول القوائم الماليّة المجمّعة	99
تقرير مراقبي الحسابات المتعلّق بالقوائم الماليّة المجمّعة	122

نشاط تجمع البنك الوطني الفلاحي

الوضعية المالية المجمّعة

تميزت القوائم المالية المجمّعة للبنك الوطني الفلاحي والمؤسسات الأخرى المكوّنة لمجال التجميع، خلال سنة 2009، بأهمّ البيانات التالية:

- نموّ مجموع الموازنة المجمّعة بنسبة 1.8 % ليبلغ 6.015 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 5.908 مليون دينار في 2008.12.31.
- زيادة رصيد الأموال الذاتية لتجمّع البنك بنسبة 21.4 %، حيث إرتقى إلى 505 مليون دينار في موفى سنة 2009 مقابل 416 مليون دينار في سنة 2008.
- إنخفاض حجم المساهمات في المؤسّسات المجمّعة بطريقة التقييم بالمعادلة بنسبة 4.1 %، منتقلا من 19.9 مليون دينار في نهاية سنة 2008 إلى 19.1 مليون دينار في 2009.12.31.
- إرتفاع مجموع إيرادات الإستغلال المجمّعة إلى 407.3 مليون دينار في 2009.12.31 مقابل 401.2 مليون دينار خلال سنة 2008، أي بزيادة بنسبة 1.5 %.
- تراجع أعباء الإستغلال المجمّعة إلى 149.5 مليون دينار في نهاية سنة 2009 مقابل 171.8 مليون دينار قبل سنة، أي بإنخفاض بنسبة 12.9 %.
- إنتقال الناتج البنكي الصافي المجمّع من 229.5 مليون دينار في 2008.12.31 إلى 257.8 مليون دينار في 2009.12.31، أي بزيادة بنسبة 12.3 %.
- بلغت جملة أعباء التسيير 186.9 مليون دينار في نهاية سنة 2009 مقابل 151.4 مليون دينار في نهاية السنة الماضية، أي بزيادة بنسبة 23.4 %.
- إنتقلت حصّة التجمّع في نتائج الشركات المجمّعة بطريقة التقييم بالمعادلة من 1.930 ألف دينار في 2008.12.31 إلى -89 ألف دينار في موفى سنة 2009.
- وبلغت النتيجة الصافية المجمّعة 46.029 مليون دينار خلال سنة 2009 منها 40.892 مليون دينار تمثّل المساهمة الإيجابية للبنك الوطني الفلاحي، الشركة المجمِّعة، و 1.901 مليون دينار تمثّل المساهمة الإيجابية لشركة "البنك الوطني - رؤوس أموال" و 1.174 مليون دينار تمثّل المساهمة الإيجابية للشركة المالية لإستخلاص الديون. وإرتفعت المساهمة الإيجابية لقطب التنمية العقارية في النتيجة المجمّعة الصافية إلى 1.653 مليون دينار خلال سنة 2009.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّه مقارنة بالسنة السابقة، سجّلت النتيجة الصافية المجمّعة نموّا بمبلغ 12.8 مليون دينار يفسّر أساسا بنمو المشاركة الإيجابية للبنك الوطني الفلاحي، الشركة المجمِّعة، بقيمة 12.9 مليون دينار، ولشركة "البنك الوطني - رؤوس أموال" بمبلغ 1.0 مليون دينار وبتراجع المشاركة الإيجابية لقطب التنمية العقّارية بمبلغ 1.0 مليون دينار.

المساهمة في النتيجة المجمعة

(الوحدة : ألف دينار)

الشركة	المساهمة في النتيجة المجمعة لسنة 2008	المساهمة في النتيجة المجمعة لسنة 2009
البنك الوطني الفلاحي (BNA)	27 949	40 892
الشركة المالية لاستخلاص الديون (SOFINREC)	1 362	1 174
البنك الوطني الفلاحي رؤوس أموال (BNA CAPITAUX)	923	1 901
الشركة العقارية وللتهيئة (SIVIA)	894	229
الشركة العقارية للمساهمات (SIMPAR)	699	931
شركة السكنى (ESSOUKNA)	664	708
شركة الاستثمار ذات رأس المال القار والمساهمات للبنك الوطني الفلاحي (SICAF PARTICIPATIONS BNA)	252	21
عقارية القرنفل (IMMOBILIÈRE LES ŒILLETS)	203	228
شركة البعث العقاري "المدينة" (SPI EL MEDINA)	173	443-
شركة الاستثمار في الاوراق المالية (SOIVM SICAF)	138	579
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية "الاستثمار" (SICAR INVEST)	78	4
الشركة العامة للدراسات والمراقبة والاشغال (SOGEST)	61	37
شركة التوظيف الرقاعي (PLACEMENT OBLIGATAIRE SICAV)	7	7
شركة إفريقيا (IFRIKIA)	3	5
البنك الوطني الفلاحي سيكاف (SICAV BNA)	0	2
شركة ذات مسؤولية محدودة " زياد" (ZIED)	2-	1-
شركة الخدمات الغذائية والدراسات (AGRO-SERVICES)	5-	22
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية (SIP SICAR)	50-	88-
التونسية للاعلامية والخدمات (T.I.S)	88-	180-
النتيجة المجمعة لتجمع البنك الوطني الفلاحي	**33 265**	**46 029**

نشاط تجمع البنك الوطني الفلاحي

المؤسسات الفرعية المالية

البنك الوطني الفلاحي - رؤوس أموال "BNA-CAPITAUX"

"البنك الوطني الفلاحي - رؤوس أموال" هي شركة وساطة في البورصة. تكوّنت برأس مال أوّلي قيمته 2.5 مليون دينار ليبلغ حاليا 5 ملايين دينار مقسمة إلى 50.000 سهم بقيمة 100 دينار للسهم الواحد. وتبلغ مساهمة البنك الوطني الفلاحي في رأس مال الشركة 99 %.

يشمل نشاط شركة "البنك الوطني الفلاحي - رؤوس أموال" أساسا الوساطة في البورصة والتصرّف في حافظات الأوراق المالية والثروات، إضافة للتصرف في صناديق التوظيف الجماعي في الأوراق المالية بكل أصنافها.

بلغت جملة العمليات المنجزة بالبورصة 3.324 مليون دينار خلال سنة 2009 مقابل 4.130 مليون دينار في سنة 2008. وقد بلغت جملة العمليات المنجزة بواسطة "البنك الوطني الفلاحي - رؤوس أموال" 278.688 ألف دينار في سنة 2009 مقابل 198.536 ألف دينار قبل سنة، وهو ما يمثّل منابا بالسوق بنسبة 7.6 % ويتيح للشركة المرتبة الثالثة من بين 23 شركة وساطة في البورصة.

أما مداخيل الشركة، فقد سجّلت نموا بنسبة 30 % مقارنة بسنة 2008، لتبلغ 3.221 مليون دينار وقد بلغت النتيجة الصافية للشركة 1.953 مليون دينار في موفى سنة 2009، مسجلة بذلك نموّا بنسبة 127% مقارنة بالسنة السابقة. ويفسّر هذا التحسن في النتيجة بنموّ النشاط الأساسي للشركة، أي الوساطة في البورصة، بشكل إستثنائي تجسّد في تحقيق رقم معاملات بقيمة 3.2 مليون دينار في سنة 2009، مقابل 2.0 مليون دينار في سنة 2008 و 1.8 مليون دينار في سنة 2007.

بالتوازي، سجّلت أعباء الإستغلال بنسق أدنى من المداخيل وهو ما سمح بتحقيق نموّ لنتيجة الإستغلال بنسبة 100% سنويّا منذ سنة 2007. هكذا يكون النشاط الرئيسي للشركة مربح بشكل هيكلي ودائم.

أمّا بالنسبة لنشاط التّصرّف في الأوراق المالية، فقد سجّل أيضا نموّا بنسبة 37 % مقارنة مع النتائج المسجّلة خلال سنة 2008.

شركة الإستثمار في الأوراق المالية - شركة إستثمار ذات رأس مال قار "SOIVM-SICAF"

تم بعث هذه الشركة في شهر جويلية 1993 برأس مال أوّلي قيمته مليوني دينار ليصل حاليا إلى 4 ملايين دينار محرّرة كلّيا ومقسمة إلى 400.000 سهم بقيمة إسمية قدرها 10 دنانير للسهم الواحد. يتمثّل الموضوع الإجتماعي للشركة في التصرّف في محفظة أوراق مالية بواسطة أموالها الذاتية.

تبلغ مساهمة البنك الوطني الفلاحي في رأس مال هذه الشركة 2.514 مليون دينار، أي بنسبة 63 %.

ويشار إلى أنّ مداخيل الشركة تخضع بشكل كبير لتأثير تطوّر الظرف الاقتصادي والمالي باعتبارها تترتّب عن المرابيح الموزّعة وإيرادات التوظيف.

هكذا، سجّلت مداخيل التوظيف الصافية نموّا بنسبة 288 % لتبلغ 1.109 ألف دينار.

أمّا نتيجة الإستغلال، فسجّلت نموّا بنسبة 307 % لتبلغ 1.028 ألف دينار. من جهته، إرتفع الربح الصافي إلى 1.015 ألف دينار في سنة 2009 مقابل 251 ألف دينار خلال سنة 2008.

شركة التوظيف الرقاعي - شركة إستثمار ذات رأس مال متغير "PLACEMENT OBLIGATAIRE SICAV"

تأسّست شركة التوظيف الرقاعي في شهر سبتمبر 1996 برأس مال أوّلي بقيمة 300 ألف دينار وبمساهمة راجعة كليّا لتجمّع البنك الوطني الفلاحي. يبلغ رأس مال الشركة 329.936 مليون دينار في موفّى سنة 2009.

يتمثّل نشاط الشركة في تكوين محفظة أوراق مالية والتصرّف فيها بالإعتماد حصرا على الأموال الذاتية للشركة.

بلغ حجم الأصول الصافية للشركة 304.599 مليون دينار في موفى سنة 2009 مقابل 256.246 مليون دينار في موفى سنة 2008، مسجلا بذلك نموا بنسبة 19 %.

وقد بلغت النتيجة الصافية للشركة 15.118 مليون دينار في موفى سنة 2009، مسجّلة زيادة بنسبة 10% مقارنة بالسنة السابقة، ممّا سمح بتوزيع أرباح بقيمة 4.289 دينار للسهم الواحد. هكذا، بلغت نسبة مردودية أسهم الشركة 4.12 % خلال سنة 2009.

شركة الإستثمار ذات رأس مال متغير - البنك الوطني الفلاحي "SICAV-BNA"

تأسّست شركة الإستثمار ذات رأس مال متغيّر في سنة 1993 من طرف البنك الوطني الفلاحي برأس مال أولي بمبلغ 300 ألف دينار، ليصبح 3.653 مليون دينار في نهاية سنة 2009. ويتمثّل نشاط الشركة في تكوين محفظة أوراق مالية والتصرف فيها بالإعتماد على الأموال الذاتية للشركة. سجّل حجم الأصول الصافية للشركة نموّا بنسبة 37 %، منتقلا من 2.493 ملايين دينار في سنة 2008 إلى 3.413 مليون دينار في موفى سنة 2009. كما سجّلت النتيجة الصافية للشركة زيادة هامة لتبلغ 653 ألف دينار في موفى 2009 مقابل 131 ألف دينار في السنة السابقة. وهكذا إرتفعت النتيجة القابلة للتوزيع بنسبة 25% ، ممّا انعكس على نسبة توزيع الأرباح حيث بلغت 0.577 دينار للسهم الواحد في سنة 2009 مقابل 0.501 دينار قبل سنة.

نشاط تجمع البنك الوطني الفلاحي

شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية "SICAR INVEST"

تأسست شركة الإستثمار ذات رأس مال تنمية في شهر مارس من سنة 1997 برأس مال أولي بقيمة مليوني دينار وقع التّرفيع فيه ليبلغ حاليا 8 ملايين دينار محرّرة كليا.

يتمثل الموضوع الإجتماعي للشركة أساسا في المساهمة، لحسابها الخاص أو لحساب الغير، في تدعيم الأموال الذاتية للشركات الحريفة. هكذا، تتكوّن مداخيل الشركة من العمولات على الأموال التي تتصرف فيها لحساب الغير، وعمولات خدمات دراسة الملفّات، وإيرادات التوظيف المالي وفائض القيمة على إعادة بيع المساهمات.

وقد بلغت مداخيل إستغلال الشركة 765 ألف دينار في موفى سنة 2009 مسجلا بذلك إنخفاضا بنسبة 18 % مقارنة بالسنة السابقة. أمّا إيرادات الإستغلال الأخرى، فقد سجّلت نموّا هامّا، منتقلة من 184 ألف دينار في سنة 2008 إلى 555 ألف دينار خلال سنة 2009، وذلك بإعتبار تحسّن أداء إيرادات التوظيف المالي وإسترداد المدّخرات.

من جهتها، سجّلت أعباء الإستغلال نموّا بنسبة 12 %، منتقلة من 933 ألف دينار خلال سنة 2008 إلى 1.043 ألف دينار في موفى سنة 2009.

هكذا، سجّلت النتيجة الصافية للشركة نموّا بنسبة 31% ، حيث بلغت 221 ألف دينار في موفى سنة 2009 مقابل 168 ألف دينار في سنة 2008. أما مجموع الموازنة، فقد بلغ 68.268 مليون دينار في موفّى سنة 2009، مسجّلا بذلك زيادة بنسبة 3.7 %. ومن جهتها، إنتقلت محفظة المساهمات القابلة لإعادة التفويت من 9.119 ألف دينار في سنة 2008 إلى 8.713 ألف دينار في موفى 2009.

شركة الإستثمار ذات رأس مال تنمية "SIP SICAR"

تأسست شركة الإستثمار ذات رأس مال تنمية خلال سنة 1997 برأس مال أولي بقيمة مليوني دينار وقع التّرفيع فيه ليبلغ حاليا 3 ملايين دينار محررة كليا.

تتكوّن مداخيل الشركة من إيرادات التوظيف والعمولات على الأموال التي تتصرف فيها. وقد سجّل مجموع إيرادات الإستغلال للشركة تراجعا بنسبة 13 %، منتقلا من 307 ألف دينار في موفى سنة 2008 إلى 268 ألف دينار في نهاية سنة 2009، مما تولّد عنه خسارة بقيمة 248 ألف دينار في سنة 2009 مقابل 142 ألف دينار في سنة 2008.

الشركة المالية لاستخلاص الديون "SO.FIN.RE.C"

تأسّست الشركة المالية لإستخلاص الديون التابعة للبنك الوطني الفلاحي في شهر أفريل 2001.

بلغ رأس مال الشركظة الأوّلي ثلاثة ملايين دينار محرّرة كليّا ومقسّمة إلى 600.000 سهم، بقيمة

5 دنانير للسهم الواحد، بمساهمة للبنك الوطني الفلاحي في رأس مال الشركة بنسبة 90 %. ويبلغ رأس مال الشركة الحالي ثمانية ملايين دينار.

يتمثل نشاط الشركة في إقتناء وإستخلاص الديون للحساب الخاص أو لحساب الغير.

وقد شهدت سنة 2009 نموّا على مستوى الإستخلاصات بنسبة 9.7 %، لتبلغ 13.175 ألف دينار، ممّا سمح بتحقيق مداخيل صافية على الإستخلاصات بقيمة 7.129 ألف دينار، أي بنسبة نموّ قدرها 4 %.

وقد سجّلت النتيجة الصافية نموّا بنسبة 20 %، لتبلغ 660 ألف دينار في موفى سنة 2009.

شركة الإستثمار ذات رأس مال قار للمساهمات - البنك الوطني الفلاحي "SICAFPARTICIPATIONS-BNA"

تأسست الشركة في شهر ديسمبر 2003 برأس مال يبلغ 500 ألف دينار وبمساهمة للبنك الوطني الفلاحي بنسبة 100 %.

وقد شهدت الشركة، خلال سنة 2009، ختم تصفية 3 مؤسّسات تابعة لمحفظة الشركة دون توزيع مداخيل. هكذا، إقتصرت تركيبة محفظة المساهمات على 46 مساهمة في 2009.12.31.

أمّا الربح الصافي للشركة، فبلغ 22 ألف دينار خلال سنة 2009 مقابل 257 ألف دينار في سنة 2008، وذلك بالرغم من إنعدام المداخيل المتأتية من محفظة المساهمات.

■ التجمّع العقّاري

الشركة العقارية والمساهمات "SIMPAR"

هي شركة تأسّست في أفريل 1973 برأس مال أوّلي قدره 300 ألف دينار ووقع الترفيع فيه عدّة مرات ليبلغ حاليا 3.500 ألف دينار مقسّمة إلى 700.000 سهم.

بلغ رقم معاملات الشركة 20.725 مليون دينار خلال سنة 2009 مقابل 15.338 مليون دينار في سنة 2008، مسجّلا بذلك إرتفاعا بنسبة 35 %.

هكذا، أختتمت السنة المحاسبية 2009 بنموّ النتيجة الصافية بنسبة 44 %، لتبلغ 3.656 ألف دينار مقابل 2.534 ألف دينار في سنة 2008.

شركة التنمية والتهيئة العقارية "SIVIA"

هي شركة خفية الإسم تمّ تأسيسها في أفريل 1980 برأس مال أوّلي بقيمة 900 ألف دينار ويرتفع الآن إلى 1.400 مليون دينار. يشمل نشاط الشركة كل العمليات العقارية.

نشاط تجمع البنك الوطني الفلاحي

إرتفع رقم معاملات الشركة إلى 12.552 مليون دينار خلال سنة 2009 مقابل 12.079 مليون دينار خلال سنة 2008 ، أي بزيادة بنسبة 3.9 %. وقد مكّن ذلك من تحقيق نتيجة صافية بقيمة 900 ألف دينار في سنة 2009، ممّا سمح بتوزيع أرباح معادلة للسنة السابقة، أي بنسبة 10 %.

شركة السّكنى

هي شركة تعنى بالنهوض بالقطاع العقاري تمّ بعثها في نوفمبر 1983 برأس مال أوّلي بقيمة 800 ألف دينار ويبلغ الآن 3.006 مليون دينار مقسّمة إلى 3.006.250 سهما بقيمة إسمية بدينار واحد لكل سهم.

بلغ رقم معاملات الشركة 17.347 مليون دينار خلال سنة 2009 مقابل 17.272 مليون دينار في سنة 2008.

من جهتها، سجّلت النتيجة الصافية للشركة نموّا بنسبة 35 %، منتقلة من 2.303 ألف دينار في سنة 2008 الى 3.104 ألف دينار في سنة 2009، مما سمح بتوزيع أرباح بقيمة 0.280 دينار للسهم الواحد.

شركة التنمية العقارية " المدينة "

هي شركة خفية الإسم تمّ بعثها في سنة 1988 للقيام بكل الأنشطة الخاصة بشراء وبيع العقارات. يبلغ رأس المال الحالي للشركة 900 ألف دينار.

بلغ رقم معاملات الشركة 8.137 مليون دينار خلال سنة 2009 مقابل 7.344 مليون دينار في سنة 2008، مسجّلا نموّا بنسبة 11 % . وقد أدّى الإرتفاع المسجّل على مستوى أعباء الاستغلال بنسبة 23.6 % إلى تراجع الربح الصافي من 591 ألف دينار في سنة 2008 إلى 119 ألف دينار في سنة 2009.

الشركة العقارية "القرنفل"

هي شركة خفيّة الإسم وقع تأسيسها في شهر ديسمبر 1997 برأس مال أوّلي قيمته 150 ألف دينار ليبلغ حاليا 900 ألف دينار.

وبعد أن كان الغرض الأوّلي للشركة يقتصر على بناء مساكن لفائدة موظفي البنك الوطني الفلاحي، تمّ توسيع نطاقه، خلال سنة 2003، ليشمل كافّة الأنشطة العقارية.

وقد سجّل رقم المعاملات تراجعا بنسبة 38 %، منتقلا من 3.789 مليون دينار في سنة 2008 الى 2.340 مليون دينار في سنة 2009. كما إنتقلت النتيجة الصافية من 340 ألف دينار في سنة 2008 إلى 229 ألف دينار في سنة 2009.

الشركة العامة للدراسات والإشراف على الأشغال "SOGEST"

هي شركة خفية الإسم تمّ بعثها في ديسمبر 1978. يتمثل الموضوع الإجتماعي للشركة في إسداء خدمات الهندسة والإستشارة بما فيها القيام بالدراسات الفنية، وتفقّد ومتابعة وتنسيق ومراقبة الأشغال في مجالات الأشغال العامة والبناء.

بلغ رقم معاملات الشركة والنتيجة الصافية، تباعا، 1.128 ألف دينار و204 ألف دينار خلال سنة 2009 مقابل 1.015 ألف دينار 195 ألف دينار في سنة 2008.

هكذا، حافظت الشركة على توفير مردودية جيّدة مكّنت من توزيع أرباح بلغت 7.500 دنانير للسهم الواحد خلال سنة 2009 مقابل 7.000 دينار خلال سنة 2008.

■ شركات الخدمات

شركة الخدمات الفلاحية "AGRO-SERVICES"

هي شركة خفية الإسم تمّ تأسيسها في جوان 1991 برأسمال قدره 200 ألف دينار ويبلغ حاليا 600 ألف دينار. ويهدف بعث هذه الشركة إلى المساهمة في تنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري بفضل القيام بالدراسات الخاصة بإنجاز المشاريع الفلاحية وتأمين المساعدات الفنية في ميادين الإنتاج والتصرف في الضيعات الفلاحية.

سجّلت الشركة، خلال سنة 2009، نموّا بنسبة 3.4 % في رقم معاملاتها، لينتقل من 2.473 مليون دينار في 2008.12.31 إلى 2.558 مليون دينار خلال سنة 2009.

وقد أختتمت السنة المحاسبية 2009 بربح صافي بقيمة 70 ألف دينار مقابل خسارة قدرها 16 ألف دينار في سنة 2008.

التونسية للإعلامية والخدمات "TIS"

تمّ بعث هذه الشركة في جوان 1991 برأس مال قدره 250 ألف دينار. ويتمثّل الغرض من إنشاء هذه الشركة في المساهمة في تطوير قطاع الإعلامية والإتصالات المعلوماتية والنقديات.

تتأتى مداخيل الشركة من تقديم الخدمات وبيع المعدات. وقد شهدت إنخفاضا بنسبة 30.5 % لتنتقل من 2.930 مليون دينار في سنة 2008 إلى 2.037 مليون دينار خلال سنة 2009.

وقد أختتمت السنة المحاسبية 2009 بخسارة قدرها 129 ألف دينار.

مجال التجميع

الشركة	طبيعة النشاط	نسبة الرقابة	نسبة المصالح
البنك الوطني الفلاحي (BNA) نهج الهادي نويرة - تونس	الخدمات المالية	100,00%	98,53%
الشركات المجمعة بالدمج الكلي			
شركة الاستثمار في الاوراق المالية (SOIVM SICAF) نهج الهادي نويرة - تونس	الخدمات المالية	100,00%	74,30%
البنك الوطني الفلاحي سيكاف (SICAV BNA) عمارة النزهة - حي النسيم - منبليزير - تونس	الخدمات المالية	22,38%	19,87%
البنك الوطني الفلاحي رؤوس أموال (BNA CAPITAUX) نهج 8301 - عمارة النزهة - منبليزير - تونس	الخدمات المالية	100,00%	97,98%
شركة التوظيف الرقاعي (PLACEMENT OBLIGATAIRE SICAV) نهج الهادي نويرة - تونس	الخدمات المالية	0,08%	0,05%
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية "الاستثمار" (SICAR INVEST) 67 ، نهج بوغرطة - ميتوال فيل - تونس	الخدمات المالية	49,13%	41,58%
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية (SIP SICAR)	الخدمات المالية	100,00%	35,59%
الشركة المالية لاستخلاص الديون (SOFINREC) 10، نهج بيار دي كوبيرتان - 1001 تونس	الخدمات المالية	100,00%	96,40%
شركة الاستثمار ذات رأس المال القار والمساهمات للبنك الوطني الفلاحي (SICAF PARTICIPATIONS BNA)	الخدمات المالية	100,00%	98,53%
شركة ذات مسؤولية محدودة " زياد" (ZIED) 46، نهج طارق إبن زياد - ميتوال فيل - تونس	الخدمات المالية	100,00%	30,75%
الشركة العقارية للمساهمات (SIMPAR) 14، نهج مصمودة - ميتوال فيل - تونس	التنمية العقارية	42,08%	33,48%
شركة السكنى (ESSOUKNA) 46، نهج طارق إبن زياد - ميتوال فيل - تونس	التنمية العقارية	70,56%	23,73%
الشركة العقارية وللتهيئة (SIVIA) 8، نهج القس فولجانس - نوتردام - ميتوال فيل - تونس	التنمية العقارية	99,99%	42,11%
شركة البعث العقاري "المدينة" (SPI EL MEDINA) 11، نهج مصمودة - ميتوال فيل - تونس	التنمية العقارية	99,99%	40,94%
عقارية الفرنفل (IMMOBILIÈRE LES ŒILLETS) 11، نهج العربي زروق - ميتوال فيل - تونس	التنمية العقارية	100,00%	52,56%
شركة إفريقيا (IFRIKIA)	الفلاحة	100,00%	38,16%
التونسية للاعلامية والخدمات (T.I.S) 6، ساحة محمد كرد علي - 1005 العمران - تونس	الخدمات الإعلامية	68,00%	43,79%
الشركة العامة للدراسات والمراقبة والاشغال (SOGEST) 17 ، شارع إفريقيا - المنزه الخامس - تونس	الخدمات	94,74%	44,73%
شركة الخدمات الغذائية والدراسات (AGRO-SERVICES) 4، نهج حسان إبن النعمان 1002 - البلفدير - تونس	الخدمات	29,85%	29,41%
الشركات المجمعة بطريقة التقييم بالمعادلة			
الشركة التونسية لاعادة التأمين (TUNIS RE) عدد 7 نهج 8006 - منبليزير - تونس	الخدمات المالية	25,08%	22,39%
شركة GENERALE DES VENTES	التجارة	50,00%	49,26%
شركة التنمية والإستثمار بالشمال الغربي	الخدمات المالية	22,98%	22,64%

القوائم المالية المجمعة

الموازنة المجمعة قبل توزيع الأرباح

(الوحدة : ألف دينار)

	إيضاح	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008*
الأصول			
خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية		427 595	168 321
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	3	113 537	73 159
مستحقات على الحرفاء	4	4 288 897	4 467 447
محفظة السندات التجارية	5	622 559	636 905
محفظة الاستثمار	6	273 894	281 912
مساهمات في المؤسسات المجمعة بطريقة التقييم بالمعادلة	7	19 067	19 877
أصول ثابتة		55 698	49 975
فارق إقتناء		51	59
أصول أخرى	8	213 801	209 864
مجموع الأصول		**6 015 099**	**5 907 519**
الخصوم			
البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية		1	8
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية		15 696	210 964
ودائع وأموال الحرفاء		4 317 470	4 126 698
اقتراضات وموارد خصوصية		566 035	580 114
خصوم أخرى	9	224 455	230 494
مجموع الخصوم		**5 123 657**	**5 148 278**
حقوق الأقلية		386 151	342 953
الأموال الذاتية			
رأس المال (32 مليون سهم بقيمة إسمية قدرها 10 دنانير في 2009.12.31)		160 000	100 000
رأس المال الغير محرّر		(25 000)	-
أسهم ذاتية وخاصة بالرقابة الذاتية	10	(2 681)	(6 122)
احتياطيات مجمعة	11	195 778	158 786
أموال ذاتية أخرى مجمعة	12	131 165	130 359
النتيجة المجمّعة للسنة المحاسبية، حصة التجمّع	13	46 029	33 265
مجموع الأموال الذاتية - حصة التجمّع		**505 291**	**416 288**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		**6 015 099**	**5 907 519**

* تمّت معالجة الأرقام لتيسير عمليّات المقارنة

القوائم المالية المجمعة

جدول التعهدات خارج الموازنة المجمعة

(الوحدة : ألف دينار)

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
الخصوم المحتملة		
ضمانات وكفالات مقدمة	**714 665**	**703 447**
أ - لفائدة المؤسسات البنكية والمالية	100 641	75 466
ب - لفائدة الحرفاء	454 024	467 981
ت - لفائدة الدولة	160 000	160 000
اعتمادات مستندية	**324 711**	**409 103**
أ - مدينون بواسطة اعتمادات مستندية للتصدير بالعملة الصعبة	28 207	46 784
ب - مدينون بواسطة اعتمادات مستندية للتوريد بالعملة الصعبة	296 504	362 319
أصول مقدمة في شكل ضمانات		
مجموع الخصوم المحتملة	**1 039 376**	**1 112 550**
التعهدات المقدمة		
تعهدات التمويل المقدمة	**268 236**	**211 571**
أ - تعهّدات تمويل مبرمة و غير مسرّحة	268 236	211 571
تعهدات على السندات	**8 795**	**5 530**
أ - مساهمات غير محررة	5 216	2 820
ب - غير ذلك	3 579	2 710
مجموع التعهدات المقدمة	**277 031**	**217 101**
التعهدات المقبولة		
تعهدات التمويل المقبولة	**0**	**114**
ضمانات مقبولة	**476 327**	**530 752**

القوائم المالية المجمعة

قائمة النتائج المجمعة

(الوحدة : ألف دينار)

	إيضاح	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008*
إيراد 1 – فوائد دائنة ومداخيل مماثلة		305 855	298 337
إيراد 2 – عمولات دائنة		46 395	45 955
إيراد 3 – مرابيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية		46 859	49 227
إيراد 4 – مداخيل محفظة الاستثمار		8 206	7 699
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي		**407 315**	**401 218**
عبء 1 – فوائد مدينة وأعباء مماثلة		(148 019)	(169 097)
عبء 2 – عمولات مدينة		(829)	(829)
عبء 3 – خسارة على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية		(679)	(1 825)
مجموع أعباء الاستغلال البنكي		**(149 527)**	**(171 751)**
الناتج البنكي الصافي		**257 788**	**229 467**
إيراد 5 \ عبء 4 – مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم (–)		(63 437)	(64 042)
إيراد 6 \ عبء 5 – مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار (–)		3 127	(500)
إيراد 7 – إيرادات استغلال أخرى (+)		76 461	59 653
عبء 6 – مصاريف الأعوان (–)		(103 274)	(87 673)
عبء 7 – أعباء الاستغلال العامة (–)		(83 621)	(63 722)
عبء 8 – مخصصات المدخرات والاستهلاكات على الأصول الثابتة (–)		(4 613)	(5 237)
نتيجة الاستغلال		**82 431**	**67 946**
الحصة في نتائج الشركات المجمّعة بطريقة التقييم بالمعادلة	7	(89)	(1 930)
إيراد 8 \ عبء 9 – رصيد ربح \ خسارة متأتية من عناصر عادية		(822)	(12)
النتيجة قبل الأداءات		**81 520**	**66 004**
عبء 11 – الأداء على الشركات (–)	14	(16 115)	(13 513)
حصة حقوق الأقلية		(19 376)	(19 226)
النتيجة الصافية للسنة المحاسبية – حصة التجمّع		**46 029**	**33 265**

* تمّت معالجة الأرقام لتيسير عمليّات المقارنة

القوائم المالية المجمعة

جدول التدفقات النقدية المجمعة

(الوحدة : ألف دينار)

	إيضاح	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008*
أنشطة الاستغلال			
1 - إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة		393 271	382 632
2 - أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة		(154 659)	(177 285)
3 - إيداع \ سحب على ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية		7 781	18 188
4 - قروض وتسبقات \ خلاص القروض والتسبقات الممنوحة للحرفاء		123 199	(710 470)
5 - إيداع \ سحب ودائع الحرفاء		195 537	563 958
6 - سندات توظيف		(23 773)	(49 531)
7 - أموال أخرى لفائدة الأعوان ومدينين آخرين		(155 252)	(133 983)
8 - تدفقات أخرى للخزينة متأتية من أنشطة الاستغلال		37 768	109 794
9 - أداء على الشركات		(21 336)	(3 125)
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال		**402 534**	**178**
أنشطة الاستثمار			
1 - فوائد وعائدات مقبوضة على محفظة الاستثمار		5 539	7 961
2 - شراءات \ تفويت في محفظة الاستثمار		3 627	(9 807)
3 - شراءات \ تفويت في الأصول الثابتة		(10 014)	(5 164)
4 - أرباح الصرف وفائض القيمة على محفظة المساهمات		7 547	1 957
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار		**6 699**	**(5 052)**
أنشطة التمويل			
1 - أسهم ذاتية		3 494	(280)
2 - إصدار أسهم من طرف الشركة الأمّ		45 000	-
3 - إصدار أسهم من طرف الشركات التابعة للتجمع		38 969	46 157
4 - إصدار إقتراضات		45 000	-
5 - خلاص موارد اقتراض		(21 878)	(21 578)
6 - زيادة \ نقصان في الموارد الخصوصية		(37 215)	(11 589)
7 - عائدات موزعة		(18 864)	(18 827)
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل		**54 506**	**(6 117)**
تأثير تغير مجال التجميع على السيولة وما يعادل السيولة		-	-
التغير الصافي في السيولة وما يعادلها خلال السنة		463 739	(10 992)
السيولة وما يعادل السيولة في بداية السنة المحاسبية	**16**	**346 317**	**357 308**
السيولة وما يعادل السيولة في نهاية السنة المحاسبية	**16**	**810 055**	**346 317**

* تمّت معالجة الأرقام لتيسير عمليّات المقارنة

إيضـــاحـــات حول
القوائم المالية المجمعة

إيضاح عدد 1 - المبادئ المحاسبية المطبّقة لإعداد وتقديم القوائم المالية المجمعة.

تـمّ إعداد القوائم المالية المجمّعة لتجمّع البنك الوطني الفلاحي إستنـادا إلى المبادئ المحاسبية المعمول بها عامة لدى مـؤسسات القـرض التـونسية. وتقدم هذه القـوائم بالألف دينار.

القواعد والمبادئ المحاسبية العامة

1 ـ تـمت معالجة مساهمة البنك الوطني الفلاحي في رأس مال شركة التونسيّة لصناعة السيّارات STIA بحسب طريقة التقييم بالمعادلة و ذلك نظرا للتأثير الواضح و الجلّي الذي مارسه البنك على الشركة المذكورة. وتبعا لقرار لجنة التطهير وإعادة هيكلـة المنشآت ذات المساهمات العمومية بتاريخ 25 نوفمبر 2008 والمعتمد من طرف الجلسة العامّة الخارقة للعادة للشركة التونسيّة لصناعة السيّارات المنعقدة يوم 27 مارس 2009 تمّ التفويت خلال سنة 2009 في كامل عناصر أصول الشركة في إطار وحدة وظيفيّة لمستثمرين خواص.

وتبعا لما سبق ذكره، فقد البنك الوطني الفلاحي بشكل جلّي سلطة التسيير و الرقابة المرتبطة بإستعمال أصول الشركة التونسيّة لصناعة السيّارات وبالنفاذ لها.

هذا الفقدان للرقابة الجليّة أدّى لإستبعاد الشركة من مجال تجميع القوائم الماليّة لتجمّع البنك بداية من 27 مارس 2009، وبالتالي إدراج مساهمة البنك في الشركة التونسيّة لصناعة السيّارات بقيمتها المحاسبيّة بتاريخ الإستبعاد من مجال التجميع، أي الحصّة في الأموال الذاتيّة المجمّعة التي تمثّلها مع إضافة الحصّة المحتملة في فارق الإقتناء المتبقّي.

بالنسبة لمساهمة البنك الوطني الفلاحي في رأس مال الشركة التونسيّة لصناعة السيّارات، فإنّ قيمة الأسهم في الشركة المذكورة قدّرت، في 27 مارس 2009، بقيمة تعادل الصفر وذلك بإعتبار إدراج حصّة البنك في الخسائر المراكمة التّي أفرزتها الشركة خلال السنوات السّابقة.

2 ـ تـمّت معالجة بعض بنود القوائم الماليّة للسنة الماليّة المختومة في 2008.12.31 وذلك للأخذ بعين الإعتبار لإعادة تبويب الحسابات التّالية :

(الوحدة : ألف دينار)

	التصنيف السابق	التصنيف الجديد	الرصيد في 2008.12.31
أرباح على عمليّات التحكيم المتعلّق بالنقديات	إيرادات 7	إيرادات8/أعباء9	27
عمولات مقبوضة على عمليّات الصرف اليدوي	إيرادات 2	إيرادات 3	2.808
أرباح و خسائر على شيكات السفر	إيرادات 2	إيرادات 3	6-
قروض في السوق النقديّة بالعملة الصعبة(البنك المركزي)	أصول 2	أصول 1	82.223
فوائد مرتقبة على قروض في السوق النقديّة بالعملة الصعبة (البنك المركزي)	أصول 2	أصول 1	169
فوائد مرتقبة / حسابات الشركات الإيجار المالي	أصول 3 أ	أصول 2	5
فوائد للدفع / حسابات الشركات الإيجار المالي	خصوم 3 أ	خصوم 2	5
أوراق ماليّة بالعملة الصعبة	أصول 1	خصوم 3 ب	1.240

إيضـــاحـــات حول
القوائم المالية المجمعة

القواعد والمبادئ المحاسبية العامة

قواعد إعداد الحسابات المجمعة

مرجعية إعداد القوائم المالية المجمعة

ضبطت القوائم المالية المجمعة للفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2009 طبقا للمبادئ المحاسبية المعمول بها عامة في تونس، وخاصة منها المعايير المحاسبية من عدد 21 إلى عدد 25 المتعلقة بالمؤسسات البنكية والمعايير من عدد 35 إلى عدد 39 المتعلقة بتجميع القوائم المالية.

ويتضمن الإيضاح عدد 15 معلومات قطاعية بهدف تبيان أهمية مختلف الأنشطة للشركات التابعة للتجمّع بحسب توزيعها القطاعي.
وقد تمّت، كذلك، معالجة الأداءات المؤجلة طبقا للمعيار العالمي للإعلام المالي عدد 12.

تطبيق الدمج الكلي بالنسبة للشركات الفرعية النشيطة في مجالات مختلفة عن الأنشطة الخاصة بالقطاع المالي.

تمّ تطبيق طريقة الدمج الكلي بالنسبة لكافة الشركات الفرعية التي يمارس البنك الوطني الفلاحي عليها رقابة كاملة بصرف النظر عن قطاع نشاطها.

وقد تمّت إعادة معالجة القوائم المالية للشركات المجمعة حتى يتسنى مطابقتها مع قواعد المحاسبة والتقييم والتقديم التي يعتمدها تجمع البنك، وذلك مع المحافظة على المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم الخاصة بالأنشطة الغير بنكية في الحسابات المجمّعة لتجمّع البنك.

تقديم القوائم المالية المجمعة المختصرة

تقدّم القوائم المالية المجمّعة لتجمع البنك الوطني الفلاحي طبقا لمقتضيات المعيار المحاسبي عدد 21 المتعلق بتقديم القوائم المالية المجمّعة للمؤسسات البنكية.
يتمّ إحتساب المداخيل المتأتية من الشركات الفرعية غير النشيطة في قطاع الخدمات المالية ضمن جدول النتائج تحت بند "إيرادات الإستغلال الأخرى".
ويتمّ تقديم كل من الأصول، ما عدا الأصول الثابتة المادية والغير مادية، والخصوم الخاصة بالشركات الفرعية النشيطة في غير قطاع الخدمات المالية تباعا ضمن بنود " الأصول الأخرى" و" الخصوم الأخرى" وذلك بصرف النظر عن كونها سارية أو غير سارية.

مجال ومناهج وقواعد التجميع

مجال التجميع

تمّ إعداد الحسابات المجمعة إنطلاقا من الحسابات المنفردة للبنك الوطني الفلاحي وكافة الشركات الفرعية التي يمارس البنك عليها رقابة. بإستثناء حالات الإستحالة الفنية، يتمّ إعداد قوائم مالية وسيطة في 31 ديسمبر بالنسبة للشركات الفرعية التي تختم حساباتها خلال السنة بفارق زمني يتعدى ثلاثة أشهر، وعلى أساس ذلك تحتسب نتائجها السنوية (12 شهرا).

الشركات التي يمتلك البنك مساهمات في رأسمالها بهدف إعادة بيعها في آجال مستقبلية قريبة وقع إستبعادها من مجال التجميع. ويتمّ كذلك إستبعاد الشركة الفرعية أو التي يمتلك البنك فيها مساهمة من مجال التجميع إذا كانت هناك قيودا صارمة وطويلة الأجل من شأنها أن تحدّ من رقابة البنك على السياسة العملية وأصول الشركة المعنية. وتندرج الشركات الفرعية التي هي في طور التصفية أو التي وضعت تحت رقابة متصرف عدلي في هذا الإطار. وقد تمّ إدراج مساهمة البنك في هذه الشركات تحت بند "مساهمات وحصص في الشركات المرتبطة والغير مجمّعة".

مناهج التجميع

الشركات المجمعة بطريقة الدمج الكلي

المؤسّسات المجمّعة بطريقة الدمج الكلي هي الشركات التي يمارس عليها البنك رقابة كاملة بما في ذلك الشركات التي لها تركيبة حسابات مختلفة عن حسابات البنك. وتعتبر الرقابة كاملة عندما يكون للتجمع سلطة تسيير السياسات المالية والعملية للشركة الفرعية وذلك بهدف كسب منافع من هذه النشاطات.

وتنتج هذه الرقابة عن :

- مسك أغلبية حقوق التصويت بشكل مباشر أو غير مباشر في الشركة المجمعة،
- أو سلطة تسمية أغلبية أعضاء هياكل الإدارة أو التسيير أو المراقبة.
- أو حق ممارسة تأثير مهيمن على الشركة الفرعية بموجب عقد أو نص العقد التأسيسي.

وتعتبر أيضا الرقابة فعلية في حال تملّك شركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، حصة تساوي على الأقل 40 % من حقوق التصويت في شركة أخرى دون أن يمتلك أي مساهم آخر أكثر من هذه الحصة.

إيضـــاحـــات حول
القوائم المالية المجمعة

تم تطبيق طريقة الدمج الكلي حسب التمشّي التالي:

- دمج القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة الأم ومؤسّساتها الفرعية سطرا بسطر وذلك بجمع العناصر المماثلة من الأصول والخصوم والأموال الذاتية والإيرادات والأعباء بعضها إلى بعض.
- حذف كامل الأرصدة والمعاملات المتبادلة داخل التجمع بشكل مزدوج.
- تحديد حقوق الأقلية في النتيجة الصافية للمؤسسات الفرعية التي وقع تجميع حساباتها للفترة المعنية وطرحها من نتيجة التجمّع وذلك بهدف الحصول على النتيجة الصافية الراجعة لمالكي المؤسسة الأم.
- حذف القيمة المحاسبية لمساهمة التجمع وحصة التجمع في الأموال الذاتية في كل مؤسسة فرعية بهدف تحديد الإحتياطيات المجمعة وحقوق الأقلية في الإحتياطيات.

يمكن أن تكون الخسائر الراجعة للأقليات في شركة فرعية مجمعة أكثر من حقوق الأقليات في الأموال الذاتية للشركة المعنية. ويتم إلحاق الفائض الحاصل وكل الخسائر المستقبلية الراجعة للأقليات بالحقوق الأغلبية ما عدا إذا كانت هذه الأقليات مجبرة بشكل غير قابل للنقض على تعويض الخسائر وقادرة على ذلك. وإذا أفرزت الشركة الفرعية بعد ذلك مرابيح، يمكن للحقوق الأغلبية حوز كامل هذه المرابيح حتى يتمّ إسترجاع كافة الحصص الراجعة لحقوق الأقليات من الخسائر التي وقع إلحاقها، من قبل، بالحقوق الأغلبية.

الشركات المجمعة بطريقة التقييم بالمعادلة

الشركات المجمّعة بطريقة التقييم بالمعادلة هي المؤسسات التي يكون لتجمع البنك تأثيرا واضحا وجليا عليها. وينتج هذا التأثير عن قدرة التجمع على المشاركة في السياسات المالية والعملية في شركة ما دون أن تكون له رقابة عليها. ويمكن أن ينتج التأثير، على سبيل الذكر لا الحصر، عن تمثيل في هياكل التسيير أو المراقبة، أو عن المشاركة في القرارات الإستراتيجية، أو عن وجود عمليات كبرى بين الشركة والتجمع، أو عن تبادل إطارات التسيير أو عن علاقات تبعية تقنية.

ويمكن إعتبار التأثير واضحا وجليا على السياسات المالية والعملية للشركة عندما يكون للتجمع، بشكل مباشر أو غير مباشر، حصة تعادل على الأقل 20 % من حقوق التصويت في الشركة المعنية.

تم تطبيق طريقة التقييم بالمعادلة حسب المراحل المتتالية كالآتي:

- إعادة معالجة الأموال الذاتية للشركة المقيدة بطريقة التقييم بالمعادلة وذلك بحذف العمليات المشتركة ذات التأثير على نتائجها أو على حجم إحتياطيّاتها.
- إفراد حصة التجمع في الأموال الذاتية للشركة المجمّعة بطريقة التقييم بالمعادلة ضمن الأصول تحت بند "مساهمات في المؤسسات المجمعة بطريقة التقييم بالمعادلة".

- حذف مساهمة التجمع في الأموال الذاتية للشركة المجمّعة بطريقة التقييم بالمعادلة بواسطة حصة التجمع في الأموال الذاتية وإفراد الفارق الحاصل تحت ركن "الحصة في نتائج الشركات المجمّعة بطريقة التقييم بالمعادلة" مع الأخذ بعين الإعتبار أثر ذلك على الإحتياطيات المجمّعة.

تمثل حصة التجمع في المؤسسات الشريكة جملة مساهمات البنك والشركات الفرعية التابعة له في رأس مال المؤسسة الشريكة. لهذا الغرض، يصرف النظر عن المساهمات التي تملكها المؤسسات الأخرى الشريكة للتجمع في المؤسسة الشريكة المعنية.

إذا تجاوزت أو تساوت، حسب طريقة التقييم بالمعادلة، حصة البنك المجمِّع في خسائر مؤسّسة شريكة مع القيمة المحاسبية للمساهمة، فإنّ البنك عادة ما يتوقّف عن الأخذ بعين الإعتبار حصته في الخسائر اللاحقة. وبالتالي تقدّم المساهمة بقيمة تساوي الصفر. ويقع تكوين مدّخرات على الخسائر الإضافية إذا ما تحمّل البنك المجمّع إلتزامات أو قام بدفوعات لحساب المؤسسة المجمّعة بطريقة التقييم بالمعادلة إستجابة لالتزامات هذه الأخيرة التي ضمنها البنك أو تعهّد بها بأي وسيلة كانت.

وإذا سجلت المؤسسة المجمّعة بطريقة التقييم بالمعادلة فيما بعد أرباحا، فإنّ البنك المجمِّع لا يأخذ بعين الإعتبار حصّته من الأرباح إلاّ بعد أن تتجاوز هذه الحصّة حصّته من الخسائر الصافية التي لم يتمّ أخذها بعين الإعتبار.

قواعد التجميع

تكلفة إقتناء السندات، فارق الإقتناء وفارق التقدير.

تكلفة إقتناء السندات

تقدّر تكلفة السندات بالثمن الذي يقدّمه المشتري للبائع بإحتساب الأعباء الإضافية ذات الأهمية والتي يمكن تحميلها مباشرة على عملية الشراء دون إعتبار حجم الإقتصاد في الضرائب المرتبط بها.

فارق الإقتناء

تمثل فوارق الإقتناء حجم الفارق بين تكلفة إقتناء السندات وتقدير قيمة أصول وخصوم المؤسسة التي تمّ إقتناء سنداتها. ويتمّ إحتساب إهتلاك فوارق الإقتناء بطريقة تساوي الأقساط على مدّة لا يمكن أن تتجاوز عشرين سنة ويتمّ ضبطها بحسب الشروط الخاصة بكل عملية إقتناء.

إيضـــاحـــات حول
القوائم المالية المجمعة

في كل الحالات التي توفرت فيها المعلومات المطلوبة، تمّ تحديد فوارق الإقتناء وتسجيلها، حسب الحالة، ضمن عناصر الأصول غير المادية، بالنسبة للمؤسسات الفرعية المجمّعة بالدمج الكلي، أو ضمن الأسهم المجمّعة بطريقة التقييم بالمعادلة بالنسبة للمؤسسات الأخرى.

فـارق التـقـديـر

تمثّل فوراق التقدير الفارق بين القيمة المحيّنة لكلفة الإدراج الأول لأصول وخصوم الشركة المقتناة بالموازنة المجمّعة والقيمة المحاسبية لهذه العناصر. ويتمّ إحتساب فوارق التقدير وفقا للقواعد المشتركة الخاصة بالعناصر المعنيّة.

تغيّر نسبة المصالح في الشركة المجمّعة

في حال حصول زيادة نسبة المصالح في شركة محتفظ بها في مجال التجميع، يقع إحتساب فارق إقتناء إضافي يخضع لقواعد ضبط الإهتلاك المذكورة أعلاه. أمّا إذا حصل نقص في نسبة المصالح محتفظ بها في مجال التجميع، كالنقص الناتج مثلا عن العمليات التي تؤدي لإنحلال رأس مال الشركة التابعة للتجمع، فيقع إحتساب إهتلاك إضافي لفارق الإقتناء.

العمليات المتبادلة

تمّ حذف الحسابات المتبادلة وكذلك الشأن بالنسبة للإيرادات والأعباء الناتجة عن العمليات الداخلية للتجمّع التي يكون لها تأثير ملموس على القوائم المالية المجمّعة، وذلك بالنسبة للشركات الفرعية المجمعة كليّا أو نسبيّا.

السندات الصادرة عن البنك الوطني الفلاحي التي تمسكها المؤسسات التابعة للتجمّع

تخصم السندات الصادرة عن البنك الوطني الفلاحي التي يمسكها البنك بهدف تعديل الأسعار أو التي تمسكها الشركات التابعة للتجمّع من الأموال الذاتية المجمّعة، وذلك على أساس تكلفة إقتناء هذه السندات. وفي حالة بيع هذه السندات لاحقا، تحتسب نتيجة التفويت والأداء المتعلّق بها ضمن الأموال الذاتية المجمّعة.

الدمج الكلي لمؤسسات التوظيف الجماعي

بإستثناء إعادة معالجة تأثير الأداءات الخاضعة للخصم الأولي على التقييد المحاسبي للمداخيل

المحصّلة في شكل فوائد، تمّ الحفاظ على المبادئ المحاسبية وقواعد التقدير الخاصة بمؤسسات التوظيف الجماعي ضمن الحسابات المجمّعة لتجمّع البنك الوطني الفلاحي.

تقدّم العناصر المكوّنة لمؤسسات التوظيف الجماعي المجمّعة بطريقة الدمج الكلّي ضمن نفس العناصر من بنود قوائم الموازنة والنتائج وخارج الموازنة المجمّعة، وذلك بإستثناء العناصر التالية :

- الأعباء الخاصة بعمليات المتاجَرة

تلحق الأعباء الناتجة عن عمليات بيع وشراء السندات التي تمسكها مؤسسات التوظيف الجماعي التابعة للتجمّع مباشرة ضمن الأموال الذاتية. وتقدّم الحصّة الراجعة للتجمّع تحت بند "أموال ذاتية أخرى مجمّعة"

- تغيّر فوائض أو نقص القيمة المحتَملة على السندات

تحتسب الفوائض أو نقص القيمة على السندات، التي تمسكها مؤسسات التوظيف الجماعي، والمتمثلة في التغير الصافي للفوائض أو نقص القيمة المحتملة خلال السنة المحاسبية ضمن الأموال الذاتية. وتقدّم الحصّة الرّاجعة للتجمّع تحت بند " أموال ذاتية أخرى مجمّعة".

- تغيّر فوائض أو نقص القيمة المحقّقة على السندات

تحتسب الفوائض أو نقص القيمة المحقّقة على عمليات التفويت في السندات خلال السنة المحاسبية ضمن الأموال الذاتية. وتقدّم الحصّة الرّاجعة للتجمّع تحت بند " أموال ذاتية أخرى مجمّعة".

مبادئ أخرى لتقييم وتقديم القوائم

إحتساب المستحقات على الحرفاء والمداخيل المتعلقة بها

إحتساب المستحقات على الحرفاء

تُحتَسب تعهدات التمويل والضمان، عند إبرامها، ضمن جدول التعهدات خارج الموازنة وتُحوّل إلى الموازنة حسب التسريحات المنجزة وذلك بقيمتها الإسمية.

تحتسب قروض الخصم الصافية ضمن الموازنة بقيمتها الإسمية بعد طرح الفوائد المحتسبة مسبقا والغير جارية.

تحتسب القروض التي تمّ تسريحها وقائم الحسابات الجارية المدينة بعد طرح الفوائد، والعلاوات المحتفظ بها، والإيرادات المقبوضة أو المحتسبة مسبقا والمدّخرات المرتبطة بهذه القروض والحسابات.

إحتساب المداخيل على المستحقات على الحرفاء

يتمّ قبض وإحتساب الفوائد على القروض القصيرة الأجل عند تسريح هذه القروض ويتمّ القيام، في نهاية الشهر، بالتسوية اللازمة للأخذ بعين الإعتبار القسط الغير جاري، إن وجب ذلك.

إيضـــاحـــات حول
القوائم المالية المجمعة

يتمّ إحتساب الفوائد، المتعلقة بالسنة المحاسبية، على القروض المتوسطة والطويلة الأجل التي حلّ أجلها ضمن جدول النتائج عند قبضها.

يتمّ إحتساب الفوائد التي حلّ أجلها دون قبضها ضمن المداخيل المحتفظ بها ويقع طرحها من عنصر "مستحقات على الحرفاء". ويتمّ إدراج هذه الفوائد ضمن قائمة النتائج عند قبضها فعليا.

يتمّ الإحتفاظ بالعلاوات المستحَقّة على الحسابات الجارية المدينة المتعلقة بالتعهدات المصنفة (ب2، ب3، ب4 وب5) ويقع خصم هذه العلاوات، عند ختم الحسابات، من قائم الحسابات الجارية المدينة.

لا يقع إحتساب العلاوات على المستحقات محل النزاع الخاصة بالحسابات الجارية المدينة التي تمّ إقفالها.

إحتساب محفظة السندات والمداخيل المرتبطة بها

تُبَوّب محفظة السندات المجمّعة إلى قسمين: محفظة سندات الإستثمار ومحفظة السندات التجارية.

- **محفظة سندات الإستثمار والمداخيل المرتبطة بها**

تتضمن محفظة سندات الإستثمار:

- السندات الممثّلة لأجزاء من رأس مال الشركات التي يعتبر إمتلاكها لمدة طويلة صالح لنشاط التجمّع دون أن يكون الهدف من ذلك إكتساب رقابة على هذه الشركات (سندات مساهمة غير مجمّعة).
- السندات ذات المردود القار التي تم إقتناؤها من قبل التجمّع لغرض الإحتفاظ بها إلى حين حلول أجلها (سندات إستثمار ومنها، على سبيل الذكر، سندات القروض الرقاعية).
- السندات التي تمثل مساهمات التمويل التي شكّلت موضوع إتفاقية إعادة تفويت دون أن يكون قد تمّ التفويت فيها نهائيا.

تتلخص قواعد إحتساب العمليات المنجزة على مختلف أصناف هذه السندات كما يلي:

- **سندات المساهمة ذات الصبغة الدائمة (الغير مجمّعة)**

تسجّل المساهمات المكتتبة والغير محرّرة في جدول التعهدات خارج الموازنة بقيمة إصدارها. وتُدرج هذه السندات ضمن الموازنة بسعر الإقتناء دون إعتبار المصاريف والأعباء.

وتسجّل عمليات إقتناء هذه السندات والتفويت فيها بتاريخ نقل ملكيتها، أي بتاريخ تسجيل الصفقة في بورصة الأوراق المالية بتونس. ويسجل فائض القيمة الحاصل عند التفويت في هذه السندات تحت ركن "مخصصات مدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الإستثمار".

يتم إحتساب عائدات السندات التي هي بحوزة التجمّع ضمن قائمة النتائج عند قبضها.

- **سندات الإستثمار:**

يتم إحتساب مداخيل السندات ذات المردود القار ضمن الإيرادات بشكل تدريجي على طول مدة مسك هذه السندات.

- **السندات التي تمثل مساهمات تمويل:**

تسجل المساهمات المكتتبة والغير محرّرة في جدول التعهدات خارج الموازنة بقيمة إصدارها. وتدرج هذه السندات ضمن الموازنة بسعر الإقتناء دون إعتبار المصاريف والأعباء.

وتسجّل عمليات إقتناء هذه السندات والتفويت فيها بتاريخ نقل ملكيتها، أي بتاريخ تسجيل الصفقة في بورصة الأوراق المالية بتونس. وتعتبر هذه المساهمات إمتداد لنشاط التمويل الرئيسي، وعليه فإنّ فوائض القيمة الناجّة عن التفويت فيها هي بمثابة الفوائد وبالتالي يتمّ إدراجها ضمن إيرادات الإستغلال البنكي.
ويُسجّل فائض القيمة المتعلق بهذه السندات بحسب سريانه ضمن الإيرادات عندما تكون حظوظ تحصيله ثابتة بشكل كافي. في غياب ذلك، يتمّ إحتساب فائض القيمة بشكل كامل عند التفويت. ويتم إحتساب فائض القيمة ضمن جول النتائج تحت عنوان "مداخيل محفظة الإستثمار".

محفظة السندات التجارية

تتضمن محفظة السندات التجارية المجمّعة السندات ذات المردود القار أو المتغير والتي تم إقتناؤها بنيّة المتاجرة أو التوظيف.
تُدرَج ضمن سندات المتاجرة، السندات التي تصدرها الدولة (رقاع الخزينة) والتي تم إقتناؤها في إطار نشاط الوساطة الذي تمارسه الشركة المجمّعة (سندات تم إقتناؤها بهدف توظيفها لدى الحرفاء). تخصم السندات التي تمت إعادة بيعها للحرفاء (غير المؤسسات الفرعية المجمّعة بطريقة الدمج الكلي) وتقدّم بصفة صافية ضمن عنصر "سندات المتجارة". وبالتالي، يتمّ إحتساب المداخيل المتعلقة بهذه السندات والأعباء المتعلقة بإعادة بيعها للحرفاء بشكل ممتد على الفترة المعنية وتقدّم بصفة صافية.

تدرج السندات الصادرة عن مؤسّسات التوظيف الجماعي المجمّعة بطريقة الدمج الكلي والتي تمسكها مؤسسات تابعة للتجمع بهدف المتاجرة ضمن محفظة السندات التجارية المجمعة.
يتم إدراج محفظة السندات التي تمسكها مؤسّسات التوظيف الجماعي المجمّعة بطريقة الدمج الكلي ضمن مكوّنات محفظة السندات التجارية المجمّعة. ويتم إحتساب أعباء إقتناء هذه السندات، فيما يتعلق بالحصة الراجعة للتجمع، ضمن الأموال الذاتية تحت عنوان "أموال ذاتية أخرى مجمّعة".

إيضـــاحـــات حول
القوائم المالية المجمعة

تقيّم السندات المدرجة بالبورصة والتي تمسكها مؤسسات التوظيف الجماعي المجمّعة بطريقة الدمج الكلي في تاريخ ختم السنة المالية بالإعتماد على أسعارها الوسطية بالبورصة في شهر ديسمبر. ويتم إدراج فوارق التقدير الإيجابية أو السلبية الناتجة بالمقارنة مع قيمة الدخول لنفس السندات بشكل مباشر ضمن الأموال الذاتية، فيما يتعلق بالحصة الراجعة للتجمع، تحت عنوان "أموال ذاتية أخرى مجمّعة ".

تحتسب فوائض أو نقص القيمة المنجرّة عن التفويت في السندات التي تمسكها مؤسسات التوظيف الجماعي المجمعة بطريقة الدمج الكلي، فيما يتعلق بالحصة الراجعة للتجمع، ضمن الأموال الذاتية تحت عنوان "أموال ذاتية أخرى مجمّعة ".

تقدّم الحصة الراجعة للمصالح الخارجة عن التجمّع في أعباء الإقتناء، وفارق التقييم ونتائج التفويت في السندات التي تمسكها مؤسسات التوظيف الجماعي المجمّعة بطريقة الدمج الكلي بشكل منفصل عن الخصوم والأموال الذاتية تحت عنوان "حقوق الأقلية".

المدخرات على مخاطر القروض والمساهمات الغير مجمعة

المدخرات على مخاطر القروض:

تمّ تحديد المدخرات على مخاطر القروض وفقا لمعايير التصرف الحذر المتعلقة بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات الواردة في منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 بتاريخ 17 ديسمبر 1991، والنصوص المنقحة له، الذي حدد أصناف المخاطر كما يلي:

ب0 – أصول جارية

ب1 – أصول تستوجب متابعة خاصة

ب2 – أصول مشكوك فيها

ب3 – أصول يصعب إسترجاعها

ب4 – أصول حظوظ إسترجاعها شبه منعدمة

ب5 – أصول محلّ نزاعات

تمثل نسبة تكوين المدخرات المعتمدة من قبل البنك المجمّع النسبة الدنيا لكل صنف من المخاطر وفقا لما نصّ عليه منشور البنك المركزي عدد 24 لسنة 1991 وطبقت على القيمة الصافية للمخاطر، أي حجم التعهدات الصافية من الفوائد المحتفظ بها وقيمة الضمانات المقبولة.

تمّ إعتماد نسب تكوين المدخرات لكل صنف من المخاطر كالآتي:

ب2 – أصول مشكوك فيها:	20 %
ب3 – أصول يصعب إسترجاعها:	50 %
ب4 – أصول حظوظ إسترجاعها شبه منعدمة:	100 %
ب5 – أصول محلّ نزاعات:	100 %

المدخرات على المساهمات الغير مجمّعة

تُقدّر سندات المساهمات الغير المُجمّعة، في تاريخ ضبط الحسابات، بالإعتماد على قيمة الإستعمال ويجب تكوين مدخرات لتغطية نقص القيمة المحتمل ذي الصبغة الدائمة. ويؤخذ بعين الإعتبار لتقدير هذه القيمة:

- السعر بالبورصة بالنسبة للأسهم المدرجة.
- القيمة المحاسبية حسب آخر موازنة متوفرة بالنسبة للأسهم الأخرى.

إحتساب ودائع الحرفاء والأعباء المرتبطة بها

تم إحتساب أعباء الفوائد على ودائع ومستحقات الحرفاء بحسب طبيعة الودائع كما يلي :

- تحدّد الفوائد على الحسابات الجارية وتحوّل لفائدة حسابات الحرفاء في نهاية الثلاثية. وتتغير تواريخ القيمة المعتمدة لإحتساب الفوائد على حسابات الحرفاء بحسب طبيعة عمليات السحب والإيداع وذلك طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 22 لسنة 1991.
- تحدّد الفوائد على حسابات الودائع لأجل وتحوّل لفائدة حسابات الحرفاء عند حلول آجالها ويقع حصر الأعباء الخاصة بالفترة عند ضبط الحسابات.

الأصول الثابتة

يتمّ إحتساب الأصول الثابتة، في تاريخ الدخول، بكلفة الإقتناء التاريخية بإعتبار سعر الشراء قبل الأداءات، والمعاليم والأداءات المحمّلة والغير قابلة للإسترجاع، والمصاريف المباشرة قبل إحتساب الأداءات القابلة للخصم. يبدأ إحتساب إهتلاك الأصول الثابتة بداية من تاريخ وضعها حيز الإستغلال على أساس مدّة صلوحية الإستعمال التقديرية لهذه الأصول.

إيضـــاحـــات حول
القوائم المالية المجمعة

تتـوزّع نسب الإهتلاك المستعملة من طرف التجمع كالآتي :

العقارات	2 - 5 %.
وسائل النقل	20 %.
تجهيزات وأدوات مكتبية	10 - 15 %.
تجهيزات السلامة والإتصال والتكييف	10 %.
تجهيزات إعلامية	15 - 33 %.
برمجيات إعلامية	33 %.
عمليات التهذيب والتهيئة والأشغال الأوّلية	10 %.

الأداءات على النتيجة

- **الأداءات السـاريـة:**

تخضع الشركات التابعة لتجمع البنك للأداء على الشركات طبقا للنسب الجاري بها العمل في كل قطاع.

- **الأداءات المـؤجلـة:**

يتمّ التقييد المحاسبي للأداءات المؤجلة عندما يتولّد عن الفارق الزمني المتأتي من الإختلاف بين قيمة الأصول والخصوم المضمّنة بالموازنة وقيمتها طبقا للقواعد الجبائية تأثيرا على إحتساب الدفوعات الموالية للأداءات. ويتمّ تحديد الأداءات المؤجلة على أساس نسبة الأداء المقنن أو شبه المقنن الذي يحتمل أن يكون ساريا لحظة إنعكاس الفارق الزمني. عند تغيير نسبة الأداء، يُسجّل تأثير هذا التغيير ضمن قائمة النتائج تحت بند "أعباء جبائية مؤجلة".

ولا يتم إعتبار مستحقات الأداءات المؤجلة الصافية إلاّ عندما تكون حظوظ إسترجاعها من طرف الشركة المجمّعة وافرة في أفق زمني محدد.
يتمّ تحديد الأداءات المؤجلة بالنسبة لكل ذات جبائية دون أن تخضع هذه الأداءات لأي تحيين.

بالنسبة للسنة المحاسبية 2009 والسنوات الموالية، تمّ ضبط نسب الأداء الفعلية المعتمدة لتحديد الأداءات المؤجلة بالنسبة للشركات المجمّعة كالآتي:

	نسبة الأداء الإسمية	نسبة الأداء الفعلية
مؤسسات القرض		
البنك الوطني الفلاحي BNA	35%	20%
مؤسسات أخرى		
البنك الوطني الفلاحي - رؤوس أموال BNA CAPITAUX	30%	30%
الشركة المالية لاستخلاص الديون SOFINREC	35%	35%
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية "الاستثمار" SICAR INVEST	35%	0%
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية SIP SICAR	35%	0%
شركة الاستثمار في الاوراق المالية SOIVM SICAF	35%	35%
شركة الاستثمار والمساهمات - شركة ذات رأس مال قار SICAF PARTICIPATIONS BNA	35%	35%
البنك الوطني الفلاحي سيكاف SICAV BNA	0%	0%
شركة التوظيف الرقاعي PLACEMENT OBLIGATAIRE SICAV	0%	0%
النهوض بالقطاع العقاري		
الشركة العقارية للمساهمات SIMPAR	30%	20%
شركة السكنى ESSOUKNA	30%	20%
الشركة العقارية وللتهيئة SIVIA	30%	30%
شركة البعث العقاري "المدينة" SPI EL MEDINA	30%	30%
الشركة العقارية "القرنفل" IMMOBILIÈRE LES ŒILLETS	30%	30%
الفلاحة		
شركة إفريقيا IFRIKIA	10%	10%
الخدمات الإعلامية		
التونسية للإعلامية والخدمات T.I.S	30%	30%
قطاعات أخرى		
الشركة العامة للدراسات والمراقبة والاشغال SOGEST	30%	30%
شركة الخدمات الغذائية والدراسات AGRO-SERVICES	30%	30%
شركة ZIED	30%	30%

المعلومات القطاعية

يتفرع تجمع البنك الوطني الفلاحي أساسا إلى أربعة أقطاب قطاعية :

- الخدمات المالية : ويشمل هذا القطب المؤسسات التي لها صبغة مؤسسات قرض والشركات التي تمثل إمتدادا مباشرا لنشاط مؤسسات القرض أو الأنشطة المرتبطة بها (الوساطة بالبورصة، إستخلاص الديون، رأس المال تنمية، التصرف في الأموال، ....).

- التنمية العقارية : ويشمل هذا القطب المؤسسات المؤهلة، في إطار القانون عدد 17 لسنة 1990 الصادر بتاريخ 26 فيفري 1990، لإمتهان عمليات تقسيم وتهيئة الأراضي المعدة للسكن أو للبناء وتطوير المساكن الجماعية والشبة جماعية المعدة للسكن أو التجارة أو الإستغلال المهني أو الإداري.

إيضـــاحـــات حول
القوائم المالية المجمعة

- الفلاحة : يشمل هذا القطب المؤسسات المعنية بإستغلال الموارد الطبيعية المتاحة بهدف تنمية الإنتاج الفلاحي.
- الخدمات الإعلامية : يشمل هذا القطب المؤسسات المتخصصة في صيانة وتسويق التجهيزات والبرمجيات الإعلامية.

إقتصر تفصيل المعلومات القطاعية بحسب توزيع القطاعات الإقتصادية وذلك لعدم إمكانية تحديد قطاعات جغرافية تقوم بترويج منتوجات وخدمات في ظرف إقتصادي خصوصي يجعل مردوديتها وعرضتها للمخاطر تختلف عن المردودية والمخاطر التي تميز القطاعات الأخرى النشيطة في ظروف إقتصادية مختلفة.

قدّمت النتائج القطاعية بإعتبار تأثير العمليات الداخلية للتجمّع بينما تمّ تقديم الأصول والخصوم القطاعية بعد حذف تأثير العمليات الداخلية بين المؤسسات التابعة للتجمع.

إيضاح عدد 2 - مجال القوائم المالية المجمّعة

يضمّ مجال القوائم المالية المجمعة 21 شركة، دون إعتبار الشركة الأم (المجمِّعة)، في 2009.12.31 كالآتي :

- **18** شركة مجمعة بطريقة الدمج الكلي.
- **3** شركات مجمعة بطريقة التقييم بالمعادلة.

تتلخص أهم التغييرات المنجزة على مجال القوائم المالية المجمعة في 2009.12.31 مقارنة بالمجال المحتفظ به في إعداد القوائم المالية المجمعة في 2008.12.31 فيما يلي :

الشركة	إدراج	إقصاء	طبيعة التفرع	ملاحظات
الشركة التونسيّة لصناعة السيّارات STIA		X	مؤسّسة شريكة.	فقد البنك الوطني الفلاحي التأثير الواضح إثر التفويت في كامل عناصر أصول الشركة في إطار وحدة وظيفيّة.

وتتمثل الشركات المحتفظ بها في مجال القوائم المالية المجمّعة ونسب الرّقابة والمصالح الراجعة للتجمّع كالآتي:

	طريقة التجميع	نسبة الرقابة (%)	نسبة مصالح التجمع (%)
مؤسسات القرض			
البنك الوطني الفلاحي BNA	الدمج الكلي	100,00	98,53
مؤسسات مالية أخرى			
البنك الوطني الفلاحي - رؤوس أموال BNA CAPITAUX	الدمج الكلي	100,00	97,98
الشركة المالية لاستخلاص الديون SOFINREC	الدمج الكلي	100,00	96,40
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية "الاستثمار" SICAR INVEST	الدمج الكلي	49,13	41,58
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية SIP SICAR	الدمج الكلي	100,00	35,59
شركة الاستثمار في الاوراق المالية SOIVM SICAF	الدمج الكلي	100,00	74,30
شركة الاستثمار والمساهمات - شركة ذات رأس مال قار SICAF PARTICIPATIONS BNA	الدمج الكلي	100,00	98,53
البنك الوطني الفلاحي سيكاف SICAV BNA	الدمج الكلي	22,38	19,87
شركة التوظيف الرقاعي PLACEMENT OBLIGATAIRE SICAV	الدمج الكلي	0,08	0,05
الشركة التونسية لاعادة التأمين TUNIS RE	التقييم بالمعادلة	25,08	22,39
شركة SODINO	التقييم بالمعادلة	22,98	22,64
النهوض بالقطاع العقاري			
الشركة العقارية للمساهمات SIMPAR	الدمج الكلي	42,08	33,48
شركة السكنى ESSOUKNA	الدمج الكلي	70,56	23,73
الشركة العقارية وللتهيئة SIVIA	الدمج الكلي	99,99	42,11
شركة البعث العقاري "المدينة" SPI EL MEDINA	الدمج الكلي	99,99	40,94
الشركة العقارية "القرنفل" IMMOBILIÈRE LES ŒILLETS	الدمج الكلي	100,00	52,56
الفلاحة			
شركة إفريقيا IFRIKIA	الدمج الكلي	100,00	38,16
الخدمات الإعلامية			
التونسية للإعلامية والخدمات T.I.S	الدمج الكلي	68,00	43,79
قطاعات أخرى			
الشركة العامة للدراسات والمراقبة والاشغال SOGEST	الدمج الكلي	94,74	44,73
شركة الخدمات الغذائية والدراسات AGRO-SERVICES	الدمج الكلي	29,85	29,41
شركة " زياد" ZIED	الدمج الكلي	100,00	30,75
شركة GENERALE DES VENTES	التقييم بالمعادلة	50,00	49,26

إيضـــاحـــات حول
القوائم المالية المجمعة

إيضاح عدد 3 - المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية.

يتكوّن هذا البند من العناصر الآتية:

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	2009	2008
أ - مستحقات على المؤسسات البنكية	**110.595**	**73.154**
حسابات تحت الطلب	5.087	5.421
قروض في السوق النقديّة بالدينار	105.170	39.752
قروض في السوق النقديّة بالعملة الصعبة	-	27.092
فوائد منتظرة	338	889
ب - مستحقات على المؤسسات المالية	**2.942**	**5**
حسابات تحت الطلب	2.908	
فوائد منتظرة	34	5
المجموع	**113.537**	**73.159**

إيضاح عدد 4 - المستحقات على الحرفاء.

يتكوّن القائم الجاري للمستحقات على الحرفاء في 2009.12.31 كما يلي:

(الوحدة : ألف دينار)

	قائم القروض الخام الإجمالي	مستحقات مرتبطة	إيرادات مقبوضة مسبقا	مدخرات	علاوات محتفظ بها	القائم الصافي
تعهدات فلاحية	**632.010**	**299.464**	**(1.697)**	**-**	**(293.635)**	**636.142**
حسابات جارية مدينة	18.072	-	-	-	-	18.072
مساعدات أخرى للحرفاء	330.803	44.066	(1.697)	-	(39.278)	333.894
قروض على موارد خصوصية	283.135	255.398	-	-	(254.357)	284.176
تعهدات تجارية وصناعية	**3.960.478**	**73.778**	**(10.585)**	**-**	**(96.439)**	**3.927.232**
حسابات جارية مدينة	492.149	17.577	-	-	(32.339)	477.388
مساعدات أخرى للحرفاء	3.264.903	44.332	(10.585)	-	(54.070)	3.244.580
قروض على موارد خصوصية	203.425	11.869	-	-	(10.030)	205.264
حسابات جارية للشركاء	**680**	**-**	**-**	**-**	**-**	**680**
ديون على موارد ذاتية تحملتها الدولة	**27.445**	**-**	**-**	**-**	**-**	**27.445**
الكلفة المهتلكة من المستحقات التي بحوزة شركات الإستخلاص	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**45.482**
مدخرات	**-**	**-**	**-**	**(348.084)**	**-**	**(348.084)**
المجموع في 31 ديسمبر 2009	**4.620.613**	**373.242**	**(12.282)**	**(348.084)**	**(390.074)**	**4.288.897**
المجموع في 31 ديسمبر 2008						**4.467.447**

إيضاح عدد 5 - محفظة السندات التجارية.

يتكوّن هذا البند من العناصر الآتية:

(الوحدة : ألف دينار)

	2009				2008
	القيمة الخام	مستحقات وديون مرتبطة	مدخرات	القيمة المحاسبية الصافية	القيمة المحاسبية الصافية
سندات ذات مردود متغير					
أسهم مدرجة بالبورصة	7.934	-	(410)	7.524	7.167
أسهم غير مدرجة بالبورصة		-	-		
حصص في مؤسسات التوظيف الجماعي	51.672	-	-	51.672	46.035
مجموع السندات ذات مردود متغير	**59.607**	**-**	**(410)**	**59.196**	**53.202**
سندات ذات مردود قارّ					
سندات عمومية وقيم شبيهة	417.365	1.382	-	418.747	463.188
رقاع	112.848	2.922	-	115.770	85.741
سندات الخزينة	28.360	486	-	28.846	34.773
مجموع السندات ذات المردود القار	**558.573**	**4.790**	**-**	**563.363**	**583.702**
المجموع في 31 ديسمبر	**618.180**	**4.790**	**(410)**	**622.559**	**636.905**

إيضاح عدد 6 - محفظة سندات الإستثمار.

إنتقلت قيمة محفظة سندات الإستثمار من 281.912 ألف دينار في 2008.12.31 إلى 273.894 ألف دينار في 2009.12.31. وتتوزع هذه المحفظة كما يلي:

(الوحدة : ألف دينار)

	2009					2008
	القيمة الخام	ديون مرتبطة	مدخرات	فوائد محتفظ بها	القيمة المحاسبية الصافية	القيمة المحاسبية الصافية
سندات إستثمار	24.909	194	-	-	25.103	24.049
مساهمات - تمويل (إقتناء أسهم مع التعهّد بإعادة التفويت فيها)	48.466	454	(15.221)	(207)	33.492	32.850
حصص في المؤسّسات المرتبطة الغير مجمّعة	10.799	-	(6.919)	-	3.880	3.880
مساهمات	54.745	54	(7.705)	-	47.094	45.933
مستحقات تحملتّها الدولة	164.262	63	-	-	164.325	175.200
المجموع في 31 ديسمبر	**303.181**	**765**	**(29.846)**	**(207)**	**273.894**	**281.912**

إيضـــاحـــات حول
القوائم المالية المجمعة

إيضاح عدد 7 - مساهمات في المؤسسات المجمعة بطريقة التقييم بالمعادلة.

بلغت القيمة المعادلة للأسهم الصادرة عن المؤسسات الشريكة 19.067 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 19.877 ألف دينار في 2008.12.31. وتتوزّع هذه المحفظة كما يلي:

(الوحدة : ألف دينار)

	2009					2008
	الحصة من الأموال المقتناة	القيمة الإضافية الإيجابية الصافية الناتجة عن التجميع	الحصة من الإحتياطيات	الحصة من النتائج	القيمة المعادلة	القيمة المعادلة
	(1)	(2)	(3)	(4)	(1)+(2)+(3)+(4)	
الشركة التونسية لإعادة التأمين	10.302	-	2.810	1.099	14.210	13.833
شركة Générale des ventes	2.000	-	(328)	(1.029)	642	1.672
شركة SODINO	3.260	380	732	(158)	4.214	4.372
المجموع في 31 ديسمبر	**15.562**	**380**	**3.214**	**(89)**	**19.067**	**19.877**

إيضاح عدد 8 - أصول أخرى.

يتكوّن هذا البند من العناصر الآتية:

(الوحدة : ألف دينار)

	2 009	2 008
حسابات مرتقبة وحسابات في إنتظار التسوية	38.132	39.383
مستحقات ضرائب مستوجبة	4.319	3.449
مستحقات ضرائب مؤجلة	20.936	18.061
مخزون الأنشطة التحويلية	107.359	104.483
غيرها	43.055	44.488
المجموع في 31 ديسمبر	**213.801**	**209.864**

إيضاح عدد 9 - خصوم أخرى.

يتكوّن هذا البند من العناصر الآتية:

(الوحدة : ألف دينار)

	2 009	2 008
مدخرات لتغطية الخصوم والأعباء	11.226	8.226
حسابات مرتقبة وحسابات في إنتظار التسوية	134.123	144.164
ديون ضرائب مستوجبة	2.927	2.526
ديون ضرائب مؤجلة	16.546	12.829
غيرها	59.633	62.749
المجموع في 31 ديسمبر	**224.455**	**230.494**

إيضاح عدد 10 - الأسهم الذاتية والخاصة بالرقابة الذاتية.

تدرج تحت هذا العنوان القيمة المعادلة لجملة المبالغ التي يدفعها البنك المجمّع (الأم) والشركات الفرعية التابعة له مقابل إقتناء وحوز الأسهم التي يصدرها البنك الوطني الفلاحي.

لا يتمّ إحتساب أي أرباح أو خسائر ضمن جدول النتائج عند إقتناء أو إعادة بيع هذه الأسهم. ويتمّ تحميل المبالغ المقبوضة عند التفويت في هذه الأسهم والعائدات المرتبطة بها مباشرة ضمن الأموال الذاتية تحت بند " الأسهم الذاتية والخاصة بالرقابة الذاتية".

بلغ مجموع هذا البند 2.681 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 6.122 ألف دينار في سنة 2008 ويتوزع كما يلي:

(الوحدة : ألف دينار)

	2 009	2 008
أسهم ذاتية مقتناة من طرف البنك الوطني الفلاحي	3	3.678
أسهم خاصة بالرقابة الذاتية مقتناة من طرف الشركات الفرعية	6.560	6.400
نقص أو فائض القيمة على الأسهم الذاتية والخاصة بالرقابة الذاتية	(49)	53
مرابيح على الأسهم الذاتية والخاصة بالرقابة الذاتية	(321)	(385)
حقوق الأقلية	(3.512)	(3.625)
المجموع في 31 ديسمبر	**2.681**	**6.122**

إيضـــاحـــات حول
القوائم المالية المجمعة

إيضاح عدد 11 - الإحتياطيات المجمّعة.

تتكون الإحتياطيات المجمّعة من النتائج المراكمة، من قبل البنك المجمّع لدى الشركات المدرجة بمجال التجميع، منذ بدأ الرقابة أو التأثير الواضح والجلي إلى تاريخ ختم الحسابات المجمّعة للسنة المحاسبية السابقة لإعلان القوائم المالية.

وقد بلغ حجم الإحتياطيات المجمّعة 195.778 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 158.786 ألف دينار في 2008.12.31. وتتوزّع هذه الإحتياطيات كالآتي:

(الوحدة : ألف دينار)

	2 009	2 008
أ - مساهمة الشركة المجمّعة (البنك الوطني الفلاحي)	**168.228**	**135.894**
ب - مساهمة المؤسسات الفرعية	**27.550**	**22.892**
مساهمات إيجابية	28.921	24.364
مساهمات سلبية	(1.371)	(1.472)
المجموع في 31 ديسمبر	**195.778**	**158.786**

إيضاح عدد 12 - الأموال الذاتية الأخرى المجمّعة.

بلغ مجموع هذا البند 131.165 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 130.359 ألف دينار في 2008.12.31 وينقسم كما يلي:

(الوحدة : ألف دينار)

	2 009	2 008
مخصصات الدولة (133.000 ألف دينار)	133.000	133.000
فائض أو نقص القيمة المرتقب في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي	(457)	(143)
فائض أو نقص القيمة المحقق في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي	1.117	271
أعباء المتاجرة لمؤسسات التوظيف الجماعي	(15)	(1)
حقوق الأقلية	(2.480)	(2.767)
المجموع في 31 ديسمبر	**131.165**	**130.359**

إيضاح عدد 13 - النتيجة المجمّعة - حصة التجمّع.

إرتفع حجم النتيجة المجمّعة إلى 46.029 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 33.265 ألف دينار في 2008.12.31.

وتتوزّع مساهمة الشركات المدرجة بمجال التجميع في النتيجة المجمّعة كما يلي:

(الوحدة : ألف دينار)

	2 009	2 008
أ - مساهمة الشركة المجمّعة (البنك الوطني الفلاحي)	**40.892**	**27.949**
ب - مساهمة المؤسسات الفرعية	**5.136**	**5.315**
مساهمات إيجابية	5.848	5.460
مساهمات سلبية	(712)	(145)
المجموع في 31 ديسمبر	**46.029**	**33.265**

إيضاح عدد 14 - الأداء على النتائج.

يتكوّن هذا البند من العناصر الآتية:

(الوحدة : ألف دينار)

	2 009	2 008
أعباء جبائية سارية (الأداءات المستوجبة)	15.902	14.436
أعباء جبائية مؤجلة	4.175	3.834
إيرادات الأداءات المؤجلة	(3.962)	(4.757)
مجموع أعباء الأداء	**16.115**	**13.513**

إيضاح عدد 15 - معلومات قطاعية حول التجمّع.

تتلخص المعلومات القطاعية المتعلقة بأنشطة تجمّع البنك الوطني الفلاحي، في 2009.12.31 وفي 2008.12.31، كما يلي :

	الخدمات المالية		التنمية العقارية		الفلاحة		الخدمات الإعلامية		أنشطة أخرى		عمليات حذف بين القطاعات		القيمة المجمعة	
	2009	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2008
1. إيرادات الأنشطة العادية														
الإيرادات الخارجية														
إيرادات مساهمة في تكوين الناتج البنكي الصافي	407.076	399.592	-	-	-	-	-	-	-	-				
إيرادات غير مساهمة في تكوين الناتج البنكي الصافي	-	-	63.518	64.641			896	785	2.653	2.532				
الإيرادات الناتجة عن عمليات مع قطاعات أخرى	6.007	6.470	253	353		1	586	400	1.049	968	(7.895)	(8.190)		
المجموع	**413.083**	**406.061**	**63.771**	**64.993**		**1**	**1.482**	**1.185**	**3.702**	**3.500**	**(7.895)**	**(8.190)**	**474.143**	**467.549**
2. النتيجة														
النتيجة القطاعية	**75.565**	**60.209**	**14.396**	**17.083**	**(37)**	**(40)**	**(693)**	**(1.948)**	**221**	**161**	**(7.634)**	**(7.692)**	**81.817**	**67.773**
أعباء غير مخصصة													(31)	(354)
النتيجة العملية													81.786	67.420
الأعباء المالية للقطاعات الغير مالية													(33)	(156)
إيرادات توظيفات القطاعات الغير مالية													313	595
الحصة من نتيجة المؤسسات الشريكة	(312)	(2.238)	223	308	-	-	-	-	-	-	-	-	(89)	(1.930)
رصيد ربح \ خسارة متأتية من العناصر العادية الأخرى													(457)	74
الأداء على النتائج													(16.115)	(13.513)
النتيجة السنوية الصافية													**65.405**	**52.491**
معطيات أخرى														
الأصول القطاعية	5.848.055	5.746.322	109.718	106.788	9		348	423	2.395	2.655			5.960.524	5.856.189
المساهمة في المؤسسات الشريكة المقيدة بطريقة التقييم بالمعادلة	16.177	17.064	2.890	2.813	-	-	-	-	-	-			19.067	19.877
الخصوم القطاعية	5.081.131	5.114.208	16.510	12.885	64	60	545	636	1.144	1.215			5.099.395	5.129.004
مخصصات الإهتلاكات	4.211	4.823	277	345			-		83	69			4.571	5.237

إيضاح عدد 16 - السيولة وما يعادل السيولة

بلغت جملة السيولة وما يعادل السيولة المجمّعة 810.055 ألف دينار في 2009.12.31 مقابل 346.317 ألف دينار في 2008.12.31، أي بزيادة صافية بقيمة 463.739 ألف دينار مفصلة في جدول التدفقات النقدية المجمّعة. وتتوزّع العناصر المكوّنة للسيولة وما يعادل السيولة كما يلي:

(الوحدة : ألف دينار)

	2 009	2 008
الخزانة، والبنك المركزي التونسي، ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	60.326	85.921
البنوك والمؤسسات المختصة	(1.180)	(24.015)
قروض / إقتراضات في السوق النقدية	429.350	(76.510)
رقاع الخزينة	302.199	339.970
سندات الخزينة	19.360	20.950
المجموع في 31 ديسمبر 2009	**810.055**	**346.317**

تقرير مراقبي الحسابات
المتعلق بالقوائم المالية المجمعة

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمّعة لمجمّع "البنك الوطني الفلاحي" للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2009

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت إلينا من طرف الجمعية العامة العادية، نتقدم إليكم بتقريرنا حول مراقبة القوائم المالية المجمّعة لمجمّع " البنك الوطني الفلاحي" للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2009 و المصاحبة لهذا التقرير وحول الفحوص الخاصّة كما ينص عليها القانون والمعايير المهنية.

تغطي هذه القوائم المالية المجمّعة المصاحبة لمجمّع "البنك الوطني الفلاحي" الفترة المتراوحة بين غرة جانفي و31 ديسمبر 2009، تظهر مجموع صافي للموازنة بقيمة 099 015 6 ألف دينار وأموال ذاتية للمجمّع بقيمة 291 505 ألف دينار بما في ذلك النتيجة للسنة المحاسبية التي تقدر 029 46 ألف دينار.

I - الرأي حول القوائم الماليّة المجمّعة

لقد قمنا بتدقيق القوائم الماليّة المجمّعة المصاحبة لمجمّع "البنك الوطني الفلاحي" والتي تضم الموازنة، قائمة النتائج، جدول التعهدات خارج الموازنة وجدول التدفقات النقدية بالإضافة إلى إيضاحات تشمل على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى المتعلقة بالسنة المحاسبية التي تغطي المدة المتراوحة بين 01 جانفي 2009 و 31 ديسمبر 2009.

تم إعداد هذه القوائم الماليّة تحت مسؤولية هياكل تسيير البنك وإدارته. تشمل هذه المسؤولية وضع ومتابعة نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد وتقديم قوائم مالية مجمّعة صادقة وخالية من إخلالات هامّة نسبيا سواءا كانت ناجمة عن غش أو عن أخطاء. كما تشمل كذلك إختيار وتطبيق طرق محاسبية ملائمة وتحديد تقديرات معقولة طبقا للظروف.

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي مستقل حول هاته القوائم المالية المجمّعة استنادا إلى أعمال التدقيق. قمنا بتدقيق القوائم المالية وفقا للمعايير المهنية المتعارف عليها في البلاد التونسية. وتتطلب منا هذه المعايير الامتثال لقواعد أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأنّ القوائم المالية المجمّعة خالية من إخلالات هامّة نسبيا.

إنّ تدقيق القوائم المالية يستوجب القيام بإجراءات لغاية الحصول على الأدلة المؤيّدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية المجمّعة. يرتكز إختيار هذه الإجراءات وتقييم احتمال وجود إخلالات ناجمة عن غش أو عن أخطاء على تقييم مراقب الحسابات لنظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد وتقديم القوائم المالية مما يمكّنه من تحديد إجراءات التدقيق الملائمة للظروف دون أن يكون الهدف من ذلك إبداء رأي حول فاعليّة هذا

النظام. كما تشتمل إجراءات التدقيق أيضا على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة وكذلك تقييم العرض الشامل للقوائم المالية المجمّعة ككلّ .
ونعتقد أنّ الإجراءات التي قمنا بها تمثل أساسا معقولا يمكننا من إبداء رأينا حول القوائم المالية المجمّعة.

إعتمادا على أعمال التدقيق التي قمنا بها، فإن القوائم المالية المجمّعة لمجمّع "البنك الوطني الفلاحي" ، عادلة وتعبر بصورة صادقة، لكل ما هو هام نسبيا، عن وضعيته المالية وعن نتيجة نشاطه و تدفقاته المالية المتكونة من الشركات المشمولة في المجمّع بالنسبة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2009 طبقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية.

II - الفحوص الخاصّة

لقد قمنا بأعمال الفحوص الخاصّة كما ينص عليها القانون والمعايير المهنية المتعارف عليها بالبلاد التونسية. وإعتمادا على فحوصنا، فإننا لم نعثر أو نعلم بأي تناقضات جوهرّية في المعلومات المحاسبية المضّمنة في تقرير مجلس الإدارة حول تصرف السنة المالية والتي يمكن أن تتعارض مع القوائم المالية المجمّعة لمجمّع "البنك الوطني الفلاحي" المختومة في 31 ديسمبر 2009.
في إطار تدقيقنا وطبقا للفصل 3 (جديد) من القانون 117 - 94 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية والنصوص اللاحقة المنقّحة له، قمنا بفحص إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمعالجة المعلومة المحاسبية وإعداد القوائم المالية "للبنك الوطني الفلاحي". ومن خلال هذا الفحص، تمكنّا من كشف بعض النقائص على مستوى النظام المعلوماتي و الرقابة الداخلية للبنك.

تونس في، 26 أفريل 2010

مراقبي الحسابات

P/ GAC – CPA International	P/ CMC – DFK International
شهاب الغانمي	**شريف بن زينة**

Conception et Impression
PICTURA : +216 71 788 077